وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: تاريخ وآثار

LARBI TEBESSI – TEBESSAUNIVERSITY
UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA-

الميدان: علوم إنسانية وإجتماعية
الشعبة: علوم انسانية
التخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

العنوان: التنظيم السياسي لجبهة التحرير الوطني في الولاية الخامسة 1956-1962

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر " ل.م.د "
دفعـــة: 2019

إعداد الطلبتان:
1- زينة قدوري.
2- كريمة سعيدان.

إشراف الأستاذ:
الدام محمد

لجنـــة المناقشـــة:

الاســـــم واللقـــــب	الرتبـــــة العلميـــــة	الصفـــــــــة
سليمان بن رابح	أستاذ مساعد –أ–	رئيســـــــــا
محمد الدام	أستاذ مساعد –أ–	مشرفـــا ومقررا
العربي غانم	أستاذ مساعد –أ–	عضوا ممتحنـــا

السنة الجامعية: 2019/2018

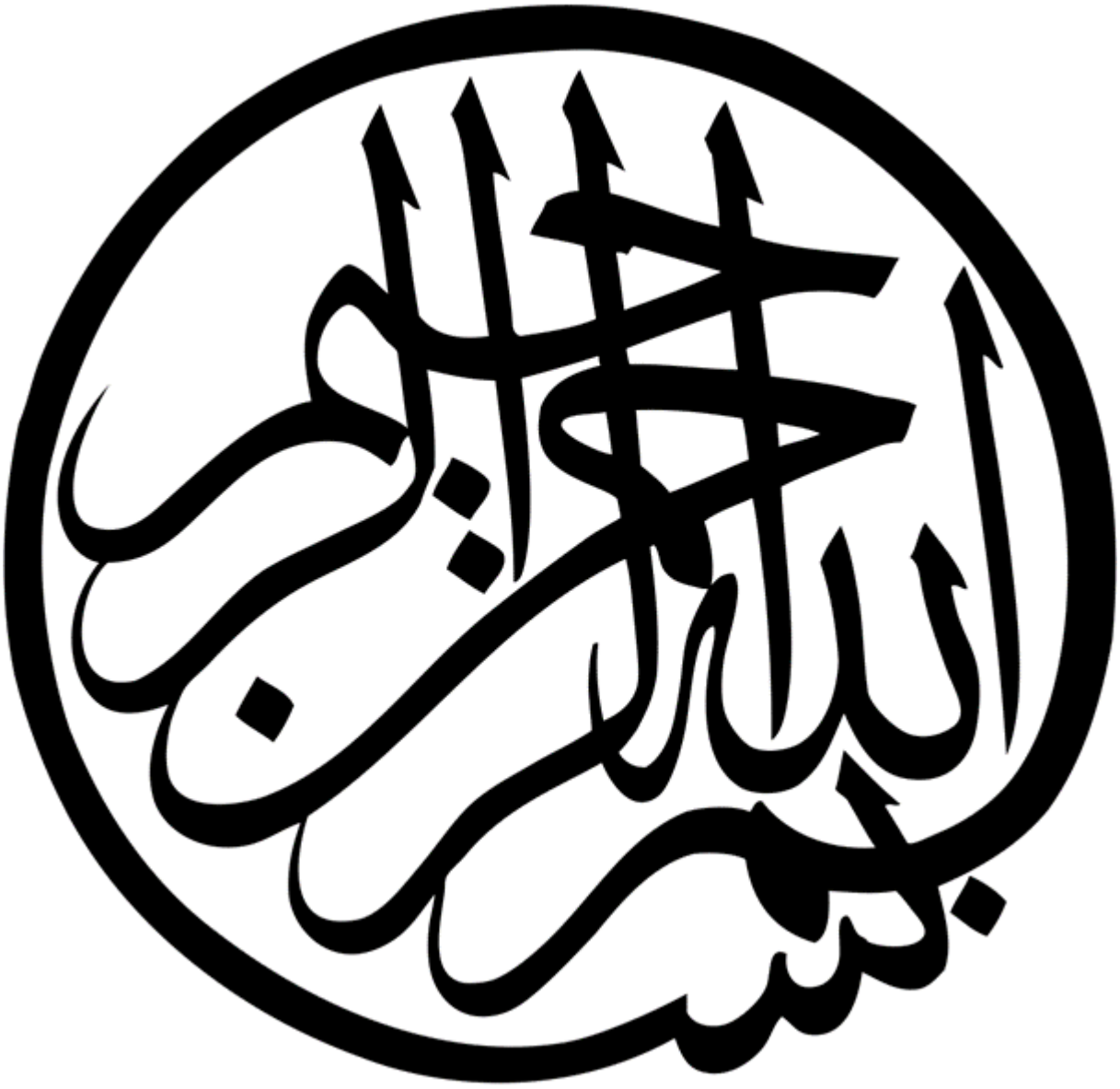
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

صدق رسول الله صلى الله عليه و سلم

الحمد لله على إحسانه و الشكر له على توفيقه و امتنانه

و نشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له

تعظيما لشأنه و نشهد أن سيدنا محمد عبده و رسوله

الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه و علىآله و أصحابه و أتباعه و سلم

بعد الشكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع

نتقدم بجزيل الشكر إلى الوالدين العزيزين الذين أعانونا و شجعونا على الإستمرار في مسيرة العلم و النجاح و إكمال الدراسة الجامعية و البحث ،

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفنا بإشرافه على مذكرة بحثنا الأستاذ : **" الدام محمد "** الذي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائه حقه بصبره الكبير علينا ، و لتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن ، و التي ساهمت بشكل كبير في إنهاء و إستكمال هذا العمل إلى كل أساتذة قسم التاريخ بكلية العلوم الإنسانية بجامعة الشيخ العربي التبسي .

و في الختام نتقدم بالشكر إلى من أعاننا بكلماته و قلمه **" يحي "**

على إعانته و صبره المتواضع و توجيهه لنا بكتب علمية و نصائح شديدة

ساهمت في تقديم هذه الرسالة بهذا الشكل .

كما نتوجه بخالص شكرنا و تقديرنا إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز و إتمام هذا العمل .

الفهرس

شكر وعرفان

الفهرس

مقدمة

مدخل تمهيدي

الفصل الأول: الهيكلة السياسية لجبهة التحرير الوطني

المبحث الأول:إعادة هيكلة المنطقة الخامسة في إطار المؤتمر 14

المطلب الأول: الإطار الجغرافي للولاية الخامسة 14

المطلب الثاني: مناطق الولاية الخامسة 17

المبحث الثاني: عقداء الولاية الخامسة التاريخية 21

المطلب الأول: محمد العربي بن مهيدي (1923-1957) 21

المطلب الثاني: عبد الحفيظ بوصوف (1926-1979) 24

المطلب الثالث: محمد بوخروبة (هواري بومدين)1932-1978: 26

المطلب الرابع: بودغن بن علي (سي لطفي) 1934-1960 28

المطلب االخامس: بن حدو بوحجر (سي عثمان) (1927-1977) 31

المبحث الثالث: التنظيمات السياسيّة لجبهة التحرير الوطني (1956-1958) 35

المطلب الأول: المجلس الوطني للثورة الجزائرية 35

المطلب الثاني: لجنة التنسيق والتنفيذ C.C.E 39

1- نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ في عامها الأول: 40

2- انتقال لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج: 40

3- لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية: 41

4- نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية: 42

الفصل الثاني: التنظيم السياسي لج.ت.و في الولاية الخامسة

المبحث الأول: فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا 46

المطلب الاول :تعيين بوداود على رأس الفدرالية: 46

المطلب الثاني:اللجنة الفيدرالية: 48

المطلب الثالث: نشاط فيدرالية جبهة التحرير في فرنسا 49

المبحث الثاني: فيدرالية جبهة التحرير الوطني بتونس 53
المطلب الأول: تأسيسها 53
1- نشاط فدرالية جبهة التحرير الوطني بتونس: 54
المطلب الثالث: فيدرالية جبهة التحرير بالمغرب 56
المطلب الأول: تأسيسها 56
المطلب الثاني: عمل اللجنة الفيدرالية في المغرب: 58
المطلب الثالث: نشاط فيدرالية جبهة التحرير الوطني بالمغرب الأقصى: 59
المبحث الرابع: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 62
المطلب الأول: فكرة التأسيس 62
المطلب الثاني: تطور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 63
المطلب الثالث: ردود الفعل داخليا وخارجيا من تأسيس الحكومة: 67
المطلب الرابع: المواقف الدولية 74

الفصل الثالث: سياسة الجمهورية الخامسة في مواجهة الثورة بالولاية الخامسة

المبحث الأول: سقوط الجمهورية الرابعة ووصول إلى الحكم. 80
المطلب الأول: الظروف الاقتصادية 80
المطلب الثاني: الظروف السياسية 81
المطلب الثالث: الظروف العسكرية 81
المطلب الرابع: حركة التمرد 13 ماي 1958 ووصول ديغول إلى الحكم 82
المبحث الثاني: سياسة ديغول إتجاه نشاط الثورة 89
المطلب الأول: سِلم الشجعان 23 أكتوبر 1958 89
المطلب الثاني: مبدأ تقرير المصير 90
المبحث الثالث: ردود فعل حول السياسة الفرنسية 93
المطلب الأول: مؤتمر طنجة: 93
المطلب الثاني: معاهدة مولان بفرنسا 25-29 جوان 1960 93
المطلب الثالث: مفاوضات إيفيان الأولى 20 ماي – 13 جوان 1961 94

خاتمة

قائمة المصادر والمراجع

الملاحق

مقدمة

إن المتتبع للمسار النضالي الذي خاضته جبهة التحرير الوطني ما بين 1954-1962 وصولاً إلى أالسيادة الوطنية، وقد أثمرت هذه الجهود في إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية للوطن وقد سلطنا الضوء على المنطقة الخامسة وعلاقاتها بالمناطق الأخرى لتسهيل وتعميم الثورة على كافة المناطق، ليطور هذا الجهد إلى وضع مقررات لإحتضان اللاجئين الجزائريين في دول الجوار، والتي طالما سعت إلى تأييد النضال السياسي والكفاح العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية وصدا السياسة الديغولية ضد النشاط الثوري داخل وخارج الجزائر.

1-أسباب إختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا إلى دراسة موضوع التنظيم السياسي لجبهة التحرير الوطني في الولاية الخامسة منها ذاتية وأخرى موضوعية:

ب-الموضوعية:

-التعرف على التنظيمات و الهياكل السياسية لجبهة التحرير الوطني في الولاية الخامسة ومحاولة الإلمام و الإحاطة بأهم المحاولات الرامية إلى دعم القضية الجزائرية.

-معرفة جهود مناضلي الجهة في تأسيس الفيدراليات في دول الجوار و الحكومة المؤقتة وتنسيق العمل من أجل دعم المسار الثوري.

أ-الذاتية:

-معرفة أهم الهياكل السياسية لجبهة التحرير في الولاية الخامسة وسعي عقداء هذه الأخيرة إلي تلبية حاجيات الثورة في المنطقة

- تسليط الضوء على إسهامات دول الجوار وتوفيرها الأرضية الخصبة لمواصلة النضال السياسي.

2-أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في:

-إبراز دور الولاية الخامسة والأثر البالغ الذي خلفه عقدائها على الثورة التحريرية.

-إبراز دور الفيدراليات في المساهمة في دعم النشاط الثوري داخل الجزائر وردود الفعل المختلفة حول الحكومة المؤقتة .

-إبراز الجهود للتصدي للسياسات الفرنسية القمعية وردود الفعل الداخلية والخارجية حولها.

3-إشكالية البحث:

إن موضوع بحثنا يعبر عن قناعات مناضلي جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني في الولاية الخامسة في الرفض القاطع للواقع الإستعماري والسعي لمحاربته والعمل على نيل الإستقلال التام, وهذا مايدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

-ما تداعيات النشاط السياسي للولاية الخامسة على المسار السياسي والعسكري للثورة الجزائرية؟

ومن هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

-ماهي أهم الهياكل المسطرة في مسار النضال السياسي بالولاية الخامسة؟

-وفي ما تمثل دور عقداء الولاية في دعم الكفاح المسلح؟

-إلى أي مدى ساهمت هذه التنظيمات في تلبية حاجيات الثورة الجزائرية؟

ماهي أهم الأليات المستخدمة لربح السياسة الديغولية ؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات إرتأينا فيها وضع خطة مفصلة متكونة من مدخل وثلاثة فصول إضافة إلى مقدمة وخاتمة وعدد من الملاحق .

حيث تطرقنا في المدخل إلى الأوضاع السياسية التي كانت تعيشها المنطقة الخامسة , أما الفصل الأول والذي كان تحت عنوان الهيكلة السياسية لجبهة التحرير الوطني والذي تفرع إلى ثلاثة مباحث وهي بالترتيب تحت عنوان المبحث الأول:

-إعادة هيكلة المنطقة في إطار المؤتمر أما المبحث الثاني تحت عنوان عقداء الولاية الخامسة أما المبحث الثالث التنظيمات السياسية لجبهة التحرير الوطني, أما المبحث الثالث فهو بعنوان فيدرالية جبهة التحرير بالمغرب أما فيما يخص المبحث الرابع والذي تحت عنوان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وردود الفعل الداخلية والخارجية إتجاهها.

وفيما يتعلق بالفصل الثالث والأخير يندرج بعنوان : سياسة الجمهورية الخامسة في مواجهة الثورة بالولاية الخامسة والذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث الأول بعنوان : سقوط الجمهورية الرابعة ووصول ديغول إلى الحكم والمبحث الثاني كان بعنوان : ردود فعل الثورة حول السياسة الفرنسية الديغولية وفي الأخير الخاتمة وهي عبارة عن خلاصة لمجمل النتائج المتوصل إليه من خلال البحث ومن مجموعة من الملاحق وقائمة المصادر والمراجع وملخص البحث.

4-مناهج البحث:

لبناء هذا الموضوع والوصول إلى الإجابة عن التساؤلات تم الإعتماد على المناهج التالية:

1-المنهج التاريخي الوصفي : وذلك وفقا لما تتطلبه الدراسة في مثل هذا النوع من البحوث وكذلك وفقا لما تقتضيه الأوضاع في الولاية الخامسة ودورها في دعم الثورة .

2-المنهج التحليلي وذلك لدراسة وقائع ومناقشة الأحداث وإستنتاج الأحكام .

5- أهم المصادر والمراجع:

فقد تنوعت مضامين البحث بين ماهو مصدر ومرجع وتنوعت أشكالها فقد إعتمدت على مذكرات المناضلين أيضا فالنسبة للمذكرات إعتمدت على مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1956-1962والتي تعتبر مصدر مهم أفادني لأنه يذكر لنا تفاصيل نادرة عن الثورة .

أما بالنسبة للمصادر أيضا فقد إعتمد على سعد دحلب المهمة المنجزة من أجل الإستقلال حيث ساعدنا هذا المصدر في إثراء وتأكيد المعلومات التي حصلنا عليها بالنسبة لتنظيمات الجبهة .

أما المراجع جمال قندل خط موريس وشال على الحدود التونسية والمغربية وتأثيرهما على الثورة الجزائرية حيث تحدث هذا الأخير عن الموقع الجغرافي للولاية الخامسة بكل تفاصيله .

أما بالنسبة للرسائل الجامعية فقد إعتمدنا على أطروحة دكتوراه لصاحبها منصوري رضوان تحت عنوان الثورة الجزائرية في المنطقة الثانية الموالية للولاية الخامسة من 1956-1962 م

حيث فيما جزء كبير يتحدث عن التقسيمات في المنطقة الخامسة وملم بالوضع السياسي على مستوى المنطقة .

-ولم يخلو بحثي هذا عن بصمات جريدة المجاهد بإعتبارها المصدر الأغنى الذي يزودنا بالمعلومات والحقائق دونها إحتوت على وثائق رسمية لمهام لجنة التنسيق والتنفيذ في عددها 41سنة 1959.

6-صعوبات البحث:

لم يكن إنجاز هذه الدراسة بالأمر الهين, قد إعترضتنا مجموعة من الصعوبات نوجزها في ما يلي .

-قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بشكل دقيق ومباشر.

-قلة المادة العلمية التي درست المنطقة الخامسة وصعوبة البحث في حدود إطلاعنا .

-صعوبة ضبط الخطة ,نظرا لقلة المادة التاريخية التي تناولت التنظيم السياسي لجبهة التحرير الوطني في الولاية الخامسة .

وبما انه لا يوجد بحث يخلو من الصعوبات فإننا بذلنا جهدًا بعون الله تعالى وفضله علينا وقد كان لنا في أستاذنا المشرف الدام محمد خير مرافق لهذا البحث و الذي ذكر لنا الصعوبات فجزاه الله عنا كل خير.

مدخل تمهيدي

الأوضاع السياسية في المنطقة الخامسة:

1- التقسيم الإداري:

عندما تمّ وضع اللّمسات الأخيرة للتحضير لإندلاع الثورة التحريرية في إجتماعَيْ 10 و24 أكتوبر من طرف لجنة السّتة، ناقش المجتمعون قضايا هامّة هي:

- إعطاء تسمية للتنظيم الذي كان بصدد الإعلان عنه ليحلّ محل اللجنة الثورية للوحدة والعمل وقد اتفقوا على إنشاء جبهة التحرير الوطني[1]، التي جاءت نتيجة فشل الأحزاب السياسية الجزائرية في توحيد صفوفها وجميع قواها لمواجهة الإستعمار الفرنسي، تمّ تكوين جبهة التحرير التي حازت على قبول وثقة الشعب الجزائري باعتبارها ممثلة له ولقضيته على المستويين الداخلي والخارجي، تمّ بتاريخ 17 جوان 1954 عقد اجتماع (22) الذي اعتبر النواة الأولى لتأسيس جبهة لتحرير الوطني حيث تمّ فيه الاتفاق على الشروع في الثورة المسلحة كما تمّ انتخاب مسؤول وطني وهو محمّد بوضياف الذي كلف بتنفيذ قرار المجتمعين تطبيقا لذلك، عَيَّنَ بوضياف لجنة كونت من خمسة أعضاء هم: مصطفى بن بو العيد، ديدوش مراد، العربي بن مهيديرابح بيطاط، كريم بلقاسم، إضافة لبوضياف إنظمّ لهم أعضاء الوفد الخارجي لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية في مصر مكوّنة من ثلاث أعضاء وهم: أحمد بن بلة محمد خيضر، حسين آيت أحمد، حيث إتّخذت اللجنة اثر إجتماع بتاريخ 23 أكتوبر 1954 قرارين هما:

أ- إعطاء تسمية جديدة للتنظيم السياسي الجديد وهو جبهة التحرير الوطني الجزائري الذي مثّل جيش التحرير الوطني جناحه العسكري وهذا بموجب بيان أول نوفمبر 1954.

ب- تقرّر أن يكون يوم الفاتح من نوفمبر 1945 تاريخ إندلاع الثورة التحريرية[2].

---

[1]- بشير ملاح وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 271.

[2]- بن صويلح آمال: جبهة التحرير الوطني بين المساعي الدبلوماسية والنتائج الإيجابية، الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1954-1962، دراسة قانونية وسياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، فعاليات الملتقى اليومي 02-03 ماي 2012، مجمع هليوبوليس، ص 228.

وتهدف المهمّة الأولى للجبهة في الإتصال بجميع التيارات السياسية المكونة للحركة الوطنية، قصد حثّها على الإلتحاق بمسيرة الثورة، وتجنيد الجماهير للمعركة الحاسمة ضد المستعمر الفرنسي، وكان تاريخ إندلاع الثورة التحريرية ليلة الإثنين أول نوفمبر 1954م.

وقد قسم مفجرو الثورة الجزائر إلى خمسة مناطق لتسهيل العمل الثوري وهي كالآتي:

1-المنطقة الأولى: منطقة الأوراس.

2-المنطقة الثانية: الشمال القسنطيني.

3-المنطقة الثالثة: منطقة القبائل.

4-المنطقة الرابعة: الجزائر العاصمة.

5-المنطقة الخامسة: منطقة وهران[3]، والتي كانت بقيادة العربي بن مهيدي[4].

المنطقة الخامسة تمثل ثلث (3/1) مساحة الجزائر[5]، تحدّها من الغرب المغرب والصحراء الغربية، ومن الجنوب موريتانيا ومالي ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط ،ومن الجهة الشرقية المنطقتان الثالثة والرابعة، تتشكل في ثلثيْها من سهول عالية خاصّة في قسمها الجنوبي وتتميّز هذه الناحية بتمركز قوي لقوات الجيش الفرنسي وتظمّ سلسلتين جبليتين: شمالا جبال الظهرة وجبال الونشريس.

تعتبر هذه المنطقة من أكبر المناطق الوطن التاريخية، وتعتبر أيضا من أصعب مناطق البلاد من خلال تمركز،و تحركات وتموين جيش التحرير الوطني نظراً لشساعة مساحتها

---

[3]- رابح لونيسي وآخرون:رجال لهم تاريخ ، دار المعرفة، الجزائر 2007، ص221.

[4]- ولد بدوار الكواهي، عين مليلة سنة 1923, زاول دراسته ببانتة وبسكرة، انخرط في الحركة الكشافية ببسكرة، ألقي عليه القبض من طرف قوات الاحتلال غداة أحداث 8 ماي 1945 الأليمة، شارك في تأسيس المنظمة السرية في فيفري 1947، كان من الأوا ئل الذين حضروا ثورة أول نوفمبر قبل أن يشارك في اجتماع (22) وتأسيس جبهة التحرير الوطني، قاد الثورة في الولاية الخامسة وهران وشارك في تحضير مؤتمر الصومام الذي ترأس أشغاله، وقد عين في لجنة التنسيق والتنفيذ. أسر في 23 فيفري 1957 وبعد تعذيبه والتنكيل به، نفذ عليه الإعدام صبيحة 4 مارس 1957م، أنظر: محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، موفم للنشر، 2010، ص ص 191، 192.

[5]- الطاهر جبلي: الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2014، ص 130.

وأراضيها المكشوفة بالإضافة إلى كثافة سكانها ذات الأغلبية الأوروبية ،والتي تبلغ ما يقارب 300،000 نسمة من العنصر الأوروبي و150،000 جزائري[6].

كما شكل الإتساع الجغرافي للمنطقة تحديا كبيراً للثورة الجزائرية وطبيعتها المكشوفة التي لا تتوفّر على شروط التغطية في المواجهات والمعارك، ناهيك عن صعوبة مسالكها ومناخها وعدم التمركز السكاني بها، كما شكلت بالنسبة للإستعمار تتدفقا استيطانيا قويا ومتناميا للمستوطنين، وهو ما يفسر التواجد المنتشر، المتواجد بقوة في المنطقة الخامسة والقواعد العسكرية والمراكز العسكرية والثكنات وتجمع القوات العسكرية، كل هذه المعطيات واجهت الإنطلاقة الثورية في المنطقة الخامسة، وجعلتها أمام رهانات كبيرة خاصّة في الحضور والإمداد بالسلاح[7].

وقد قسمت المنطقة إلى وحدات إقليمية عرفت بالقبيلة أو العرش وهي تقسيم إداري بسيط[8] أهمّها:

* **ندرومة:** والتي تقع في أقصى الغرب الجزائري في سفح جبل فلاوسن، اشتق اسمها من كثرة المياه والبساتين، حيث شيدها عبد المؤمن بن علي على أنقاض مدينة أمازيغية والذي إمتدّ حكمه إلى حاضرة تلمسان سنة 1145م، وخضعت المدينة لسلطة الأمير عبد القادر بموجب معاهدة التافنة 1836، وما لبثت أن أحتلت من طرف الإستعمار الفرنسي سنة1842ومنذ سنة 1880 أصبحت مركز للبلديات المختلطة.

6- نصر الدين بوعلام، خريف مساعدية: عبد الحفيظ بوصوف ومسألة التسليح والإستعلامات في الثورة التحريرية (1926-1962)، مذكرة ماستر، تخصّص تاريخ معاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة العربي التبسي، 2015-2016، ص 27.

7- آمال شلي: التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1956)، مذكرة ماجستير، تخصص تاريخ، التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة باتنة (2005-2006) ص 363.

8- عبد الرحمان الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج4، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 224.

* **نمور (الغزوات):** هي مدينة ساحلية سمية **بأدفراش** نسبة إلى الصخرتين الموجودتين قرب الميناء، في عهد الأتراك سميت بجامع الغزوات، وتسمية نمور نسبة إلى الحاكم **دون أومال**إبن**لويس فيليب** الملك الفرنسي بداية 1846/12/24، وأخذت تعرف نموّا سكانيا وعمرانيا مرتبطا بحركية الميناء.
* **اسواحلية:**تقع على الساحل في حوض وادي سيدي إبراهيم بين ميسردة والبحر الأبيض المتوسط، تظمّ عدّة عشائر أهمّها: بغاون، أولاد علي، الصفرة، زاوية ميرة، تيانت.
* **جبالة:**من أصول زناتية انقسموا إلى أولاد جلول مؤسسو تزناتة، وزرارة، الذين أسسوا مثيلة، تضمّ عدة دواوير من بينها: مثيلة، مسيغة، العيون، زاوية اليعقوبي.
* **بني وارسوس:** بمعنى أبناء الرجل الشهم الشجاع من أصول كومية، استقروا بين ندرومة وميناء رشقون نظرا لخصوبة الأراضي، خضعت لسلطة الأمير عبد القادر الذي استفاد كثيرا من رجالها بعد ذلك أصبحت تابعة لبلدية ندرومة المختلطة.
* **هنين:** وتعني الشرفة في اللغة الزناتية أي المدينة التي تطلّ على البحر أسّسها التجار الفينيقيون في القرن 12 قبل الميلاد، وكان لها شأن كبير في ازدهار الحضارات التي تعاقبت على حكم تلمسان.[9]
* **بني خلاد:**أو بني خالد، تقع على ساحل البحر الأبيض، يحدها من الشرق ولهامة ومن الغرب منير، ومن الجنوب بني وارسوس، تضمّ عدة أعراش كالنجاجرة، أولاد ملوك، القزازلة، سميت في عهد الإستعمار "كافي مور"أي مقهى المغرب أو الغرب، وفي سنة 1957م أصبحت تحمل اسم بلدية النجاجرة.
* **ولهاصة:** احتلت وادي تافنة وساحل البحر، الضفة اليمنى للوادي تدعى ولهاصة الشراقة بها مناطق غابية وجبلية وأهمّ قراها: أولاد بن دادة، بوحمادي أولاد بوراس،

[9]–منصوري رضوان: الثورة التحريرية في المنطقة الثانية للولاية الخامسة (1956–1962)،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية(1830–1962)، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، (2016–2017)، ص 05.

والضفة اليسرى تدعى ولهاصة الغرابة متكونة من أربعة عشر عرشا أهمّها: بن ايخلف، الزوانيق، أولاد بونوار، حدادنة، أولاد عيشة.

* **بني منير:**قبائل مستقلة من البحر الأبيض المتوسط يحدها غربا نمور واسواحلية، شرقا بني خلاد وجنوبا ندرومة وبني وارسوس، تضمّ: أهل الطاهر أولاد سيدهوم، أولاد حسنة، أولاد أيشو.
* **بني مسهل:** محصورة بين بني منير وبني وارسوس شمالا، زناتة أولاد رياح جنوبا وشرقا، وندرومة غربا، تتكون من: أولاد فاضل، أولاد بن يعقوب، أولاد براشد، الزغاغدة، السوادرية.
* **بورساي:** في سنة 1905م أسس "لويس ساي" قرب مصب وادي كيس، ميناء ومدينة سمية بإسمه، خلال الثورة التحريرية مرّ العربي بن مهيدي بالمنطقة وساءه هذا الإسم وقال: بعد الإستقلال سيكون لها إسم آخر، وفي سنة 1963 سميت بإسمه مرسى بن مهيدي.
* **باب العسّة:** اسمها بحكم موقعها المقابل للحدود الغربية، فاتخذها الإستعمار مركزا للحراسة، كما عرفت باسم المالحة لملوحة أراضيها، ارتبط تاريخها بتاريخ عرش مسيردة الكبير، والذي قسّم في 31 أوت 1925م إلى مسيردة الفوافقة ،ومسيردةالتحاتة وجزء منها يسمّى باب العسة [10].

2- الوضع السياسي بالمنطقة الخامسة:

لم تكن المنطقة بعيدة عن الحراك السياسي الذي عرفته الجزائر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، مطّلعة على الأحداث العالمية والوطنية عبر الراديو والجرائد فعرفت نشاطا سياسيا مبكرا لمختلف التنظيمات السياسية، كحزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية على الخصوص، إلى جانب حضور لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والكشافة الإسلامية الجزائرية، والحزب الشيوعي الجزائري. أما الإتحاد الدمقراطي للبيان الجزائري فتمثيله

[10]- رضوان منصوري: المرجع السابق، ص 06.

كان محدودا وانتشر في جنوب وشرق المنطقة، فالتوجه الصريح نحو الإستقلال التّام لحزب الشعب الجزائري جعله مركز استقطاب القوى المشكّلة من العمال والفلاحين الصغار، وعمال الموانئ وأصحاب الحرف والتجار. فالإدارة الإستعمارية قد أرجعت أسباب هذا الوضع بالناحية إلى مايلي:

– التواجد المكثف للمدارس القرآنية وارتفاع عدد الطلبة الذين تشبّعوا بالفكر التحرري وأصبحوا مع الدعاية الحزبية.

– ارتفاع عدد السكان والذي دفع بالشباب إلى الهجرة نحو فرنسا للعمل، فاحتكوا بالنقابات العمالية، وتشبعوا بالأفكار التحرريّة، وبعد ذلك نقلوها إلى مسقط رأسهم.

– ميناء نمور (الغزوات) الذي ينشط به عدد كبير من العمال في النقابة العمالية التي هي واسطة لإنتشار الأفكار السياسية في المنطقة خاصّة دوار السواحلية.

– تأثير أحداث المغرب الأقصى من خلال المطالبة بالإستقلال، كما أنّ الثوار المغاربة الملاحقين من طرف الشرطة الإستعمارية وجدوا في المنطقة ملجأ آمنا لهم[11].

وإذا دققنا في خارطة النشاط السياسي بالمنطقة خلال الفترة التي سبقت اندلاع الثورة، فإننا نقف عند أحداث هامّة مثلت إرهاصات العمل الثوري لإزاحة النظام الإستعماري.

أ– الحزب الشيوعي الجزائري (1936–1955):

أنشئ الحزب الشيوعي الجزائري رسميا سنة 1936م على أنقاض الجامعة الجزائرية للحزب الشيوعي الفرنسي، فهو لذلك، وبالمقصود العصري، أقدم حزب جزائري، وكلن يضمّ الأوروبيين والمسلمين على حدّ سواء[12]. حيث أوجد قاعدة شعبية هامة في المنطقة الخامسة خاصة في الأرياف وبين العمال، بينما ظلّ تمثيله ضعيفا في ندرومة، ونظرا لأيدولوجيتهومواقفه الوطنية أخذ يفقد هذا الإنتشار لصالح حزب الشعب الجزائري، فمثلا مدينة الغزوات بقيت فيها خلية واحدة تضمّ 17 مناضلا رغم وجود قاعدة عمالية عريضة التي فضلت التوجه نحو حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية الذي يعبّر عن طموحات كلّ الجزائريين،

[11]– رضوان منصوري: المرجع السابق، ص ،ص17،18.

[12]– محمد حربي: المصدر السابق، ص 09.

عكس ذلك في بني صافحضور الحزب كان مميّزا إذ فاز في الانتخابات سنة 1947م بـ 545 صوت، وحزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فاز بـ 386 صوتاَ، ولم تحصل حركة انتصار الحريات الدمقراطية إلاّ على 203 صوتاَ[13].

ب- حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان االجزائري:

تعدّ ندرومة أبرز معقل للحزب بالقطاع الوهراني، وتشكّل من الطبقات المتوسّطة وهم المعلّمون، الأساتذة، وبعض التجار، ولم تكن له قاعدة بالأرياف وقد مثّل القوة الثالثة بالمنطقة، إلاّ أنّ اعتدال مواقفه أفقده العديد من المناضلين الذين تحوّلوا إلى حزب الشعب الجزائري، إذ عصفت به أزمة كادت أن توقف نشاطه بندرومة وبني صاف[14].

ج- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (1931-1956):

على غرار الإتحاد الديمقراطي()والحزب الشيوعي[15]، كانت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والتي كانت رئيسها البشير الإبراهيمي[16] وقد خلفه فيما بعد عبد الحميد بن باديس، كانت حركة العلماء تفضل الوسائل السلمية ونبحث عن حلّ للقضية الجزائرية[17].

تميّز نشاطها بالقوة والإمتداد في كلّ الجهات بواسطة الأنشطة الثقافية وبناء المدارس الحرّة، فقد تمّ إحصاء 13 مدرسة في مقاطعة تلمسان، منها واحدة بنمور (الغزوات) وأخرى ببني صاف وندرومة، أما في المداشو والدواوير فقد عمت الكتاتيب القرآنية التي تعمل على الإصلاح والتوعية. كان هناك دعم متبادل بين جمعية العلماء وحزب الإتحاد الدمقراطي للبيان الجزائري إلى درجة أنّ بعض الأسماء تقلدت المسؤولية في الحزب والجمعية في نفس الوقت مثل ما هو الحال في مدينة الغزوات وغيرها من المدن الأخرى، ومن جانب آخر فتلاميذ المدارس الحرة التابعة للجمعية منهم من هم أبناء مناضلين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

---

[13]- رضوان منصوري: المرجع السابق، ص 18.

[14]- المرجع نفسه، ص 19.

[15]- محمد حربي: المصدر السابق، ص 10.

[16]- مصطفى هشماوي: جذور نوفمبر 1954م في الجزائر، دار هومة، الجزائر، ص 92.

[17]- محمد حربي: المصدر السابق، ص 11.

هذا الوجود والتغلغل لجمعية العلماء في المنطقة وتقاربها مع حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وحزب حركة انتصار الحريات الدمقراطية، نبّه إليه رئيس بلدية ندرومة[18].

د- ظهور الحركة الكشافية:

يرجع سبب انتشار الحركة الكشافية في الجزائر إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك على يد الفرنسيين، الذين رأو فيها أداة صالحة لتربية أبنائهم. بحيث أسسوا لها جامعات وإتحادات على نمط ما كان في فرنسا نفسها، تشرف عليها مجالس عليا، وقد عملت السلطات الإستعمارية كلّ ما في وسعها للحيلولة دون انتشار هذه الحركة في أوساط المواطنين الجزائريين المسلمين، وقد كانت السلطات الإستعمارية تمنح مساعدات مادية لجميع الحركات الكشافية في الجزائر كالجوالة الفرنسية والكشافة والجوالة الإسرائيلية بينما كانت السلطات الاستعمارية في ذلك الوقت تلاحق وتضطهد وتحلّ المنظمات الرياضية الخاصّة بالجزائريين وتغلق المدارس التي تهدف إلى جمع شتات الشباب الجزائري في حركة كشافية مستقلة على الحركات السابقة الذكر. [19]

نشطة الحركة الكشافية بمدن المنطقة كندرومة ، نمور (الغزوات) وبني صافوظهرت بها فروع كشافية منذ سنة 1941م، وحسب الإدارة الفرنسية فهي عبارة عن فروع لجمعية (المنصورة) التي تأسست بتلمسان في نوفمبر 1938م. وفي ديسمبر 1941م، تأسس فوج "الموحدين" بندرومة بقيادة إبراهيم الطاهر، وكان التركيز على تعلّم تاريخ الجزائر وتنظيم حملات خيرية، ومخيمات شبانية ومحاربة الآفات الاجتماعية وغرس الروح الوطنية لدى الشعب الجزائري من خلال إحياء وتنشيط الحفلات الدينية وتقديم المسرحيات الهادفة في مختلف المناسبات.[20]

---

[18]- رضوان منصوري: المرجع السابق، ص 19-20.

[19]- عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، الدار العثمانية، الجزائر،2013، ص 157.

[20]- رضوان منصوري: المرجع السابق، ص 20.

كان توجه الكشافة الإسلامية الجزائرية إصلاحيا، تربويا وتوعويّا بعيدا عن المناقشات السياسية، وفرت إمكانيات كبيرة لحزب الشعب الجزائري بفضل توزعها الجغرافي في المدن والقرى زيادة على بعض قادتهم في نفس الوقت مناضلين في حزب الشعب الجزائري.[21]

هـ- حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

تحتلّ هذه الحركة مكانة مميزة بين المنظمات السياسية التي تهتمّ بتأطير الجزائريين، وقد أنشئ هذا الحزب سنة 1946م بمبادرة من مصالي الحاج، فهو امتداد لنضال حزب نجم شمال إفريقيا[22] وحزب الشعب، وقد استطاعت حركة انتصار الحريات الدمقراطية أن تحسم الرغبة الملحة في الإستقلال.[23]

لقد شكلت حركة انتصار الحريات الديمقراطية، القوة السياسية الرئيسية في المنطقة بفضل ثلة من الرجال، فالمراقبة والإشراف كان من طرف عبد الحفيظ بوصوفوفرطاس محمد، والجناح السياسي مثّله كلّ من الإخوة بوراق، وأحمد المستغانمي، وبعوش محمد، وطالب عبد الوهاب، وحمدون محمد، وشيبان اعمر وسونا مصطفى، والجناح العسكري (OS) يراقبه قراري عبد الحميد، وحمو بوتليليس ويرأسه حمدون محمد، قدور عربان، وقياطي محمد، وكان مشكل السلاح هو أولىإهتمامات الحركة، فانتدب كلّ من قادري حسين وطالب عبد الوهاب، وشيبان أعمر للذهاب إلى الناظور للتنسيق مع المغاربة بغية شراء السلاح.

ممّا سبق نخلص إلى نتيجة واحدة وهي أنّ كلّ المؤشرات كانت تهيءلإندلاع ثورة التحرير واقتلاع جذور النظام الإستعماري، وهذا ما عبر عنه رئيس بلدية ندرومة "... لا يمكننا اطلاقاَ ضمان الأمر في حالة وقوع انتفاضة عامّة" فالإحتلال كان وارداَ في المناطق الحساسة كنمور وندرومة واسواحلية، وبني مسهل وجبالة.[24]

3- التنظيمات السياسية في المنطقة الخامسة:

---

[21]- نفسه: ص 21.

[22]- بسام العسيلي: نهج الثورة الجزائرية (الصراع السياسي)، دار النفائس، ط1، الجزائر،1986، ص 38.

[23]- محمد حربي: المصدر السابق، ص 11.

[24]- رضوان منصوري: المرجع السابق، ص 26-27.

عمدت جبهة التحرير الوطني[25] إلى ابتكار تنظيمات ترسي من خلالها هياكل قاعدية،على مجاراة واقع الثورة وتلبية احتياجات جبهة التحرير الوطني المتزايدة والتصدي لدعاية العدو بالإضافة إلى عزل الجماهير عن الإدارة الإستعمارية.

وقد برزت التنظيمات الجديدة من خلال الخلايا الشعبية التي تأسست عبر القرى والأرياف والمدن، تحت إشراف المرشدين السياسيين، ركزت في البداية على انشاء فروع لها في القرى والمداشر، وفي هذه الإنطلاقة، أصدرت جبهة التحرير الوطني تعليمة لكلّ المسؤولين بأن يتناولوا في كلّ التجمعات واللقاءات مع المواطنين الأحاديث ذات الطابع الديني، الذي تحث على الجهاد وبذل النفس والنفيس.

وعندما أصبحت الأرضية مهيأة إنتقلت الجبهة إلى المرحلة الثانية المتمثلة في تنصيب اللجان وتعيين المسؤولين المحليين، واتبعت الجبهة طريقة حكيمة في إنشاء اللجان الشعبية المختلفة . إذ كانت تتصل بسكان المداشر فردا فردا لإعداد القوائم، وقد توسعت هذه العملية لتمثل سكان القرى والمدن وبذلك ظهر التنظيم السياسي للجبهة إنطلاقا من الخلية ثم الفوج، والفرع، والعرش، فالقسم وكل هذه التنظيمات كانت تخضع إلى أوامر المرشد السياسي الإقليمي.

_هيكلة التنظيمات: شرعت جبهة التحرير الوطني في وضع تنظيمات بهدف توفير الإحتياجات الضرورية التي تتطلبها معركة جبهة التحرير على جميع الأصعدة.[26]

أولا: الخلية:

تعتبر الخلية الرّكيزة الأساسية للتنظيم السياسي لجبهة التحرير الوطني على المستوى الدشرة، وتظمّ ما بين سبعة إلى خمسة عشرة مناضلا في القرى والأرياف، وما بين اثنين الى خمسة في المدن، وكانت هذه الخلايا تؤدّي نشاطاتها في سرية تامّة، بحيث لا يعرف أعضاء

---

[25]– تأسست في 23أكتوبر1954 منبعثة من اللجنة الثورية للوحدة والعمل، لا تشبه أي حزب عرفته الجزائر، فقد أنجزت ما عجزت عليه الأحزاب طيلة عشر سنوات وقامت به في أقل من سنة وهو معجزة تحرير الجماهير من الخوف،فكان ذلك مفتاحا للتحرر من جميع الأغلال انظر: مصطفى الأشرف: المقاومة الجزائرية، العدد،3، يوم 1956،2012/12/03، ط3، ج1، ص5.

[26]– أحسن بومالي: أدوات التجنيد والتعبئة الجماهرية أثناء الثورة التحريرية، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص، ص307،309.

خلايا قرية أو مدينة بعضهم بعضاَ في أغلب الأحيان، ولا يتمّ الإتصال بينهم إلاّ عن طريق رؤساء الخلايا، فرئيس الخلية هو المسؤول المباشر على الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية للشعب.

وقد كانت الجبهة عند تأسيسها للخلايا الشعبية تختار العناصر المناضلة، وكانت تصنّف إلى ثلاثة أصناف: محبّ، مشارك، مناضل. وكانت من بين المهام التي تقوم بها الخلايا الشعبية نذكر:

- منع المواطنين من التوظيف في الإدارة الإستعمارية بمختلف أصنافها.
- منع المواطنين من دفع الضريبة للخزينة الإستعمارية.
- السهر على تطبيق تعليمات الجبهة.[27]

ثانيا: الفوج:

يتكون الفوج على مستوى القرية من ثلاثة خلايا أو أكثر وهو يمتاز بالتنظيم الدّقيق، ودراسة المشاكل المطروحة عليه، والعمل على إيجاد الحلول الملائمة وكذا التفاني في أداء الواجب الثوري مما يساعد التنظيم السياسي على التغلغل بسرعة فائقة في أوساط الجماهير عبر أنحاء القطر الجزائري بحيثأصبح حديث الجميع ينحصر في كيفية تمتين الوحدة والنشاط الثوري والجهاد في سبيل الله لتحرير الوطن من براثن الإستعمار حيث يعتبر الفوج الهيكل القاعدي الذي كان همزة الوصل بين جبهة التحرير الوطني والشعب الجزائري وبالتالي كانت تعتمد عليه في ترسيخ التنظيم السياسي.[28]

ثالثا: الفرع:

يوجد الفرع على مستوى كلّ دوار، وهو يتكوّن من أربعة إلى خمسة أفواج وتتمثل مهمّته الأساسية في جمع المعلومات من القاعدة ودراستها بدقة تمّ اتخاذ القرارات والبحث عن الحلول الناجعة للمشاكل المستعجلة وابلاغها لقائد العرش امام مسؤول الفرع فكان يقوم بمهمتان في وقت واحد:

---

[27]– احسن بومالي: المرجع السابق، ص ، ص309،310.

[28]– نفسه: ص 313.

المهمّة الأولى: وهي عسكرية تتمثل في:

أ- تنظيم تنقلات جيش التحرير الوطني.

ب- تموين جيش التحرير الوطني بمختلف احتياجاته.

المهمّة الثانية: وهي سياسية اجتماعية وتتمثّل في:

أ- تبليغ الأوامر.

ب- تنسيق وتنظيم جميع النشاطات التي تقوم بها الأفواج والخلايا.

ج- توزيع المنح[29].

رابعاَ: االعرش:

يتكون العرش من ثلاثة إلى أربعة فروع يترأسه مرشد سياسي ويعتبر همزة وصل بين القسم والفرع، ويكون له ارتباط مباشر بقيادة جبهة التحرير الوطني.

خامسا: القسم:

يتكون القسم من عدّة أعراش، فهو يشمل قرية أو قريتين كما يشمل ما بين ستة وعشرة دواوير، وعدّة أحياء بالنسبة للمدن ويرأسه أربعة نواب:

1- المسؤول السياسي.

2- المسؤول العسكري.

3- مسؤول المواصلات والأخبار.

4- مسؤول التمرين.

يعمل القسم على نشر وتدعيم سياسة جبهة التحرير وهو مكلّف بمراقبة جميع الأنشطة القاعدية من خلال التقارير والاوامر ويعتمد على المواطنين في عملية تنظيم الإتصال بين اعراش والأقسام والمراكز وبين قيادات الأقسام.[30]

---

[29]- احسن بومالي: المرجع السابق، ص، ص 313،314.

[30]- نفسه: ص 115.

الفصل الأول

المبحث الأول:إعادة هيكلة المنطقة الخامسة في إطار المؤتمر

المطلب الأول: الإطار الجغرافي للولاية الخامسة

يحتل الغرب الجزائري موقع إستراتيجي هام، ومساحة شاسعة، كلّ هذه الخصائص الطبيعية التي تتميّز بها وفّرت لها شروط مناسبة ومساعدة على تطوير العمل المسلّح. حيث أنّها تمتاز بسلسلة جبليّة تمتدُّ من جبال القصور ،عمور، شتالة، الظهرة، الونشريس.[1]

وقد تحدث العقيد لطفي عن الولاية الخامسة في لقاء بجريدة المجاهد[2]، فقد ذكر أنّها تمتد من البحر الأبيض المتوسط شمالاً إلى أقصى جنوب الجزائر. وتمتد من حدود المغرب الأقصى إلى الحدود الإدارية لعمالة الجزائر شرقا، وتشمل ثماني مناطق عسكريّة وقد أنشأها محمد العربي بن مهيدي بمعاونة عبد الحفيظ بوصوف.[3]

كما أنها ذات حدود سياسيّة في غاية الأهميّة مع كلّ من موريطانيا ومالي جنوب المغرب والصحراء الغربية غرباً إلى جانب واجهتها البحرية على الحوض المتوسط، الذي زادها أهميّة جغرافيّة،[4] وتقدّر مساحتها بحوالي 67352 كيلومتر مربع، وشريط ساحلي يبلغ طوله 365 كيلومتر مربع.

1- التضاريس: يتميّز الغرب الجزائري بتنوع تضاريس واضح الجهة، حيث نجد الجبال والسهول والهضاب، تمتد نحو الغرب مابين الجبال القليلة الإرتفاع والهضاب التي تحتل السدس والسهول التي تحتل الثلثين، ما يعني توفُّر مساحة هائلة من الأراضي المسطّحة سهلة الإستغلال والصالحة للزراعة والرعي.

أ- الجبال:

تتميّز جبال الغرب بجبال قليلة الإرتفاع منها جبل تنشفي بتلمسان، حيث يصل إرتفاعه 1843 متر، وجبال تسالا بسيدي بالعباس بـ 1061 متر، يعيش سكان المنطقة الغربية للجزائر

---

[1]- جمال قندل: خط موريس وشال على الحدود التونسية والمغربية وتأثيرهما على الثورة الجزائرية (1957-1962)، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 23.

[2] - مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مجلة دورية دولية محكمة، العدد 1، ص 250.

[3]- جريدة المجاهد: لقاء مع الأخ قائد الولاية الخامسة ،ج2، العدد 41، يوم 1959/05/01، 2007، ص111.

[4]- جمال قندل: المرجع السابق، ص 23.

حول محورين جبليين يظهر كلّ منهما في شكل سلسلة تمرّ بها الطرق الاقتصادية، ومن بين الجبال التي تشكل هاتين السلسلتين، بني شقران بمعسكر، جبال سعيدة 1288 متر جبال فرندة بتيارت 1132 متر، جبال الونشريس 1985 متر، جبال مرجاجو[1]، وجبال كنتر بشمال بشار 1953 متر.

ب- السهول: هناك نوعان من السهول:

* سهول منخفضة: وهي القريبة من البحر، وتمتد من ريوصلادو إلى غاية الشلف، نذكر منها: تليلات، سيق، هبرة والمقطع.

* سهول عليا داخلية: نذكر منها سهول مغنيّة، سهول تلمسان، سهول سيدي بالعباس، معسكر، تيارت، وإذا إتجهنا جنوباً نجد سهول تغطيها كثبان رملية في منطقة الساورة، أهمّها العرق الغربي الكبير[2]، عرق الشاش، ثمّ سهل العيادة التي يخترقه واد قير الذي يصبّ في جبال الأطلس الصحراوي وينزل جنوباً ليلتقي بواد زوزفانه.

2- الهضاب العاليا:

تقع هضاب الغرب الجزائري في المناطق الداخلية الواسعة جنوب الأطلس التلي والشطّ الشرقي، وتتميّز بنشاطها الرّعوي مثل: هضاب سعيدة وفرندة، هذه الخطوط التضاريسية من هضاب وسهول تقطعها الوديان الكبرى والواحات على سبيل المثال: تافنة، سيف، صيدة، واد بشار وواد فير.[3]

3- المناخ:

تنتمي المنطقة على غرار مناطق الجزائر الأخرى لمناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يتّصفُ بالإستقرار والاعتدال، فالشتاء معتدل والصيف حار وجافّ نسبيّاً، وقد تهُبُّ الرياح الموسمية التي تُؤدّي إلى ارتفاع درجة الحرارة والتي تصل إلى 40^0، هذا عن المناطق القريبة

---

[1]- هو جبل بإرتفاع 429.3 متر يشرف على مدينة وهران، شيدت فيه الكثير من المباني وكنيسة سانتا كروز، أنظر: h‌ttps//ar.wikipedia//org.wiki،اطلع عليه يوم 08-03-2019،علي الساعة،21:00.

[2]- ويعرف ايضا ببحر الرمال الغربي، وهو ثاني أكبر عرق في الجزائر بعد العرق الشرقي ويقع في الجنوب الغربي للجزائر، الموقع نفسه، اطلع عليه في: 2019/03/08، على الساعة: 21.17.

[3]- سيفو فتيحة: دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الثورة التحريرية (1954-1958)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2011، ص 15.

من المؤثرات البحرية، أمّا بالنسبة للمناطق البعيدة عن البحر فمناخها مختلف، فهو عموماً غير مُستقر ومتباين من منطقة إلى أخرى، وقد أثَّر هذا الإختلاف من حيث التضاريس والمناخ على التساقط، فعموماً نجد تساقط كثيف في المناطق الشمالية الساحليّة، ويَقلُّ تدريجيّاً كُلَّما إتجهنا جنوباً، ونميّز فارق كبير بين الغرب والوسط والشرق، فهذا الأخير الأكثر حظّا من مُعدَّل التساقط، وقد أدَّى هذا إلى سيادة جوّ محصور بين المؤثرات البحرية والموقع الجغرافي والتضاريس، فدرجة الحرارة متباينة من منطقة إلى أُخرى ما بين الشمال والجنوب، فنجد كثرة تساقط تتخلّلها فترة جفاف، ويمكن حصر فترة الرطوبة ما بين شهر أكتوبر إلى أفريل، وفترة الجفاف من ماي إلى سبتمبر، أمّا فترة الربيع والخريف فهي بضعة أسابيع.[1]

4- الغطاء النباتي: إنّ أراضي العمالة تنقسم إلى قسمين:

1- القسم الأول: عبارة عن منطقة تنتشر بها الأعشاب البريّة والصخور، والنخيل القصير وأشجار الصَّرو[*]والعرعار[**].

2- القسم الثاني: نجد به بعض الأشجار المثمرة كالزيتون البري وأشجار البلوط الأخضر وغيرها من الأشجار، أمّا عن الجنوب فنجد بعض الأشجار التي تُشكِّل غطاء نباتي كثيف نسبيّاً والتي يستخدمها السكان كمراعي.[2]

ويشكل القطاع الوهراني بموكوِّناته الجغرافية والإقتصاديةوالإجتماعيّة وسطاً طبيعيّاً هامّاً، أثار إهتمام حركة الإستيطان الأوروبي الذي شهد وتيرة سريعة ومكثفة مقارنة بالإقليمين المتواجدين بعمالتي الجزائر وقسنطينة. وهذا أَّدى إلى قلب موازين القوى فيها، وأصبح إبن البلد غريباً في وطنه وتحوَّلَ الأوروبي إلى مواطن يتمتَّع بكل الإمتيازات المادية منها والمعنويَّة.

---

[1]- سالمي أسماء، هامل نجلاء: العقيد ل طفي ودوره في الثورة التحريرية الجزائرية في الولاية الخامسة 1934-1960: مذكرة ماستر تاريخ عام، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعيّة، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2017-2018، ص 05.

[*]- تمتلك عشبة الصرو أسماء كثيرة كالبطم، المصطكي، يصل طول الشجرة الواحدة من مترين إلى ستة امتار تقريباً، تحمل ثمار صغيرة ذات لون أحمر. أنظر: ويكيبيديا، الموقع السابق، أطلع عليه يوم 2019/03/08، على الساعة 19:00.

[**]- أو العرعر، نبات محمر بنتمي إلى الفصيلة السروية، له أكثر من خمسين نوعاً ينمو على شكل شجيرات دائمة الخضرة، قد يصل طولها إلى 10 أقدام وله أوراق إبريّة وبذور على شكل مخاريط. أنظر: ويكيبيديا: المرجع نفسه، أُطلع عليه يوم: 2019/03/08، على الساعة 19:15.

[2]- سالمي أسماء، هامل نجلاء: المرجع سابق، ص 05.

وقد بلغ عدد سكان عمالة وهران 1623356 نسمة حسب إحصائيات 1936، ليرتفع العدد إلى 1967144 نسمة سنة 1948، وقد تنوعت عناصره، بين ثلاثة عناصر بشريّة مختلفة[1]. اليهود[*] بلغ عددهم حوالي 40000 نسمة أو ما يقارب 10% من السكان الأوروبيين، و50% منهم من استقرّوا بمدينة وهران وحدها، وقد احتلوا 90% من الأحياء اليهودية في المدن الكبرى خاصّة وهران، تلمسان، معسكر.

أمّا العنصر الأوروبي فقد قدِّر عددهم سنة 1936 ب 399674 نسمة، وقد ظلَّ الإسبان[**] يحتلّون المرتبة الأولى بهذه المنطقة حتّى نهاية الأربعينيات، إنّ التمركز الكثيف للأوروبيين بالقطاع الوهراني كان له إنعكاسات على المستوى السياسي والإقتصادي، إذ جعلهم يتسلَّطون على المسلمين الجزائريين أهل البلد، ويضطهدونَهم، بالرغم من أنّهم العنصر البشري الغالب في القطاع الوهراني بنسبة 75.3% وارتفعت هذه النسبة إلى 79% سنة 1948، قُدِّرَت بـ 1223682 نسمة، باستثناء دائرة وهران التي يتفوَّق فيها العنصر الأوروبي نسبيّاً.

المطلب الثاني: مناطق الولاية الخامسة

بعد إنعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، وبناءً على النتائج التي خرج بها وبعد أن قام بهيكلة البلاد إلى ست ولايات (إضافة الصحراء) وكلّ ولاية بها عدّة مناطق وكلّ منطقة بها نواحي وكلّ ناحية بها أقسام. ووضع على رأس كلٍّ منها مسؤول، وهنا أصبحت المنطقة الخامسة تعرف بالولاية الخامسة وتُمثِّل أكبر الولايات مساحة بحدودها، وقد قُسِّمَت إلى ثماني مناطق وهي:

---

[1]– سالمي أسماء، هامل نجلاء: المرجع السابق، ص 06.

[*]– هم بنو إسرائيل وهم قوم موسى عليه السلام، ويطلق عليهم العبرانيون من نسل إبراهيم عليه السلام، عاشوا في مصر فإضطهدهم فِرْعَون فانقذهم موسى عليه السلام. أنظر: ويكيبيديا، الموقع السابق، أطلع عليه يوم 2019/03/09، على الساعة 19:30.

[**]– هم مجموعة عرقية وهم من السكان الأصليين لإسبانيا على شبه الجزيرة الإيبيرية التي تُشكِّل جنوب غرب أوروبا. أنظر: ويكيبيديا، الموقع السابق، أطلع عليه يوم 2019/03/09، على الساعة 19:45.

1- المنطقة الأولى: ضمَّت كل من تلمسان ومغنية، وكانت تحت إشراف النقيب عبد القادر معطيش(*) المدعو سي جابر بمساعدة كل من إدريس الصحراوي وسي شعبان الوهراني وسي الغربي.

2- المنطقة الثانية: ضمَّت كل من الغزوات وبني صاف واسندت قيادتها إلى سيدي الخنصالي(**) ثمَ خلفه أحمد مستغانمي ثمّ بعده بوجنان أحمد المدعو "العقيد عباس".

3- المنطقة الثالثة: ضمَّت كل من وهران وعين تيموشنت وضواحيها، ترأسها السعيد زقني المدعو "سي مرباح"، ومحمد الصالح العرفاوي المدعو "سي مراد" ثم سي الشريف محمد بوعناني عبد الكريم المدعو "عبد النور" ثمَّ بن دحو بو حجر المدعو "سي عثمان".

4- المنطقة الرابعة: ضمت كل م غيليزان ومستغانم، كانت تحت قيادة بن دحو بو حجر، ثمَّ بن عودة بن عدة.

5- المنطقة الخامسة: تضمُّ سيدي بلعباس، أشرف على قيادتها كلّ من لواج أحمد بن محمد المدعو "سي فراج" ونجادي محمد المدعو "بكاي" وحمدي أحمد المدعو "عبد الهادي."[1]

6- المنطقة السادسة: وتظم كل من معسكر وسعيدة، وقد تعاقب على قيادتها كل من عبد الخالق ومصطفى إسطنبولي(***)، الجيلالي الصغير المدعو "سي اسماعيل".

---

*- اسمه معطيش عبد القادر ولد سنة 1928 بقرية أولاد موسى ناحية بني مسوس، تمكن من مزاولة تعليمه والسفر إلى فرنسا، إنظمَّ إلى حزب الشعب شارك في تفجير الثورة بناحية تلمسان، توفي بمعركة بجبال أم المعاو بتلمسان. أنظر: بن عزة مصمودي: استراتيجية الولاية الخامسة في مواجهة السياسة الديغولية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة تلمسان، 2017، ص 33.

**- اسمه السايح ميسوم ولد في 1928/04/05، بالصفراء سواحل الغزوات، كان ينتمي إلى أسرة تمتهن الفلاحة وثمَّ تحول إلى التجارة، هاجر إلى فرنسا بحثاً عن العمل وانخرط في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وكان يشارك في غالبية النشاطات الحركية كاللقاءات والمظاهرات، شارك مع العربي بن مهيدي للتحضير للثورة، أُلقي عليه القبض وعذِّبَ لكنّه فر، أصبح مسؤول النضال والتسليح والتموين، توفي 1957/07/27 بناحية بورصاي. أنظر: محمدد حربي: جبهة التحرير الوطني بين الأسطورة والواقع (1954-1962)، ترجمة: كميل قيصر داغر،ط1،دار الكلمة للنشر بيروت،1983ص،11.

1- بن حمودة بوعلام: الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954، دار النعمان، الجزائر، 2012، ص 208.

***- من مدينة معسكر، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري منذ 1940، التحق بصفوف جيش التحرير الوطني مع بداية 1956، ثمّ أصبح قائداً للولاية الخامسة برتبة نقيب، توفي في 20 أفريل 1984. أنظر: صباح مزغاش: جيش التحرير الوطني هياكله الإداريّة والعسكرية بالولاية الخامسة التاريخية (1954-1962)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة باتنة2015-2016)، ص 26.

7- المنطقة السابعة: وتضمُّ كل من تيارت وسوقر، كانت تحت قيادة كلّ من سي مختار بوعيزم(*) وسي الخميس.

8- المنطقة الثامنة: ضمت كل من عين الصفراء، بشار، تندوف، البيض، أدرار، قادها ونضمها كلّ من قايد أحمد، أحمد بلعيد، بودغن بن علي، وعبد الغني عقبي.[1]

وقد كانت مراكز قيادة الولاية الخامسة، خاضعة لمبدأ القيادة الجماعية، حيث تكونت من قائد وله صفتان عسكرية وسياسية ويمثل السلطة المركزيّة لجبهة التحرير الوطني يساعد ثلاث نواب من الضباط وكان المركز الرئيسي للقيادة الخامسة متواجداً بوجدة على الحدود المغربية. أمّا مركز قيادة المناطق فلم تكن ثابتة وقد تشكّلت بدورها من عدّة نواحي ما بين أربعة إلى ست نواحي يشرف عليها مجلس يتكون من نقيب بمساعدة ثلاث نواب، وتكونت الناحية من عدّة أقسام والقسم له عدّة عروش، فهو يضمّ قرية أو قريتين وما بين 6 إلى 10 دواوير وشملت المدن بدورها على أحياء.

يشرف المرشد السياسي بدوره على العرش الذي ينقسم بدوره إلى عِدَّة فروع وله الصلاحيات بإعطاء آرائه في جميع برامج الأعمال العسكرية لجيش وجبهة التحرير وقد لعب دور كبير في الثورة، فقد كان يتقاضى أموال من مختلف الهيئات ويقوم بتقديمها إلى العائلات الفقيرة والمُعوَزَّة.[2]

كما يتوجد في كلّ دوار فرع يحتوي على أربع أو خمس أفواج ويتمثَّل وظيفة المرشد السياسي هن، هو جمع الإختيار ودراستها ثمَّ وضع القرارات، وبالنسبة للفوج فقد انقسمَ إلى ثلاث خلايا ويكون هذا الفوج في القرية، إذ يهتمُّ بالشعب من حيث تنظيمه وتحتوي الخلية على

---

*- مناضل في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، قائد إحدى نواحي المنطقة السابعة من الولاية الخامسة، تولّى قيادة المنطقة الحدودية مع الولاية الرابعة وبعد استشهاد العقيد لطفي تمَّ تعيينه كعضو في قيادة الولاية الخامسة برتبة رائد. أنظر: صباح مزغاش، نفسه، ص 86.

1- بوعزيز يحي: الثورة في الولاية الثالثة (1954-1962)، شركة دار الأمة، الجزائر، 2004، ص 89.

2- علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى قائد عسكري (1946-1962)، ط2، دار القصبة، الجزائر، 2011، ص 242.

ست أو ثمانية أشخاص رجالاً ونساء، إذ تَكمُنُ مُهمَّتّهم في نقل الأخبار إلى قيادة الثورة التحريرية.[1]

[1]– سيفو فتيحة: المرجع السابق، ص 67.

المبحث الثاني: عقداء الولاية الخامسة التاريخية

المطلب الأول: محمد العربي بن مهيدي (1923-1957)

ولد محمد العربي بن مهيدي سنة 1923 قرب عين مليلة وترعرع في عائلة ريفية ميسورة، تابع دراسته بالمدرسة الفرنسية وتحصَّل على الشهادة الإبتدائية، ثمّ واصل تكوينه الثانوي ببسكرة، شغل في بداياته منصب محاسب، ولكنه قرَّرَ في الأخير الاستقرار بقسنطينة أين كان مُقرَّباً من الشيخ مبارك الميلي وجمعية العلماء المسلمين، وانخرط في حركة أحباب البيان والحرية التي أسَّسَها فرحات عبَّاس[1]، ناضل في صفوف حزب الشعب، وأصبح من كوادر تنظيمه المُسلَّح[2]. شارك في أحداث 8 ماي 1945[*]. فكان أوّل من قبض عليه وزجّ به في السجن مدَّة ثلاثة أسابيع وعندما لم يحصلوا منه على شيء أخلوا سبيله.

بعد عودة الحياة الدستوريّة، شارك في النضال السياسي في حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية وشارك في مؤتمر فيفري 1947 الذي أُنشا العمل المسلح السري، المنظمة الخاصةّ وعند هيكلتها كان هو ممثل المنظمة ببسكرة ثمَّ أصبح نائباً لمحمد بوضياف على مستوى الشرق الجزائري، وعند إكتشاف المنظمة الخاصة 18 مارس 1950 كان بقسنطينة، وبلغه الخبر قرّر أن يختفي عن العدو بعد أن استمرَّ في نشاطه، حكمت عليه المحكمة غيابيّاً 10 سنوات سجناً مع الحرمان من الحقوق المدنيّة. [3]

إلتجأ إلى الغرب الجزائري حيث قضى فترة من الزمن في وهران والغزوات وبعد إنفراج الأزمة أخذت قيادات الحزب تفكر في مصير هؤلاء المناضلين المشردين فعينة في مناصب

---

[1]- محمد الشريف ولد الحسين: من المقاولة إلى الحرب من اجل الإستقلال (1830-1962)، دار القصبة للنشر، 2010، ص 238.

[2]- محمد حربي:الثورة...، المصدر السابق، ص 238.

[*]- شملت معظم أرجاء الوطن، من أهمها، سطيف، قالمة، خراطة، المسيلة، سوق أهراس، وتمثلت في خروج الجزائريين في مظاهرات شعبية، وإحتفالهم لنتيجة انتصار الحلفاء على ألمانيا النّازية ومطالبهم بالإستقلال، لكن كان ردّ فعل السلطات الفرنسية هو قمع المتظاهرين، ممّا أدى إلى مقتل الآلاف. أنظر: بن يوسف بن خدّة: جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية، الجزائر، 2013، ص , ص138،137.

[3]- المتحف الوطني للمجاهد: الشهيد محمد العربي بن مهيدي، سلسلة رموز الثورة الجزائرية (1954-1962)، 2002، ص 76.

سياسيّة فعين مداوم سياسي لدائرة الحزب للغرب الجزائري، في سنة 1953م أخذت أفراد المنظمة الخاصّة تستجمع قواها وتفكِّر مرَّة أخرى للتحضير للثورة المسلحة، كان من المؤسسين للجنة الثورية للوحدة والعمل ، وكان أحد مجموعة 22 المجتمعة في منزل إلياس دريشبكلوسالامبي CloSalempier المدينة حالياً بالجزائر العاصمة في شهر جوان 1954، وكان أحد الخمسة في النّواة الأولى في قيادة الثورة، (محمد بوضياف، محمد العربي بن مهيدي، ديدوش مراد، رابح بيطاط، مصطفى بن بولعيد). [1]

عمله في الثورة:

عين محمد العربي بن مهيدي قائداًعن المنطقة الخامسة وهران ورغم ضعف الإمكانيات من ناحية التسليح والتأخير النسبي في الإستعداد للعمل المسلح فقد حرص بن مهيدي على أن تكون في الموعد وكانت فعلاً في أول نوفمبر 1954، غير أنّ هاجس التسليح المُلِح كان يشغل قائد المنطقة مما دفعه للسفر مرتين إلى القاهرة، قصد الإتصال بالوفد الخارجي للجبهة، المرة الأولى في مطلع 1955، والمرة الثانية في مطلع 1956 حيث حضر اجتماع لقادة جيوش التحرير المغاربية. وتمكَّن بن مهيدي رفقة عبد الحفيظ بوصوف من تنظيم حملة الإمدادات.

وفي ماي 1956 دخل العاصمة ليدعم النواة القيادية الجديدة التي كانت بصدد تحضير مؤتمر الصومام، فكان هو الكاتب العام للمؤتمر، إذا جهّز جيش وجبهة التحرير الوطني بأطر إيدولوجية وسياسيّة وتنظيمية جديدة.[2]

وقد أسفر المؤتمر على انتخاب أول مجلس وطني وتشكّلت من أعضائه لجنة التنسيق والتنفيذ، الذي تتكوّن من: محمد العربي بن مهيدي، كريم بلقاسم، بن يوسف ين خدة سعد دحلب، عبان رمضان. كان محمد العربي بن مهيدي مكلَّفا بالفدائيين يترأّس بالأفواج المسلَّحة العاملة بالمدن وبصفة خاصّة بمنطقة الجزائر مستقلَّة مع توحيد العمل داخل المدن الأخرى بتنسيق مع قادة

[1]– علوي محمد: قادة ولايات الثورة الجزائرية (1954–1962)، ط1، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص،ص145،144.

[2]– نفسه: ص 146.

الولايات ومن مقترحات لمهيدي التي كان لها صدى كبير، إضراب الثمانية أيام (28 جانفي– الى4 فيفري 1957).

وبعد اتفاق لجنة التنسيق والتنفيذ على فكرة الإضراب ومدتها، شرع الجميع في تنفيذ تدابير والخطوات الضرورية في إنجاحه حيث أجمع الكلّ على ضرورة أن يستجيب الجزائريون إلى نداء الإضراب في الجزائر، وفي الخارج.[1] والقصد منه لفت انتباه الرّأي العام الدولي إلى قضية الشعب الجزائري التي كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة تتأهل بمناقشتها في دورتها الثانية عشر آنذاك، وقد جاء هذا القرار في خضم (معركة الجزائر) هي أطول معركة في الثورة التي شرعت قوات الجنرال ماسو في تنفيذها، إبتداءًا من 07 جانفي 1957 كانت هذه العملية تطمح من ورائها إلى تحقيق نصر معنوي بعد تعاظم النشاط الفدائي في العاصمة، قد جنّدت في ذلك خيرة قواتها وهي الفرقة العاشرة للمظليين التي فرضت خطراً رهيباً على الأحياء الشعبيَّة بالعاصمة فأدّى هذا الضغط بلانسحاب لجنة التنسيق والتنفيذ إلى جبال الشريعة والإعتصام بها مُؤقَّتاً لكن قوات الجنرال ماسو، كانت اسرع في العثور على عنوان الأستوديو الذي يختبأ فيه سي صالح الإسم الثوري لبن يوسف بن خدة، في الوقت الذي كانت تفكِّر بالقبض على هذا الأخير وضعت يدها بمحض الصدفة على محمد العربي بن مهيدي، العقل المُفكر رقم واحد في العاصمة وفي حرب المدن بصفة عامَّة. [2]

استشهاده:

بات محمد العربي بن مهيدي شخصيّة أُسطورية في تاريخ الثورة، نتيجة ما أظهره من كفاءة عالية في تنظيم القوات، وإدارة الصراع، وجاءت نهايته لتتوج سيرته الرائعة. فقد إعتقلته السلطات الفرنسية وأخضعته للتعذيب والترهيب[3]، يوم 23 فيفري 1957 قبض عليه وعُذِّب في فيلا سيسيني بالمدينة حاليّاً، ثمَّ أُغتيل من طرف رجال المظلات العقيد بيجار بأمر من الجنرال ماسو في ليلة 4 مارس 1957، وبسكوت حكومة غي مولي ووزير العدل ميتيران،

[1]– المتحف الوطني للمجاهد: المرجع السابق، ص 141.

[2]– محمد علوي، المرجع السابق، ص 147.

[3]– بسام العسيلي: نهج الثورة الجزائرية (الصراع السياسي)، دار النفائس، بيروت، 1986، ط2، ص 191.

واعلن الحاكم العام روبير لاكوست يوم 06 مارس في مؤتمر صِحَّفي نشرتها يومية "صدى الجزائر"، "L'écho d'Alger" جاء فيها أنّ بن مهيدي قد إنتحر شنقاً.[1]

لكن الحقيقة يكشفها الجنرال أوساريس بعد أربعين سنة، يعترف بإغتيال محمد العربي بن مهيدي فيقول في كتابه "شهادتي حول التعذيب": في ليلة 4 مارس ذهبت رفقة 12 عسكريا إستلمت الأسير في قيادة بيجار، وبمجرد خروجه من العمارة التي كان فيها قامت فرقة من المظليين بتقديم السلاح للزعيم المهزوم، وفي هذه اللحظة فهم بن مهيدي أنّ أمره قد حسم نهائيّاً، وبسرعة أمرت الجنود بالصعود رفقة الأسير في شاحنة من نوع دودج، وتوجَّهنا على جناح السرعة إلى مزرعة معزولة تقع جنوب العاصمة وبعد ذلك قمت رفقة ضباطّي المساعدين بشنق بن مهيدي بطريقة توحي بأنّهُ إنتحر، ولمَّا تأكدت من موته نَقَلتُهُ في منتصف الليل إلى المستشفى، ثمَّ رفعت سماعة الهاتف وأخبرتُ الجنرال ماسو بأنَّ بن مهيدي قد إنتحر، وأنّ جثمانه يوجد الآن في المستشفى، كما أبلغتُه أنَّني سأُقدم تقريراً مُفصَّلاً حول الموضوع في اليوم الموالي. والحقيقة أنّ الجنرال كان يعلمُ بأنَّ التقرير جاهز قبل شنقِه.[2]

المطلب الثاني: عبد الحفيظ بوصوف (1926-1979)

ولد بميلة في الشمال القسنطيني سنة 1926[3]، اسمه الثوري سي مبروك، تربَّى في أسرة فقيرة تمتهن الفلاحة، دخل المدرسة الإبتدائية بمسقطِ رأسه في سن الثامنة وتحصَّل على الشهادة الإبتدائية، وفي سنة 1944 سافر إلى قسنطينة للعمل في غسالة كانت ملك لمُعمِّر، إنخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري ،[4] بمدينة ميلة مسقط رأسه وهو في سنّ 16 سنة من عمره، وفي سنة 1942، وأسس لها خلايا تضُمُّ مجموعة من المناضلين منهم بن طوبال، وبفضل نشاطه السياسي الدؤوب وحنكته في مواجهته المواقف الحرجة، أصبح مسؤول فوج بالمنظمة الخاصّة، L،O.S وبعد إكشاف المنظمة الخاصّ في 18 مارس 1950 غادر عبد

---

[1]- المتحف الوطني للمجاهد: المرجع السابق، ص 157.

[2]- أوساريس بول: شهادتي حول التعذيب المصالح الخاصَّة الجزائر 1957-1959، ترجمة مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص 76.

[3]- محمد الشريف ولد الحسين: المرجع السابق، ص 201.

[4]- مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 03، العدد 11، 05 جانفي 2015، ص 104.

الحفيظ بوصوف من قسنطينة إلى ميلة لينتقل منها إلى منطقة وهران حيث عمل في إطار حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية مداوم سياسي لدائرة تلمسان، ثمَّ ليطلع بنفس المُهمَّة بالحزب بمدينة سكيكدة عام 1952، سمحت هذه التجربة النضالية المُتواضعة التي لم تتجاوز سبع سنوات لبوصوف بالمساهمة الفعّالة في تأسيس اللجنة الثوريّة للوحدة والعمل C.R.U.Aبوهران والتي تُوِّجَت بإجتماع 22 المُنعقِد شهر جوان 1954 بكلوسلامبي CloSalemBierسابقاً، وفيه خرجوا بتكوين النَّواة الأولى للثورة التحريرية ووجوب اندلاعها. [1]

نشاطه الثوري:

كان على موعد مع إندلاع الثورة في المنطقة الخامسة (وهران)، وبعد استشهاد عبد المالك رمضان في 04 نوفمبر 1954، أصبح نائباً لمحمد العربي بن مهيدي، وفي مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956 رقي قائد للولاية الخامسة وهران برتبة صاغ ثاني (عقيد– Colonel) خلفاً لمحمد العربي بن مهيدي في سبتمبر 1956، وانتخب عضو المجلس الوطني للثورة الجزائريّة عُضواً غير دائم، قام بإنشاء أوّل مدرسة للإشارة العسكرية وبتأسيس وتنظيم جهاز الإشارة (المواصلات اللاسلكيّة) بولاية وهران، كما أنشأ أوّل إذاعة في الثورة التحريرية في 16 ديسمبر 1956، وهي إذاعة (صوت الجزائر المكافحة من قلب الجزائر)، وكانت تبُثُّ برامجها باللغة العربية والأمازيغية والفرنسية، ولعِبت دوراً هامّاً في الدعوة إلى إضراب 28 جانفي 1957، الذي دام8 أيام, كما شارك في مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية. في 20 أوت 1957، حيث أُنتخِب عضواً في لجنة التنسيق والتنفيذ التشكيلة الثانية، وعندما أصبح مسؤولاً وطنيّاً عمَّمَ تجربة سلاح الإشارة بعد نجاحها في الولاية الخامسة على المستوى الوطني في إطار لجنة التنسيق والتنفيذ، إذْ كُلِّفَ بمسؤولية الاتصالات العامَّة وفي هذا الشَّأن إهتمَّ أساساً بالمواصلات حيث أصبحت تُغطِّي كامل التراب الوطني وفي هياكل جبهة التحرير الوطني المُتواجدة في الخارج مثل الرباط وتونس والقاهرة وغيرها. هذا سنة 1957. [2]

---

[1]– علوي محمد: المرجع السابق، ص 151.

[2]– نفسه، ص152.

وفي ماي 1958 عُيِّن مسؤولاً عن مصلحة المخابرات، ولمّا تأسست الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958، وفي تشكيلتها الأولى والثانية أُسنِدَت إليه وزارة الاتصالات والإستخبارات، وفي التشكيلة الثالثة أُسنِدَت إليه وزارة التسليح والإتصالات العامّة[1].وأصبح عضواً في اللجنة الوزارية المشتركة للحرب C.I.G[*]، الوزراء الملقبين بالباءات الثلاثة وهُم القوَّة المُؤثرة في مسار الثورة الجزائرية، لما لهم من السُّمعَة والتأثير والمكانة على كلّ أجهزة الثورة داخليّاً وخارجيّاً[2]، توفي في 31 ديسمبر 1979.[3]

المطلب الثالث: محمد بوخروبة (هواري بومدين)1932-1978:

هو محمد بوخروبةالإسم الثوري لهواري بومدين"، ولد في 23 أوت 1932 بدوار بني عدي بلدية عين حساينية بولاية قالمة. أصبحت تُسمَّى هواري بومدين تخليداً له، تربَّى في أسرة فلاحية فقيرة تفتحت قريحته في كتاتيب القرية لتعلُّم القرآن الكريم وحفظه في سنّ العاشرة، ومن أجل استِكمال دراسته تنقَّلَ بين عدَّة مدارس بمدينة قالمة، وفي سنة 1948 إلتحق بالمدرسة الكتابيّة التابعة لحزب الشعب الجزائري P.P.Aبقسنطينة، أظهر محمد بوخروبة نبوغاً بين أقرانه وأتقن العلوم التي تُدرَّس بالمعهَد، وفي سنة 1950 توجَّهَ في رحلة لطلب العلم إلى مِصر، قطع خلالها 4500 كيلومتراُ مع صديقه صالح شيروف والتي سمَّاها هذا الأخير رحلة العذاب، ودخلا القاهرة مَشياً على الأقدام وانتسبا إلى جامع الأزهر. [4]

عاش أحداث 8 ماي 1945، وهي المأساة التي اختصرَت طفولته، وانتقلت به سريعاً إلى عالم الرّاَشدين[5]. حيث شارك في مظاهرات8 ماي 1945 وأصيب في رجله اليسرى، كان يتابع وهو في مصر أخبار حركات التحرر في الجزائر وفي الوطن العربي وفي العالم، خاصّة

---

[*]- من بين قرارات المجلس الوطني للثورة المنعقد في طرابلس من 1959/12/10 إلى 1960/01/20، إلغاء منصب وزير القوات المسلَّحة واستبدال المنصب باللجنة الوزارية للحرب التي ترأسها عبد الحفيظ بوصوف، كريم بالقاسم، لخضر بن طوبال. أنظر: سعد دحلب: المهمة المنجزة، منشورات دحلب ,الجزائر 2007ص 110 .

[2]- محمد علوي: المرجع السابق، ص 153.

[3]- محمد الشريف ولد لحسين: المرجع السابق، ص 208.

[4]- محمد علوي: المرجع السابق، ص 154.

[5]- محمد الشريف ولد الحسين: المرجع السابق، ص 208.

حرب الهند الصينية. كما إنخرط في لجنة التحرير المغرب العربي في الجامعة العربية التي تضُمُّ الأحزاب المغاربيَّة الثلاثة.

نشاطه الثوري:

لقد تدرّبَ على حمل السلاح في مصر ضِمنَ شباب لجنة تحرير المغرب العربي، وفي ليلة 27 مارس 1955 وصل اليخت دينا Dinaإلى السواحل المغربية مُحَمَّلاً بالأسلحة والذخيرة، وعلى متنه مقاومين مغاربة وجنود مُتطوعين جزائريين للثورة التحريرية، من بينهم هواري بومدين. إلتقى بمحمد العربي بن مهيدي وعبد الحفيظ بوصوف قائد الولاية على التوالي، وأسندت إليه بسرعة بعض المسؤوليات، ساهمت مصادرُه الشخصيَّة كمُثقَّف ورجل عمل وصاحب قُدرة على التنظيم في الصعود السريع. إلى جانب تكتُّمِه في السر توليه قطاع العلاقات والمعلومات، لم يكن هواري بومدين سوى ضابط صغير مساعد لقائد الولاية الخامسة، ثمَّ أصبح سنة 1957 قائد الولاية الخامسة برتبة صاغ ثاني (عقيد)، أقام مركز قيادته في وجدة حيث أصبح يتمتَّعُ بحريَّة عمل كبير، فسخَّر هذا المركز لتجنيد إطارات جيش التحرير الوطني وقد نجح في إنقاذ الولاية الخامسة من الإنهيار والفوضى في صفوف الثورة. [1]

وفي أفريل 1958 كُلِّفَ هواري بومدين من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ بإعادة النظام على الحدود الغربية، واسندت إليه قيادة لجنة العمليات العسكرية الغربية التي تحوَّلت بعد مُدَّة وجيزة إلى هيئة الأركان الغربية وكان الصاغ الثاني سليمان دهيليس يعمل نائبا له.[2]

وفي صيف 1959، شارك هواري بومدين في إجتماع العقداء[3] بالخارج، ضمّ عشر عقداء وكان هذا أطول إجتماع في الثورة التحريرية دام 100 يوم خلال الصيف والخريف، أدّى إلى إجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية C.N.R.Aوالتي من نتائجها توحيد هيئة أركانا الشرق والغرب في هيئة الأركان العامّة E.M.O.

---

[1]– علوي محمد: المرجع السابق، ص155.

[2]– نفسه، ص 156.

[3]– من 11 أوت إلى غاية 16 ديسمبر 1959، الذي ضمّ عشر عقداء بتونس، وهو أطول إجتماع خلال الثورة دام 100 يوم. أنظر: محمد عباس: رواد الوطنية شهادات 28 شخصيّة وطنية، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 106.

في 12 مارس 1960 رُقي إلى قائد هيئة الأركان العامة E.M.Gلجيش التحرير الوطني، وإتّخذَ من غار الدماء بالحدود الجزائرية التونسية مركز لقيادته ومساعديه النواب كلٌّ من الصاغ الأول علي منجلي والصاغ الأول قائد أحمد (سي سليمان) وأصبحت تشرِف على جيش الحدود الذي قُسِّمَ إلى: جيش الحدود بالشرق، وجيش الحدود بالغرب، وفتح جبهة بالجنوب أو القاعدة الثالثة 1960، ويرجع إليه الفضل في توحيد جيش التحرير وتطويره وتدريبه وإعداده لمرحلة ما بعد الإستقلال، كما كان يقوم هذا الجيش بهجمات مُكثَّفة على الحدود لخطَّي شال وموريس مُنهكاً قوات العدو. وهنا بدأ يتنامى نفوذ هواري بومدين وقيادة الأركان العامَّة، حتَّى أصبحت قوة في صناعة القرارات إذ شاركت بإثنين وهما علي منجلي وقايد أحمد في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ومع الوفد المفاوض في محادثات إيفيان[1]. توفي في27 ديسمبر 1978.[2]

المطلب الرابع: بودغن بن علي (سي لطفي) 1934-1960

بن علي بودغان المعروف باسم العقيد لطفي، هو أحد أبطال حرب التحرير الوطنية[3]،ولد في 05 ماي 1934، بلدية تلمسان ولاية تلمسان، تربَّى في أسرة مُتوسطة الحال، أبوه عامل في البلدية. زاول دراسته الإبتدائية في بتلمسان[4]، عاش طفولة قاسية من ويلات الإستعمار من حرمان، تجويع، إهانة ومَذلَّة وحتى تقتيل جماعي وهو لا يزال طفلاً لا يتعدَّى سنُّهُ العقد الواحد من الزمن[5]، ثمَّ انتقل إلى مدينة الجزائر حيث أقامت عائلته هناك مدَّة عامين (1945-1947)، أين تحصَّلَ على الشهادة الإبتدائية، وفي عام 1948 انتقل إلى وجدة للدراسة في التعليم الثانوي، وعاد إلى مسقط رأسه سنة 1949، ليستعدَّ لمسابقة الدخول إلى مدرسة تلمسان التي تمدرس بها سنة 1950. [6]

---

[1]- محمد علوي: المرجع السابق، ص157.

[2]- محمد الشريف ولد الحسين: المرجع السابق، ص 208.

[3]- نفسه، ص209.

[4]- علوي محمد: المرجع السابق، ص159.

[5]- محمد الشريف عباس: من وحي نوفمبر، ج1، ص 129.

[6]- علوي محمد: المرجع السابق، ص 159.

وكانت هذه المدرسة تُحضِّر للوظائف القانونيّة المتعلقة بالأحوال الشخصيّة للأهالي والنابعة عن العقيدة الإسلاميّة والعرف المعمُول به. وبعد إندلاع الثورة المظفرة ساهمت هذه المؤسسة في تكوين العديد من المناضلين للجبهة ومن الإطارات لجيش التحرير[1].كانت مرحلة الدراسة هامّة في إعداده للثورة وكان أصدقاؤه من الوطنيين الذين انخرطوا في صفوف الثورة ومنهم من أُستشهد.

لم ينخرط قبل الثورة في أي حزب سياسي إلاّ أنّ ذلك لم يمنعه من الإطِّلاع على الواقع المُزري للجزائر تحت قمع الاستعمار. ولذا لمَّا اندلعت الثورة التحريرية كان لها في نفسه صدى عميقا حيث بادر بالإنخراط بصفوفها ضِمن خلاياها السرية سنة 1955.

نشاطه الثوري:

وفي 27 أكتوبر 1955، غادر مقاعد الدراسة وإلى الأبد، ليلتحق بصفوف جيش التحرير الوطني في ناحية تلمسان، وكان يبلغ من العمر 21 سنة، تدرّجَ في سُلَّم المسؤوليات، من مسؤول عن منطقة تلمسان إلى قائد الولاية الخامسة.[2]

بدأ نضاله على مستوى قسم مغنية الواقعة في منطقة وهران حيث كُلِّفَ بتنظيم القسم الرابع بصفته أمين الشهيد القائد "سي جابر"، قائد القسم في ذلك الوقت، وبعد اثبات جدارته كُلِّف بقيادة قسم تلمسان والإشراف على تشكيل الخلايا السرية لجبهة التحرير الوطني، وأخذ إسماً ثوريّاً هو "سي ابراهيم".[3]

وفي 15 جانفي 1956 أُغتيل الدكتور بن عودة بن رجب[4]، فاهتزَّت مدينة تلمسان للحدث الأليم، فكانت الظروف مواتية للقائد ليزيد من التعبئة وجذب أكبر عدد ممكن من الثوار، وقد وفَّقَ في تنظيم الخلايا السرية في المدينة وفي نفس الوقت أسس فرقة مسلَّحة تقود هجمات

---

[1]– رابح لونيسي وآخرون: المرجع السابق، ص 311.

[2]– محمد علوي: المرجع السابق، ص 160.

[3]– رابح لونيسي وآخرون: المرجع السابق،ص312.

[4]– طبيب ومناضل سياسي، ولد في 09 جانفي 1921 بتلمسان، التحق بكلية الطب في الجزائر ثُمَّ سافر إلى فرنسا أين ناقش أطروحته في الدكتوراه، إقتنى آلة رونيو لسحب ونشر الوثائق الثورية، فألقت عليه السلطات الفرنسية القبض عليه وأعدم في 19 جانفي 1956 بدوار أولاد حليمة بالقرب من سبدو، فقامت مظاهرات مُنددة بإغتياله. أنظر: بشير ملاح: المرجع السابق، ص 433.

عسكريّة وفدائية على مراكز العدو في تلمسان[1]. وتمكَّن كذلك من جمع كمية هامَة من الأسلحة، قدَّمت دفعاً قويّاً للثورة في المنطقة الغربية، خاصَّة مع النُّقص الفادح في السلاح.[2]

وفي الوقت نفسه أسس فرقا مسلَّحة تقود هجومات عسكرية وفدائية على مراكز العدو في تلمسان، وفي هذه الأثناء عُرف بلقب سي إبراهيم، كان عملُه دؤوباً، إذْ نجح سي إبراهيم في تركيز أفراد جيش التحرير بتلمسان، فقد كانت التجربة جديدة كشفت عن مواهبه الكاملة للقيادة ولنفسه ايضا، ممّاَ جعله يواجه المتاعب ويتحمل مسؤولية التنظيم في البداية، وتطوَّع في شهر ماي 1956 بالذهاب إلى أقصى الجنوب عندما طلبت مجموعة من المناضلين في قيادة الولاية الخامسة بما ينظمهم ويعدهم بالكفاح المسلَّح.[3]

وبالفعل سارع سي إبراهيم للذهاب إلى الجنوب حيث وصل في 16 ماي 1956 ولم يكد يحل في 17 جوان 1956 حتّى بدأ في تنظيم هجومات على العدو وكان على رأسها. وبحلول خريف 1956 تمكَّن من تنظيم معارك كبرى مثل معركة جبل أعمور في 02 أكتوبر 1956 شارك فيه 500 مجاهد من جيش التحرير الوطني والتي خسِرَ فيها العدو 1275 جندي منهم قرابة 92 ضابط، دامت المعركة أسبوعاً، وبعد سلسلة من الإنتصارات التي أحرز عليها سي إبراهيم، عُيِّنَ في جانفي1957 مسؤولا عن المنطقة الثامنة برتبة ضابط ثاني[4]، وأثناء ذلك كُلف بمهمَّة الإشراف على نواحي بوسعادة والجلفة وغرداية وأولاد جلال، وذلك لما اظهره من كفاءة للتنظيم السياسي والعسكري.

لقد أكمل سي إبراهيم مهمَّتهُ على أكمل وجه، ولم يركز جهوده على العمل الميداني والكفاحي للتنظيم الهيكلي فقط، بل كان يُعزز ذلك بالإتصال بالمواطنين ويعمل على تكوين الجماهير الشَّعبية سياسيّاً. كما تحصَّل على رسالة تهنئة من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ، وكان مشكل سي إبراهيم هو صعوبة الإتصال بمختلف الوحدات العسكرية ومشكلة التموين في

---

[1]– محمد علوي: المرجع السابق، ص 160.

[2]– بن عزة مصمودي: المرجع السابق، ص 23.

[3]– Bellahcéne Bali : le colonel Lotfi, écrits témoignages et documents, avec la collaboration de Kazi Aoual Kamel Eddine, p 87.

[4]– علوي محمد، المرجع السابق، ص 160.

الجهات الشاسعة، ورغم هذا فإنَّه استطاع أن يذلل الصعوبات، ذلك باستعمال الراديو اللاسلكي، والمشكل الثاني تغلَّبَ عليه بواسطة التنظيم المُحكم.[1]

رُقي سي إبراهيم إلى صاغ أوّل، وفي 7 ماي 1957، إلتحق بمقر الولاية فصار يحمل اسم لطفي، وبعد ذلك عُيِّنَ قائد للولاية الخامسة برتبة صاغ ثاني، كما شارك في اجتماع العقداء بالخارج، الذي ضمَّ عشرة عُقداء بتونس خلال صيف وخريف 1959، وهو أطول إجتماع خلال الثورة دام مئة يوم، وشارك في المؤتمر للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس في نهاية وبداية سنتي 1959-1960 وأهدى لأعضاء المؤتمر علماً مخضَّباً بدماء الشهداء، فعند انتهاء المؤتمر قرّرَ فوراً الإلتحاق بأرض الوطن وسلك الطريق الصحراوي، فتوجَّه إلى جنوب بشار صحبة كل من الصاغ الأوّل (رائد) طاهر فراج وثلاث مجاهدين. [2]

استشهاده:

بعد رجوعه من طرابلس عزم الإلتحاق بمقر قيادته فصَعُبَ عليه الحدود الغربية الشمالية، فآثر الجنوب معتمِداً على خبرة مرشد صحراوي، اعتاد معرفة المسالك سيراً على الأقدام، فظلَّ الطريق عندما سارت به سيارة اللاندروفر، فتاه سي لطفي ومرافقوه إذ وقعوا بالصدفة في كمين للجيش الإستعماري، حيث سقط شهيداً في ميدان الشرف 27 مارس 1960 بجبل بشار بعد أن خاض معركة ضروس ضد الجيش الفرنسي الذي استعمل الطيران والمدفعية الثقيلة.[3]

المطلب االخامس: بن حدو بوحجر (سي عثمان) (1927-1977)

بن حدو بوحجر، المدعو العقيد عثمان ولد في نوفمبر 1927

---

[1]- علوي محمد، المرجع السابق، ص 161.

[2]- نفسه، ص 162.

[3]- محمد الشريف ولد الحسين، المرجع السابق، ص 208.

بعين تموشنت[1]،توفي أبوه وهو صغير، انتقل مع أمه وأخواله حيث ترعرع في أسرة فقيرة في حاسي الغولة بالقرب من عين تيموشنت، اشتغل وهو صغير في ضيعة بريت لأحد المعمرين، رس الأشجار ويبيع الورود في الأسواق.

انخرط في حزب الشعب الجزائري وهو لا يتعدَّى سن 16 من عمره، ويبدو أنّ اوضاعه الاقتصادية والإجتماعية وظروف كل الجزائريين ومقارنتها بالمستوطنين الدُّخلاء والسياسة الإستثمارية المُتَّبعة في الجزائر جعلته مناضل القصد. بعد دخول الحلفاء إلى الجزائر سنة 1942 وظهور حركة أحباب البيان والحرية، فكان من المُؤيدين لها، وعند تشكيل حركة انتصار الحريات الديمقراطية في 1946 انخرط في صفوفها سنة 1948. إنظمَّ إلى المنظمة الخاصّة وتلقَّى تدريبات مُكثفة رفقة وضاح بن عودة، وكان يلتقِي بمحمد العربي بن مهيدي ورابح بيطاط، وأثناء حملة الإعتقالات بعد إكتشاف المنظمة الخاصَّة أُلقي عليه القبض وسجن بوهران وحُكِم عليه بثلاث سنوات سجن نافذة، بعد استئناف الحكم أمرت إدارة السجن بنقله إلى العاصمة، وهناك قادَ حملة توعية رفقة بعض المناضلين لبثّ روح الوطنية في صفوف معتقَلي القانون، وبعد الإفراج عنه في شهر ماي 1952، عرفت فترة احباط مع الإقامة الجامعية في بلدية العامرية، ومنذ ظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل سنة 1954 وظهور جريدة المواطن الجزائري الناطقة باسمها، استرجع بن حدو بوحجر وجماعته الثقة في النفس، وبدأوا بالتدريبات العسكرية في المخازن المهجورة قرب العامرة في سرية تامة، وكان على اتصال بمحمد العربي بن مهيدي وعبد المالك رمضان، وعبد الحفيظ بوصوف، ومحمد فرطاس، والحاج بن علا، وحمو بوتليس، وأحمد زبانة. [2]

نشاطه الثوري:

ومع اندلاع الثورة التحريرية كان رفقة الأعضاء المناضلين الأوائل، ولكن لقلَّة السلاح في المنطقة الغربية جعلتهُ يلجأ إلى المغرب، وينجو بأعجوبة من حملة الإعتقالات آنذاك. عند حضور بن مهيدي هناك أمرهم بالتواجد حالاً داخل الوطن مع الإنتظار لإستقبال كميات من

[1]– محمد الشريف ولد الحسين، المرجع السابق، ص 209.

[2]– محمد علوي: المرجع السابق، ص، ص 164،165.

السلاح من وقت إلى آخر، وفي 27 مارس 1955 يصل اليخت DINA الذي تملكه الملكة الأردنية مُحمَّلاً بالسلاح، وكان بن حدو ومجموعته ينتظرون الأوامر للعمل المُسلَّح بالمنطقة الغربية، ومع الفاتح من أكتوبر 1955 تنطلق العمليات العسكرية من جديد في جبال فلاوسن، تكرار وتلمسان. قام سي عثمان في06-04 1956م رُفقَة مجموعة من المسبلين بهجوم شامل تمّ خلاله حرق 75 مزرعة بعين تيموشنت وقد كثَّفَ من عمليات التي أفزعت قوات الإستعمار وكلّ الجالية الأوروبية.[1]

وفي سنة 1956 رُقي إلى رتبة رقيب أوّل نائب القسم الأول في المنطقة الأولى، ثمَّ قائد القسم الثاني برتبة مساعد (أجودان) في المنطقة الثانية، واستطاع سي عثمان التقدُّمَ إلى جبال الونشريس حيث إتَّصل بالولاية الرابعة، ثمَّ عاد إلى الولاية الخامسة رفقة أربعة فصائل لجبهة التحرير الوطني وأمرهم بالهجوم على منطقة كسّان بالقرب من مستغانم التي وقع بها إشتباك دام ثلاثة أيام، تكبَّد فيها العدو خسائر فادحة. وفي جانفي 1957 تولَّى قيادة المنطقة الرابعة ورُقي إلى رتبة ضابط ثاني (نقيب) بمنطقة الرمكة (عمي موسى)، ويساعده كل من الضباط الأوائل:حاملية بالقاسم (عضو هيئة أركان المنطقة) برتبة ضابط أول سياسي، بن عدة بن عودة (سي زغلول)(عضو هيئة أركان المنطقة) برتبة ضابط أول عسكري ثمّ (سي مرزوقي) (عضو هيئة أركان المنطقة) برتبة ضابط أول إخباري.[2]

التحق سي عثمان سنة 1957 بمركز القيادة بوجدة (المغرب)، لحضور إجتماع قادة المنطقة للولاية الخامسة، وهناك يلتقي بكلٍّ من سي سليمان، رابح آسي، ناصر مرباح ولواج محمد (قراج الطاهر) والميسوم السايح (الحنصالي) ومستغانمي أحمد (سي رشيد) وسحبان، بالإضافة إلى الصاغ الثاني هواري بومدين، بعد الإنتهاء عاد إلى منطقة شراطة بالرمكة (عمي موسى)، وشكَّل كتيبة كوماندو من 100 مجاهد، مجهزة بأحدث الأسلحة وأُسنِدت قيادتها إلى القائد سي علي. كما شارك شخصيّاً في عدَّة معارك، وفي مطلع عام 1959، إرتقى سي عثمان إلى رتبة صاغ أوّل (رائد) نائب للصاغ الثاني لطفي في قيادة الولاية الخامسة وفي سنة

[1]– علوي محمد: المرجع السابق، ص 166.

[2]– نفسه ،ص 167.

1960 أصبح قائداً للولاية الخامسة برتبة صاغ ثاني بعد استشهاد قائدها لطفي، وظلَّ قائدا لها حتى الإستقلال[1]، توفي بمستشفى مصطفى باشا في 27 أوت 1977. [2]

[1]– محمد علوي: المرجع السابق، ص 167.

[2]– محمد الشريف ولد الحسين: المرجع السابق، ص 209.

المبحث الثالث: التنظيمات السياسيّة لجبهة التحرير الوطني (1956-1958)

المطلب الأول: المجلس الوطني للثورة الجزائرية

من أبرز ما نصّت عليه قرارات مؤتمر الصومام إحداث هيئات قياديّة عُليا، إستعرضَ مؤتمر الصومام حصيلة النشاط الثوري من خلال تقارير المناطق، التي قدَّمت معطيات هامَّة حول التطور العددي لجيش التحرير الوطني وللقاعدة النضاليَّة لجبهة التحرير الوطني، وأوضحت تلك التقارير جملة من الصعوبات الميدانية التي اعترضت الأداء الثوري، كالنُّقص الكبير في التسليح وعُزلة المناطق عن بعضها البعض. ولاحظ المُؤتمرون أنّ التفكُّك والشتات الذي أصاب أوَّل هيئة أركان للثورة في مرحلة الإنطلاقة لم يكن بسبب الظروف الصعبة والإنعكاسات التي فرضتها الحرب فقط، وإنَّما كان في جُزء منه بسبب الغموض في المهام والصلاحيات وانعدام آليات تنفيذيَّة لتنظيم الإشراف على سير حرب التحرير.

ويمكن القول أنّ إلتفات مؤتمر الصومام نحو إعادة هيكلة وتنظيم قيادة الثورة لم يكُن بفعل توصيات تقدَّمت بها أول قيادة للثورة، لأنَّ المجموعة التي كانت تظُمُّ التاريخيين التسعة، لم تستطع الإجتماع في جانفي 1955، وفقدت تلك المجموعة 02 من أبرز عناصرها على أرض المعركة. كما أُعتُقل نصر ثالث منها، انعزلت بقية العناصر عن بعضها البعض، وبقي كريم بالقاسم في مَعقَله في بلاد القبائل، وابتعد بن مهيدي بإتّجاه الحدود المغربية، فيما استقرَّ بن بلة وخيضر بالقاهرة، أمّا بالنسبة لكِّل من بوضياف وآيت أحمد فقد إنخرط الأول في نشاط سياسي في فرنسا ثم في البحث عن إمكانيَّة إدخال الأسلحة عن طريق الحدود المغربية، بينما ركَّز الثاني جهده على النشاط الدبلوماسي من باندونغ إلى نيويورك. [1]

إنَّ المبادرة بوضع الهيئات السياسية العليا للثورة كانت لعبان رمضان ومحمد العربي بن مهيدي، وجاءت في سياق استكمال الجهود التي نجحت من خلالها النّواة الأولى للقيادة المركزية (قيادة العاصمة)، في ملأ الفراغ الكبير الذي أحدثه غياب عدد من القادة الرُّواد، لأنّ الجبهة الداخليَّة ساسيّاً وعسكريّاً، كان يقتضي وضع قواعد تنظيمية جديدة لتوجيه النّشاط الثوري نحو تحقيق أهدافه، ولأنَّ عبان رمضان كان يرى أنَّ إفشال سياسة العدو لم تكُن سوى هدف مرحلي، وأنّ انجاز الشروط الكفيلة بتحقيق النَّصر كانت هي الأهم بالنسبة لجبهة التحرير

[1] – عبد النور خيثر: تطور الهيئات القيادية للثورة الحريرية (1954-1962)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانيّة والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 158.

الوطني، وهكذا كان تأسيس الهيئات السياسية العليا للثورة خلال مؤتمر الصومام أوَّل استجابة لتلك الحاجة التنظيميَّة المُلحة. [1]

1- تعريف المجلس الوطني لثورة الجزائرية

بمُقتضى قرارات مؤتمر الصومام، تقرَّرَ إنشاؤه من أجل تحقيق مكاسب سياسية. ويُعرَّف في القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني، هو ذلك المجلس الذي يقوم بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني، وهو في نفس الوقت عامل سيادة الشعب الجزائري وبالتالي صاحب السيادة الدستوريَّة المُؤقتة، كما هو الهيئة العليا السياسية التي تسيِّر جبهة التحرير الوطني، وأنّ القوانين التي تصدُر منه قابلة للتنفيذ فوراً.

أ- الأعضاء الدائمون

- مصطفى بن بوالعيد، زيغود يوسف، كريم بالقاسم[2]، عمر أوعمران، محمد العربي بن مهيدي، رابح بيطاط، أحمد بن بلة، محمد لمين دباغين، فرحات عباس، عبان رمضان،بن يوسف بن خدة، عيسات إيدير ، محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، محمد خيضر أحمد توفيق المدني، محمد يزيد.[3]

ب- الأعضاء الإضافيون

لخضر بن طوبال، شيحاني بشير، سليمان دهيلس، عبد الحفيظ بوصوف، علي ملاح،محمد الصديق بن يحي، محمد الباجوري، عبد المالك تمام، محمدي السعيد، سعد دحلب،ممثل الإتحاد العام للعمال الجزائريين، ممثل الإتحاد العام للطلبة صالح الونشي الطيب طالبي، عبد الحميد مهري، أحمد فرنسيس.[4]

2- مهام المجلس الوطني للثورة:

وُضِعَت العديد من المواد التَّأسيسية لتسيير الثورة، يرجع لها أعضاء المجلس في عملِهِم أهمُّها:

---

[1]- عبد النور خيثر: نفسه، ص 159.

[2]- بوعزيز يحي: ثورات الجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 2010، ص 50.

[3]- رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962) سنوات الحسم والخلاص، طبعة خاصّة بوزارة المجاهدين، عنابة، الجزائر، 2009، ص 42.

[4]- بوعزيز يحي، المرجع السابق، ص 50.

المادة 21: المؤتمر الوطني هو الهيئة الدستورية العليا لجبهة التحرير الوطني وهو يجتمع بتراب الوطني حالما تتوفَّر فيه شروط التمثيل. والمجلس الوطني للثورة الجزائرية هو الذي يحدد طريقة تمثيل الأعضاء في المؤتمر ويُعين تاريخ ومكان الإنعقاد.[1]

المادة 22: إنَّ المؤتمر الوطني يصوت على نظامه الداخلي ويُحدِّد مدَّة جلساته وطريقة التموين والأغلبية المطلوبة لجعل قراراته نافذة المفعول.

– يدرس ويصادق على تقارير المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

– يُحدد المذهب والسياسة العامة لجبهة التحرير الوطني.

– يصادق على القوانين الأساسية ويعدِّلُها.

– يُعيِّن المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

ويتمتَّع بكل السلطات الخاصّة بإصدار القرارات ومراقبة مُنظمات الجبهة.

المادة 23: إنَّ المجلس الوطني للثورة المنبثق عن مؤتمر الوطني والمسؤولة أمامهُ، يُعدُّ الهيئة العليا لجبهة التحرير الوطني في الفترات الواقعة بين دورات المؤتمر المذكور.[2]

المادة 24: تركيب المجلس الوطني للثورة، وعدد أعضائه وطريقة تعيينهم كلُّ ذلك من إختصاص المؤتمر الوطني.

المادة 25: إنَّ المجلس الوطني للثورة:

– يُصوت على نطاقه الداخلي ويحدد شروط عمله.

– يُطبِّق قراراته المؤتمر.

– يُعيِّن على التساوي من داخله لجان التأديب والمراقبة الإدارية والماليّة وأي لجنة تحقيق أخرى.

المادة 26: يحدد المجلس الوطني للثورة كل أشكال عمله وطُرُق تصويته والتصويت ساري في كلّ المسائل المُتعلقة بالأشخاص.

المادة 27: كل عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية له الحق في عرض أي اقتراح أو تقرير يتبع إختصاصه على المجلس، وإبلاغ كل الأعضاء بالموضوع المعروض أمر إجباري.

---

[1]– محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون 1960–1961، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ط2، ص 126.

[2]– سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح، ترجمة: حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال،دار القصبة للنشر الجزائر2003، ص 258.

المادة 28: إن المجلس الوطني الحالي للثورة هو الهيئة العليا للثورة حتى انعقاد المؤتمر ويجب أن يعمل ثُلثاء على الأقل داخل التراب الوطني.

المادة 29: المجلس الوطني له الحقّ إذا لزم الأمر في توسيع عدد أعضاء أو إتمامهم بموافقة ثلثي أعضائه الحاضرون أو الممثلين. [1]

المادة 30: إنّ الأشياء المشتركة أو المكتسبة أثناء الثورة قد سلَّمَت حالياً للدولة الجزائرية التي تسهر عليها، والمجلس هو الوحيد الذي له صلاحيات إتخاذ أي قرار بشأنها، والتصرُّف فيها بإنتظارإنعقاد المؤتمر.

المادة 31: مشاركة كلّ الأعضاء في المناقشات داخل المجلس الوطني للثورة الجزائرية مطلوبة والإمتناع عن التصويت غير مقبول.

المادة 32: في حالة حدوث مانع مبرر مقبول من المجلس الوطني للثورة الجزائرية يتطوع كلُّ عضو أو يوكل أحد زملائه بواسطة توكيل شخصي مكتوب.

المادة 33: المجلس الوطني للثورة الجزائرية له الحقّ في استدعاء أي مناضل أو مسؤول أو خبير لسماع أقواله.

المادة 34: لا يمكن للمجلس الوطني للثورة الجزائرية أن يتخلَّى عن سلطاته القانونية مهما كانت الظروف، إلاّ لصالح المؤتمر الوطني للثورة الجزائرية.

المادة 35: يُعِّين المجلس الوطني للثورة الجزائرية مكتباً مُكوناً من ثلاثة أعضاء وهذا المكتب قابل للتجديد.

المادة 36: هذا المكتب مُكلَّف باستدعاء مجلس الثورة، دورة عاديّة أو استثنائيّة بطلب من ثلثي الأعضاء. [2]

المادة 37: لا يُمكن الإستئناف في الموضوع التأديبي أمام الهيئة الأعلى درجة، إلاّ في حالة الأخطاء الكبير.

38: يُحدد النظام التَّأديبي الذي صدرته اللجنة و الذي انشأها المجلس الوطني للثورة الجزائرية للاخطار والعقوبات وطريقة الحكم عليها.

وكما هو معلوم فإنّ جميع أطياف المجتمع بإختلاف إنتمائهم السياسية نجدهُ في برلمان الثورة، ويكون اختيار الأعضاء عن طريق الإختيار مع التلاؤم فيه، أمّا طريقة العمل فإنَّها لأيّ

---

[1]– محمد بجاوي: المصدر السابق، ص 128.

[2]– سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص 259.

فرد الحق في عرض أي إقتراح عن طريق موافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين أو المُمثلين، والمناقشات المطلوبة والإمتناع غير المقبول.

ويُعيِّن المجلس الوطني للثورة مكتب له مكون من ثلاث اعضاء بين دورته العادية وهو المكلف بأستدعاء المجلس الوطني في دورة عادية أو استثنائية بطلب ثلثي الأعضاء، كما أنّ من اختصاصه تعيين الهيئة التنفيذية سواء عسكرية أو سياسية وكذلك تعيين الحكومة يمنح الثقة ويَنصِّبها بثلثي الأعضاء الحاضرين، كما أنّه يصادق على المعاهدات والإتفاقيات بأغلبية الثلثين، بإستثناء قضية وقف إطلاق النار التي لا تتِمُّ إلا بموافقة جميع الأعضاء.

يصدُر عن المجلس الوطني ثلاثة أنواع من الأعمال القانونية:

- اللوائح: وكانت ذات طابع سياسي لا تكتسي صفة قانونية صرفة فقط.
- الأوامر الدستورية: وهي ذات طابع تأسيسي.
- الأوامر التشريعية: ذات طابع تشريعي.[1]

المطلب الثاني: لجنة التنسيق والتنفيذ C.C.E

تشكَّلت هي بدورها في مؤتمر الصومام، وهي بمثابة هيئة تنفيذية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، تقود عمليات الكفاح المسلح في شِقَّيه السياسي والعسكري. وبذلك فهي تُعتبر مجلس حزب حقيقي تقوده وتُوجه جميع فروع الثورة، ومن إختصاصاتها الإشراف على جميع مرافق الثورة السياسية، و العسكرية، والاجتماعية والدبلوماسية ويكون في الجزائر.[2]

تتكون لجنة التنسيق والتنفيذ من خمسة أعضاء هم: عبان رمضان، العربي بن مهيدي، كريم بالقاسم، بن يوسف بن خدة، سعد دحلب، وقد أُختِيرَ أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من بين الأعضاء دائمين بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية موجودين بالجزائر. وقد جاء قرار إنشاء هذه اللجنة، مُلحقاً مع الإقتراح الذي أوصى به بإنشاء الجهاز التشريعي للثورة الجزائرية خلال مؤتمر الصومام، وقد كان عبان رمضان صاحب الفكرة الداعية الي الفصل بينهما (المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ)، بمنع تداخل الغموض اللذان كانا يُميِّزان الأداء السياسي والعسكري في مختلف مستويات القيادة، والهدف من تأسيس هذه اللجنة يظهر من خلال تسميتها التي توضِّح ضرورتين أساسيتين، كان النشاط الثوري يفتقِدُهما في مرحلة الإنطلاق،

---

[1]– سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص 259.

[2]– محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954–1962)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، ص 56.

ويُقصَد بهما التنسيق بين المناطق ومع الخارج والمبادرة بتنفيذ التوصيات والقرارات التي كان يتم إتخاذهما من طرف القيادة.[1]

أمّا عن إختيار أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، فيرى سعد دحلب أنّ المُؤتمِرون قد قادهم في ذلك إنشغالهم في الواقعية والفاعلية والإستعداد التام، فقد كان كريم بلقاسم والعربي بن مهيدي في أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وبالتالي يمكنهم وبصفة مقبولة ضمان روح الفاتح من نوفمبر، ولم يتدخَّل عبان من جهته في أي من النزاعات، بإعتباره كان عضواً مهيئا وفوق مستوى كل الشبهات، وكان بإمكانه كسب ثقة جميع المناضلين الذين أَظَلَّهُم –وحسب آمالهم– انشقاق حركة الانتصار ، وبذلك وباقتراح منه تمَّ تعيين سعد دحلب وبن خدة في اللجنة رغم أنّهما لم يحضُرا المؤتمر. [2]

1- نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ في عامها الأول:

تظافرت جهود أعضاء الجنة لتحقيق أحسن النتائج ووزَّعت المسؤوليات بينهَم فتكفَّل بن مهيدي بالإشراف على العمل الفدائي، وسعد دحلب بالصِّحافَة والإعلام، وبن خدّة بالعلاقات والتنظيم السياسي والأمانة.[3]

ومن نشاطات اللجنة والصلاحيات التي منحت لها، هو دراسة منح الرتب العسكرية والإشراف على جميع اللجان التابعة لها، وهي اللجنة النقابية[4]. ولقد كانت اللجنة بدورها عبارة عن جهاز تنفيذي للجبهة وذات طابع انتلاقي مِثلها مثل المجلس، ومن النشاطات التي كانت تشرف عليها اللجنة هي السلاح وشؤون الكفاح المسلح. [5]

2- انتقال لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج:

إشتدَّ الخناق على لجنة التنسيق والتنفيذ بنهاية 1956 وبداية 1957، خاصّة مع قرار إضراب الثمانية أيام، ممَّا إضطرَّ أعضاء اللجنة للإنتقال إلى الخارج بعدما حوصر مقرُّها في الجزائر العاصمة، وكان السبب الأول لخروجها هو معركة الجزائر، وتمَّ إطلاق تسميتها على

---

[1]– عبد النور خيثر: المرجع السابق، ص 163.

[2]– سعد دحلب: المصدر السابق، ص، ص132،133.

[3]– عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية (1954–1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 75.

[4]– يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 25.

[5]– بوبكر حفظ الله: التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية (1954–1962)، طاشيخ كوم، الجزائر، 2011، ص 241.

تلك المواجهة التي نسبت سنة 1957 بين الفدائيين التابعين للجزائر والمظليين التابعين للجنرال ماسو وأعوانه. [1]

وكان لإعتداءات الجزائر العاصمة أثر عبر كل مناطق البلاد، حتى مناطق العالم لأنّه كان مبالغاً فيها كالعادة، فأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الذين أمروا بتنفيذ العمليات الفدائية في حرب الجزائر، وبتنفيذ إضراب الثمانية أيام وذلك ردّاً على القمع الإستعماري الجامح، ولم يُفكِّروا أبداً في توقيف استعمال هذه الوسيلة ولا حتّى التخفيف من حدَّتها وذلك بعكس حجم المجرى الجديد لحرب الجزائر، الذي لم يعد يمكن التَّحكم فيه وتجاوزت هذه الحرب كل الحدود. [2]

ورغم أنّ الجنرال ماسو وجنرالات فرنسا إعتقدوا أنّهم ربحوا معركة الجزائر، من خلال عزلهم لحي القصبة ووضع حدّ للعمليات الفدائية، واعتقال الكثير من عناصر تنظيم الجبهة، ومنهم البطل الشهيد الرمز العربي بن مهيدي، لكن ما حقَّقه الإضراب من صدى سياسي واسع وما خدم به استراتيجيَّة الثورة على المدى البعيد، كان كفيلاً بالتَّأكيد أنّ الإضراب ومعركة الجزائر مثَّلا مكاسب تاريخيّاً لصالح القضية الجزائرية. [3]

وأمام هذا الضغط قررت لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 27 فيفري 1957 ودون علم قواتها مغادرة البلاد، حيث انتقل بن خدة إلى تونس، وفي 21 ماي 1957 وصل عبان ودحلب إلى المغرب. [4]

3- لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية:

كان أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية المعنية من قبل المجلس الوطني للثورة الجزائرية في أوت 1957 مُكوَّنة من تسعة أعضاء[5]:

- عبان رمضان — عمر أوعمران
- لخضر بن طوبال — فرحات عباس
- محمود الشريف — عبد الحفيظ بوصوف
- كريم بالقاسم — محمد الأمين دباغين

---

[1]- محفوظ قداش: وتحررت الجزائر، ترجمة: العربي بنيون، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص-ص 120،121.

[2]- خالفة معمري: عبان رمضان، ترجمة: زينب زخروف، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2008، ص 397.

[3]- عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص، ص10،09.

[4]- حكيمة شراح: المرجع السابق، ص 288.

[5]- بن يوسف بن خدة: إتفاقيات إيفيان نهاية حرب التحرير، ترجمة: لحسن زغداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د س ط، ص 50.

– عبد الحميد مهري

وأضيف إلى هؤلاء التسعة خمسة أعضاء شرفيين، وهم الموجودون في السجون الإستعمارية، وهم حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر[1]. وقد شكَّلَت هذه اللجنة بطريقة يجعلها تكون تحت نفوذ كريم بالقاسم، بإعادته الكفة لصالح العسكريين، بعد أن كانت لصالح السياسيين في الأول. فقد أصبح عدد السياسيين في هذه اللجنة أربعة فقط مقابل خمسة عقداء، أمّا السجناء فلم يكن لهم أيُّ نفوذ بحكم تواجدهم في السجن بفرنسا، وحتّى بالنسبة لعبد الحميد مهري والأمين دباغين، فإنّ العسكريين كانوا يعتبرونهما قريبون منهم. من السياسيين الذين لا يسمح لهم بالمشاركة في بعض الإجتماعات، وهم بن طوبال من المنطقة الثانية، كريم بالقاسم من المنطقة الثالثة، أوعمران من المنطقة الرابعة وبوصوف من المنطقة الخامسة.

4– نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية:

وعلى هذا الأساس واصلت لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية المُنبثِقة عن مؤتمر القاهرة نشاطاتها، بالإضافة إلى العمل العسكري إهتمَّت بالجوانب السياسية والإعلامية. فبالنسبة للعمل العسكري إهتمَّت بالتنظيم والتخطيط المُحكم وركَّزت على التموين والتسليح، وتوحيد قيادة الجيش، ولهذا بادر كريم بالقاسم بإنشاء ما سُمِّي بلجنة العمليات العسكرية (COM)، وهي في الحقيقة هيئة أركان الجيش وقسمت إلى لجنتين: لجنة الشرق برئاسة محمدي السعيد ويساعده العموري وبوقلاز وبن عودة، ولجنة الغرب برئاسة هواري بومدين ويساعده دهيليس، وهذه اللجنة وجدت صعوبات في عملها، ونظرا لوجود خط موريس الذي أعاق الإتصال بالداخل وجعله عسير، وكذلك لعدم التلاؤم والتوافق بين اللجنتين، خصوصاً لجنة الشرق مما اضطرّ كريم بالقاسم، إلى حلّ اللجنتين وإبعاد الكثير منهم إلى الدول العربية المجاورة ومن بينهم العموري.[2]

تمكَّن هواري بومدين من تنظيم الفرع الذي أسندت له مسؤولياته تنظيماً عصريّاً، تميَّز في ذلك الوقت بالدقة في التخطيط والإنضباط في ممارسة النشاط العسكري، استطاع في ظرف قصير أن يثبت ويطوِّر أجهزت الإستعلامات والإمدادات، أنشأها سلفه ومّعلِّمه العقيد بوصوف،

[1]– المجاهد :(مهام لجنة التنسيق والتنفيذ)، المصدر السابق، ع11، 1 نوفمبر 1954، ص 09.

[2]– زهير إحدادن: المرجع السابق، ص 49.

كما أنّ بومدين تجاوز مسألة الأشخاص، إذ عرف كيف يختار محيطه الضيّق ويفرض جو الأخوة والتعاون.[1]

[1] محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 165.

الفصل الثاني

إنّ الدراسات التاريخية التي تعرضّت إلى مرحلة الثورة التحريرية الجزائرية أعطت إهتمام كبير للدور المميَّز الذي قامت به فيدرالية جبهة التحرير الوطني في كلّ من المغرب، تونس وفِرنسا خدمة للثورة وقضيَّتِها، وإن كانت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا أوفر حظّاً من نظيرتها بتونس والمغرب، نظراً لأهميتها الخاصَّة. وقِدَم تجربتِها التي جعلتها الأفضل من حيث الأداء والتنظيم، وهو ما دفع بعض الكُتَّاب الفرنسين والجزائريين خاصَّة الذين أطَّروها، إلى الوقوف على مُخلَّفاتِها. والعكس من ذلك فإنّ فدراليتي تونس والمغرب لم تجد الأقلام الكافية لإزاحة الغبار عنها رُغم غزارة المادَّة العلمية، عموماً لقد كانت جميع هذه الفيدراليات سنداً ماديّاً ومعنويّاً للكفاح، إذ إستطاعت تجنيد وهيكلة الكثير من الجزائريين بهذه البلدان وتسخيرهم لخدمة الثورة التحريرية في مُختلف الميادين العسكرية، السياسية، الاجتماعية، الثقافيَّة وغيرها. [1]

ونظراً لأهميّة ما تقوم به هذه الفيدراليات من دور هام منوط بها، وحتَّى يكون لذلك فائدة أكبر وبُعد أعمَق، إرتأت قيادة جبهة التحرير الوطني أن تمنحها صلاحيّات أوسع وأشمل لإدارة شؤونها، حتّى تتمكن من التأقلم مع الأوضاع المتغيرة، وأخذ زمام المبادرة، وذلك في إطار لامركزية القيادة، دون أن يعني ذلك التخلّي الكلي عن الجهاز المركزي (جبهة التحرير الوطني) عن مهام المراقبة والمتابعة. [2]

[1]– محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي...، المرجع السابق، ص 125.

[2]– نفسه: ص 126.

المبحث الأول: فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا

مرَّت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفِرنسا بأربعة مراحل تاريخية، حيث عانت من مضايقات إستعمارية وهذا ما أدَّى في إحدى مراحلها الأولى إلى إكتشاف أمر القيادة الأولى، كما إستطاعت السلطات الإستعمارية إلقاء القبض على أعضائها، لكن لم تمنع السياسة القمعيَّة من مواصلة النشاط والعمل على تنظيم صفوف المغتربين الجزائريين.

كانت أوَّل خلية لجبهة التحرير الوطني بفرنسا بداية من نوفمبر 1954 إلى منتصف سنة 1956، وكانت تتكوَّن من السادة مراد طربوش، نور الدين بن سالم وأحمد دوم، وعبد الرحمن غراس ،وصالح الوانشي ومحمد ماضي، وعبد الكريم السويسي ومحمد مشاط، وأحمد طالب الإبراهيمي.

كان محمد بوضياف أوَّل من بادر في تأسيس أول فيدرالية مع بداية 1955، إلى جانب أحمد محساس ومحمد مرزوقي، وطالب المهدي، لكن الفيدرالية الأولى تمَّ إكتشافها من قبل الشرطة السويسريَّة، ومع رحيل المناضل أحمد محساس تفكَّكَت الفيدرالية. أمَّا الفيدرالية الثانية جاءت بعد إلقاء القبض على أغلبية أعضاء الفيدرالية الذين شكَّلوا النواة الأولى، بعد قرار لجنة التنسيق والتنفيذ بتعيين القيادي الجديد على رأس الفيدرالية وأعيد تكوين فيدرالية ثانية في أواخر شهر ديسمبر إلاّ أنَّها لم تدوم هي الأخرى، حيث تمَّ إلقاء القبض على رئيس الفيدرالية محمد لبجاوي ومجموعته في 26 فيفري 1957.[1]

المطلب الاول :تعيين بوداود على رأس الفدرالية:

إلتقى عبان رمضان مع عمر بوداود في المغرب[*] واقترح عليه تولي إدارة فيدرالية جبهة التحرير الوطني فوافق على ذلك وسلَّمه وثيقة التعيين التي أصبح على رأسها عمر بوداود

[1]– سارة حداد: فدرالية جبهة التحرير الوطني في فِرنسا 1954–1962، مجلة قضايا تاريخية، العدد 01، 2016، ص، ص 174،175.

[*]– آنذاك كان عمر بوداود متواجد في المغرب، حيث كان مسؤوول على التنظيم في الفدرالية بالمغرب في مكناس وفاس، لكن لفترة قصيرة لأنَّ مُتطلبات الكفاح فوق التراب الوطني فرضت تبديله إلى مصلحة الإمداد التي كانت بصدد الإنشاء. أنظر: علي هارون: الولاية السابعة، حزب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954–1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 45.

رئيس الفيدرالية ابتداءً من 10 جوان 1957 خلفاً لمحمد لبجاوي[1]، حيث سافر إلى باريس نهاية جوان 1957[2].وهو يحمل جواز سفر مغربي باسم بناني بصفته تاجر مغربي[3]، وكانت مهمَّة بوداود كما حدَّدها عبان رمضان تنحصِرُ في ثلاثة نقاط:

1- التحكُّم في أوضاع المهاجرين الجزائريين المقيمين بفرنسا.

2- تعزيز مالية جبهة التحرير الوطني.

3- نقل الكفاح المسلَّح إلى أراضي الخصم.

لكن تحقيق هذه الأهداف كان يتطلَّب تشكيل قيادة منسجمة ومتباينة[4]. لهذا قرر بوداود في البداية أن يعترف جيدا على كلّ القادة والإطارات الذين سيعمل معهم، ويتعلق الأمر بكل من سعيد بوعزيز(*)، قدور العدلاني(**)، وعبد الكريم السويسي(***)، ثمَّ بعدها يعيد تنظيم الفدرالية تنظيم كامل.[5]

---

[1]- علي هارون: المصدر السابق، ص 46.

[2]- عمر بوداود: من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني-مذكرة مناضل، دار القصبة للنشر، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 99.

[3]- سعدي بزيان: الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 1954-التاريخ السياسي والنضالي للعمال الجزائريين في المهجر في نجم شمال إفريقيا إلى الإستقلال، ط2، الجزائر، 2009، ص 33.

[4]- عمر بوداود: المصدر السابق، ص 100.

[*]- كان وطنيّاً منذ الطفولة، مناضل في حركة انتصار الحريات الديمقراطية ونقابيا في فِرنسا ما بين 1952-1954. إلتحق بالولاية الرابعة حيث صار ضابطاً، وكلف بتكوين منظمة مسلحة قادرة على أن تصرفه خلايا المنظمة الخاصة التي كوَّنها. أنظر: علي هارون: المصدر السابق،ص48.

[**]- كان عضو خلية حركة إنتصار الحريات الديمقراطية في رويسو سنة 1945 وهاجر إلى فرنسا بعدها بأربعة سنوات، وصار عضو لجنة القسمة مكلَّفاً بالمالية وفي بداية 1950 عين مسؤولاً جهويّاً على منظمة الوسط، وبعد سنتين عين العدلاني في الشمال وفي جويلية 1955 عين نائباً لقراس بمنطقة الوسط جنوباً ثمَّ استُدعي من طرف لبجاوي إلى إجتماع 1956 بباريس وعين مسؤولاً للتنظيم بالفدرالية. أنظر: نفسه، ص 49.

[***]- ولد في عنابة، ترعرع في الوسط مُتأثراً بالأفكار الوطنية، ذهب إلى فرنسا، مع انفجار الأزمة داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطيّة في فيفري 1954 لذلك لم يندمج في الهيكل التنظيمي للحزب، لذا عاد إلى الجزائر ثمَّ سافر من جديد إلى فرنسا، وقد عين في أفريل 1955 نائباً لأحمد دوم مسؤول منطقة باريس وهي المسؤولية التي تحمَّلها لغاية 1956 وفي ماي 1958 عرض عليه بوداود مسؤولية المالية ضمن لجنة الفيدرالية، كما أشرف فيما بعد على الوداية العامة للعمال الجزائريين والفرع الجمعي. أنظر: نفسه، ص، ص 50،51.

[5]- نفسه، ص 48.

المطلب الثاني:اللجنة الفيدرالية:

عند وصول عمر بوداود إلى فرنسا إلتقى باللجنة المؤقتة التي كانت تتولَّى قيادة الفيدرالية، ويتعلق الأمر بزين العابدين بن منجي(**)، الذي كان يعرفه جيداً. أمَّا أسماء كل من بومنجل وبولحروف كما يقول عمر بوداود في كتابه "من حزب الشعب إلى جبهة التحرير الوطني" فقد كانت غريبة عنه.[1]

كما لإلتقى لأوَّل مرة بعمار العدلاني ولكن حسب الظروف تقرر إلى تغيير تسميته إلى قدور كذلك بالنسبة لرابح بوعزيز أصبح يدعى سعيد وعبد الكريم السويسي، وبعد حوالي 15 يوم من وصول بوداود إلى فِرنسا تقرر تغيير تشكيلة اللجنة حيث قرر الطيب بولحروف مغادرة الفيدرالية ثم تبعه بومنجل حيث توجها الى تونس ووضعا تحت تصرف لجنة التنسيق والتنفيذ، وفي هذا الوقت ايضا تم القاء القبض على السويسي1957م وانحصر عدد لجنة الفيدرالية الاربعة، فتقرر ترقية عنصرين جديدين وهما مسعود قدروجي ومحمد حربي، الأول كان مسؤولاً عن ولاية شمال فرنسا، أمَّا الثاني فتكفَّل بلجنة الصحافة والإعلام، فوصل عدد أعضاء اللجنة إلى ستة أشخاص. أمّا عن منجلي فقد كلف بالإشراف عن هيئتين فرعيتين هما: الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، والجمعية العامة للعمال الجزائريين U.G.T.A[2].

بعد أن تمّ الإفراج عن عبد الكريم السويسي في ماي 1958 رأى عمر بوداود أنَّ الفريق منسجم بدرجة كافية وهو يستطيع من الآن رسم خطَّة واضحة للعمل وتوزيع المهام على مساعديه كما يلي:

– قد كان عمر بوداود الأكبر سِنّاً في المجموعة يبلغ 34 سنة والأصغر فيهما هو عبد الكريم يبلغ 23 سنة.

**– ولد في 20 جانفي 1926 بالجزائر العاصمة، كان عضواً في فيدرالية فرنسا رفقة مراد طربوش، محمد لبجاوي، مشاطي محمد، وصالح الوانشي، إلاَّ أنّهُ تم إلقاء القبض عليه في مارس 1958 وأطلق سراحه مع وقف إطلاق النار سنة 1962. أنظر: محمد الشريف ولد الحسين: المرجع السابق، ص 232.

[1]– عمر بوداود: المصدر السابق، ص 100.

[2]– نفسه: ص،ص 100، 101.

- عمر بوداود رئيس الفيدرالية.
- قدور العدلاني مسؤول على التنظيم السياسي.
- سعيد بوعزيز رئيس المنظمة الخاصة.
- علي هارون[*] مكلف بالصحافة والإعلام.
- عبد الكريم السويسي مكلف بالمالية.
- وقد واصلت جبهة الخمسة العمل إلى غاية الإستقلال.[1]

المطلب الثالث: نشاط فيدرالية جبهة التحرير في فرنسا

أ- الجانب التنظيمي:

بلغ عدد الجزائريين المقيمين بفرنسا والمؤطرين في فيدرالية جبهة التحرير الوطني 136345 نسمة ،بما في ذلك المقيمين في بلجيكا وإقليم ألسار، تُشكِّل بدورها 81805 مناضلا، 39303 منخرطاً، 60278 متعاطف و4959 تاجر. وتجدُر الإشارة إلى أنَّ تنظيم الفيدرالية كان قد فقد 200 جزائري بفعل الحملات الإعتقالية والتعذيب الذي مارسته الشرطة الفرنسية خلال سنوات 1959، 1960 و1961، كما استطاع تنظيم الفيدرالية أن يراقِب نسبة 52% من الجزائريين المقيمين بالوسط والجنوب الغربي لفرنسا و30% بالشمال الشرقي، 90% بباريس في الوقت الذي تسيطر فيه المصالية على 8000 شخصاً، كما قامت قيادة الثورة منذ 1957 بتنظيم وهيكلة الفيدرالية حيث قسمت إلى ست ولايات، وسيتغيَّر تنظيم الفيدرالية بداية من الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية أوت 1961، فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، ولاية سابعة تابعة للولايات الستة داخل التراب الوطني.

ب- الجانب السياسي:

لقد كان العمل السياسي بالنسبة لتنظيم الفيدرالية في فرنسا، عملاً شاقّاً. فالوسائل التي كان يملكها العدولمحاربة الثورة بالتراب الوطني كانت مضاعفة بفرنسا، وهو ما عرض مناضلي

---

[*]- ولد سنة 1927 ببئر مراد رايس بالجزائر العاصمة، سياسي ومحامي جزائري ومناضل سابق في صفوف جبهة التحرير الوطني. أنظر: محمد الشريف ولد الحسين: المرجع السابق، ص 235.

[1]- علي هارون: المصدر السابق، ص 54.

جبهة التحرير الوطني إلى حملات التمشيط والإعتقالات المُتتالية، الأمر الذي جعل من إقامة تنظيم هيكلي وإيجاد خلايا خاصّة بجهة التحرير في فرنسا، غير كافٍ لتعزيز الكفاح المسلَّح في ظل غياب التنسيق والإتصالات بين قيادة الثورة بتونس ومسؤولي التنظيم بفِرنسا. حيث أخذت الإدارة الإستعمارية تستغل الفراغ الموجود، وتوظيفه مستعينة بخبراء الحرب النفسية، أضفت إلى ذلك وجود المصالية، ذاته كان يبدد بين الفينة والأخرى من نشاط التنظيم بالرغم من المواجهات الدامية التي دارت ما بين التيارين خلال السنوات الأولى من عمر الثورة، فإنَّ آثارها ظلَّت مستمرة باستمرار تواجد التيار المصالي ذاته.

ومهما يكن فإنَّ حدة الصراع وما شكَّلهُ بالنسبة للثورة من عملية تبديد لقواها ساعد البوليس الفرنسي على تطويق وشن الحملات الإعتقالية، فمنذ سنة 1955 إلى غاية أوت 1961 بلغ عدد المعتقلين في صفوف فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا بضواحي باريس ليلاً من 2500 إلى 30 ألف معتقلاً ما بين الذين تمَّ ترحيلهم إلى الجزائر والذين احتشدوا في مراكز الإيواء بفرنسا والموضوعون رهن الإقامة الجبرية، فضلاً عن الخسائر الماديَّة 250 مليون فرنك تمت مصادرتها بالإضافة إلى أساليب التعذيب والرقابة التي مارسها موريس بابون محافظ شرطة باريس، كل ذلك يدلُّ على صعوبة جبهة تنظيم الفيدرالية وهي تعيش حالة حرب مستمرة.[1]

ج- الجانب الاجتماعي والثقافي:

يمكننا تتبُّع النشاط الاجتماعي لتنظيم الفيدرالية خلال الفترة الواقعة بين جانفي 1960 وأوت 1961 من خلال ما يلي:

- اللجان القضائيَّة: أُنشأت هذه اللجان بداية من سنة 1959 قصد حل الأزمات الناشئة في صفوف الجالية الجزائرية التي ظلَّت تتوق لهذا النوع من النظام لمقاطعة القضاء الفرنسي، غير أنَّ الإدارة الفرنسية تفطَّنت لذلك وحاولت منافسة هذه اللجان في بعض المناطق، فكان رد

[1]- محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي...، المرجع السابق، ص 255.

تنظيم الفيدرالية أكثر دهاء عن طريق إحداث تعديل هيكلي للجان التابعة لها حتَّى تتلاءم مع الوضع الجديد.[1]

- لجان الرقابة والتحقيق C.C.E:

أُنشئت هذه اللجان بداية من سنة 1959كرد فعل على نشاط مصالح الشرطة الفرنسية المعروفة باسم المصالح الاجتماعية التابعة لموريس بابون، قصد إختراق الجالية الجزائرية من خلال مراقبة الفنادق والسكنات، وهو ما جعل تنظيم الجبهة يسارع في التحقيق ومراقبة هويّة المغتربين الجزائريين بجميع شرائحهم، كما تعتني هذه اللجان بضحايا القمع البوليسي حيث تقوم بإيوائهم وتبحث لهم عن العمل.

- لجان إعادة المساجين C.S.D:

أُنشئت هذه اللجان سنة 1958 قصد إعانة المساجين والموضوعين رهن الإقامة الجبرية والقيام بنشاط فرعي للاتحاد العام للعمال والطلبة المسلمين الجزائريين.

هذا وسيلعب فرع الفيدرالية للاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي أُنشئ في 24 فيفري 1956، دوراً أساسيا في تجنيد الحركة العمالية سواء على مستوى العمال الأشقاء أو على المُستوى العالمي في إطار النضال النقابي، وذلك من خلال الاتصالات مع المجلس العام للعمال الفرنسيين، الذي تبنَّى سنة 1960 مواقف الإتحاد العام للعمال الجزائريين من الثورة الجزائرية فضلاً عن تكوين العمال المتخصصين والتقنيين وذلك من خلال المِنح التي استفاد منها إتحاد النقابات العماليَّة.

وفي نفس الإطار تمَّ تنظيم الطلبة الجزائريين الذين كانوا يُزاولون دراستهم بفرنسا، وذلك من خلال التدعيم الهيكلي للاتحاد العام للعمال المسلمين الجزائريين، حيث سعى هذا الأخير إلى إحداث فروع له في جميع المناطق التي تواجد فيها هؤلاء قصد حمايتهم من قمع البوليس في 19ماي 1956. كما بلغ عدد الطلبة المُدمجين في إطار الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين إلى غاية أوت 1961 حوالي 380 طالباً يتوزَّعون على الشكل التالي:

[1]- نفسه،ص، ص257،258.

- الناحية الأولى: تضم باريس الغربية.
- الناحية الثانية: تضم الشمال الشرقي.
- الناحية لثالثة: تضم الجنوب الغربي.

وسيلعب هؤلاء دور أساسي في عمليَّة إمداد الثورة الجزائرية بالإطارات حيث أُدمج بمختلف مصالح الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى غاية أوت 1961، ما يقارب من 62 طالب كما إلتحق 62 طالب آخرين بصفوف جيش التحرير الوطني.[1]

[1]– محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي...، المرجع السابق، ص129.

المبحث الثاني: فيدرالية جبهة التحرير الوطني بتونس

المطلب الأول: تأسيسها

إنّ حالة الفوضى والإهمال التي كانت تعيشها مخيمات اللاجئين الجزائريين هي التي دفعت بعض قادة الثورة رغم معارضة البعض الآخر إلى تأسيس أولى خلايا بتونس العاصمة للإهتمام بأحوال الجزائريين، لتنشر فيما بعد هذه الخلايا في كامل التراب التونسي، وتشكيل سنة 1957 فيدرالية جبهة التحرير الوطني التي قادها في هذه الأثناء السيد الطيب (علال)، الذي عين فيما بعد عضواً بالمجلس الوطني للثورة.[1]

وقد كان الإسراع في الاهتمام بأحوال الجزائريين بتونس بدافع تجنيدهم لخدمة الثورة على جميع المستويات ومنع الدعاية الفرنسية إلى الوصول إليهم والتأثير فيهم، وعدم فسح المجال أمام أي طريق لجعلهم وسيلة مساومة وضغط، وأمّا الهيكلة الجغرافية، فقد إتَّبعت الفيدرالية التقسيم الذي عُمِل به في داخل الجزائر، وعليه قسمت تونس إلى سبعة مناطق، وكل منطقة إلى نواحي، وكل ناحية إلى قسمات وعلى رأس كل هيئة مسؤول عام يساعده نائبان أحدهما مكلف بالتنظيم الآخر بالأمانة العامة، تساعدهم لجنة تجتمع بصفة دوريَّة للنظر في التقارير والمقترحات وغيرها من الشؤون الخاصة بالجزائري، وبعد سنتين من النشاط، إستطاعت الفيدرالية أن تجند حوالي 6374 مناضلاً مؤطرين في 810 خلية، علماً أنَّ عدد اللاجئين الجزائريين في تونس في تزايد مستمر فاق المائتي ألف لاجئ.

أمام هذا الرقم المهم من اللاجئين، عهدت الفدرالية على نفسها جملة من المهام تنحصِرُ أساساً في دعم وحماية الجزائرين في جميع المجالات، وحل المشاكل الاجتماعية والإدارية والصحيَّة، والإعداد لإستقبال المزيد من اللاجئين، وتأطير الشباب في الرياضة والكشافة، كلّ هذا يجب أن يصُبَّ في دعم جبهة وجيش التحرير الوطنيين لرفع معنويات الثورة.[2]

---

[1]– نفسه، ص130.

[2]– محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 26.

ولتحقيق هذه الأهداف المبرمجة غيرها، فإنَّ قيادة الثورة أدركت بأنّ عليها بذل جهداً أكبر يعتمد على أسس متينة لتكوين مناضل واعي يُؤدي دوره اللائق به في الثورة، والتعبئة الدائمة للجماهير التي تمثل القلب النابض لها، وإذا ما تمَّ ذلك فإنَّ فيدرالية جبهة التحرير الوطني بتونس تُكَون قوَّة حقيقية صلبة تدعم مسار الكفاح المسلح، وتتحطَّم عندها كل محاولات الإختراق والضغط.[1]

1- نشاط فيدرالية جبهة التحرير الوطني بتونس:

أ- الجانب التنظيمي:

استطاع تنظيم فيدرالية جبهة التحرير الوطني في تونس هيكلة اللاجئين والمقيمين بالجزائر إلى غاية أوت 1961 ضمن سبعة مناطق، قُسِّمت بدورها إلى نواح على الشكل التالي:

- المنطقة الأولى: وتحتوي على ستة نواح تونس وما جاورها.
- المنطقة الثانية: تحتوي على خمسة نواح، باردو، المرسى، حمام نيف، المنزل بوزلقة.
- المنطقة الثالثة: تحتوي على ستة نواحي بنزرت، ماطرة، بورقيبة، سميح جسر، جورية.
- المنطقة الرابعة: تحتوي على سبعة عشرة ناحية.
- المنطقة الخامسة: تحتوي على ستة عشرة ناحية.
- المنطقة السادسة: تحتوي على ستة نواحي.
- المنطقة السابعة: تحتوي على تسعة نواحي.

ولقد سعت وزارة الداخلية خلال 1960-1961 للتأكيد على الطابع التنظيمي علة مستوى التنظيم السياسي أو نسبة المؤطرين ضمن الهيكل العام للفدرالية.

ب- الجانب السياسي:

إن إمتداد عملية التأطير وإنخراط الجزائريين من مهاجرين مقيمين ولاجئين بتونس ضمن تنظيم فيدرالية الجبهة ساعد على مهمة مراقبتهم وتوجيههم وفق استراتيجية الثورة فالزيارات التي

[1]- محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي...، المرجع السابق، ص 130.

كان يقوم بها مسوؤلو الثورة والمناقشات التي كانت تدور ما بين مسوؤلي المناطق والنواحي خصوصا اثر محادثات مولان 20 جوان 1960 ساهمت تبديد الأوهام التي فاض على أمل كبير بالنسبة لمسار تفاوضي لم تظهر معالمه بعد.

خلال مفاوضات إيفيان الأولى 20 ماي 1961، وقفت الجالية الجزائرية إلى جانب الحكومة المؤقتة ضد محاولة تقسيم التراب الوطني، معبرة ب>لك نضجها السياسي خصوصا بعد توتر العلاقات الجزائرية التونسية بفعل الخلاف الحدودي وتمكنها من كسب الرَأي العام التونسي إلى صفها بحيث بادر هذا الأخير إلى تقديم الإعانات إلى اللاجئين الجزائريين، ومهما يكلف فإنَّ نشاط الفدرالية لم يقتصر على تأطير اللاجئين والعناية بهم، بل سعى إلى تجنيدهم وتحضيرهم إلى العلم العسكري لتمكينهم من تعزيز وحدات جيش الحدود، حيث قام العديد بالإلتحاق فرادى بصفوف هذا الأخير فضلا عن وحدات المتطوعين التي بعثت بها الفيدرالية إلى هيئة الأركان والتي تلغ عددهم إلى نوفمبر 1960 نحو9279 متطوعا تم توزيعهم على الشكل التالي:

- المنطقة الأولى: 1122 متطوعاً؛
- المنطقة الثانية: 1003 متطوعاً؛[1]
- المنطقة الثالثة 2000 متطوعاً؛[2]
- المنطقة الرابعة 2500 متطوعاً؛[3]
- المنطقة الخامسة 812 متطوعاً؛
- المنطقة السادسة 1832 متطوعاً.[(4)]

ج- الجانب الاجتماعي والثقافي:

لقد إرتكز نشاط فيدرالية الجبهة بتونس على المستوى الاجتماعي بالعناية باللاجئين الجزائريين، نظراً لحالة التِّيه والفقر المدقع التي كانوا عليها جرَّاء فرارهم من عمليات القمع

[1] ـ محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية...المرجع السابق، ص248.

[3] ـ – محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي...، المرجع السابق، ص 249.

[4] – نفسه، ص 250.

الإستعماري في غياب أي دعم إنساني ماديّاً كان أو معنويّاً، هذا وقد تمَّت عملية إحصائهم إلى غاية أوت 1961 حوالي 155 ألف منهم 22700 كانوا تحت رعاية الفيدرالية ضمن فرع الهلال الأحمر الجزائري بتونس حيث تمَّت إعانتُهم من خلال تقديم الإعانات المتمثلة في الغذاء واللباس كل شهر، ويبقى الجزء الآخر من اللاجئين غير معترف به من طرف الصليب الأحمر الدولي.

على أنَّ ذلك سرعان ما تجاوزته الفيدرالية، بعد أن إلتحق الكثير من هؤلاء اللاجئين بصفوف جبهة التحرير الوطني في الحدود، وخلال نفس الفترة 1961/1960، قامت الفيدرالية بتوزيع 2111 طِن من القمح بنوعيه 235000 قطعة لباس فضلاً عما قدَّمَته المنظمات الإنسانيَّة العالمية للاَجئين المقيمين بالحدود ، كما تمَّ توزيع 20000 فراشاً، بالإضافة إلى توفير الخيم لهم على طول الحدود بحيث كوَّنت في شكل مراكز سكَّانية لتتمَّ العناية الصحيَّة بهم. ومن هذه المراكز الأساسية مركز باردو، مركز عبور، مركز عيسات إيدير، مركز سان هنري للأمراض العصبية، مركز المرسى وكلّ هذه المراكز وُفِّر لها من الأدوية ما قيمته 99035063 فرنك.

أمّا على المستوى الثقافي، تمَّ تأسيس 40 مدرسة خاصَّة بالأطفال اللاجئين أُدمج بها 7081 تلميذاً بالإضافة إلى حملات محو الأمية التي قامت بها وزارة الداخلية والشؤون الثقافية، برعاية السيد عبد الحميد مهري ضمن أبناء الجالية الجزائرية شملت 5000 طفل إلى غاية أوت 1961. [1]

المطلب الثالث: فيدرالية جبهة التحرير بالمغرب

المطلب الأول: تأسيسها

تأسست هذه الفيدرالية بالمغرب سنة 1956، وهي أول بعثة أسستها الجبهة لتمثيل الثورة بالخارج والتي كانت تُعد من التنظيمات التي أقرَّها مؤتمر الصومام، ولقد جاء تأسيس هذه الفيدرالية بعد حادثة إختطاف الطائرة المقلَّة للوفد الخارجي للثورة في 22 أكتوبر 1956،

[1]– المرجع نفسه، ص 251.

فحسب مذكرات الشيخ خير الدين[1] في سنة 1956 وبعد تولي الشيخ نفسه قيادتها،[2]ووحددت مهامه هذه في شهر أوت سنة 1958 وتولاها فيما بعد السيد حسين قديري الذي سيختار وبإسم هذه المهمة عضواً في المجلس الوطني للثورة، المعين من طرف العقداء العشرة. ومهما يكن الأمر فقد جاء ميلادها في جو من الظروف الصعبة أثَّر ذلك سلباً على الإنطلاقة الجيدة لعملها، ودامت على هذا الحال إلى غاية سنة 1958 حيث إضطرت الثورة إلى إدخال بعض الإصلاحات على هيكلتها، من أجل أعضائها دفعاً قويّاً إلى الأمام وشملت الإصلاحات في الأساس توحيد المنطقتين الشرقية والمغربية، وتكوين لجنة يُوكل لها التنسيق بين مختلف مصالح الفيدرالية التي يجب عليها تبسيط هياكلها بشكل أكبر، هذه الإصلاحات بدأت تأتي بثمارها مع سنة 1959 بحيث ارتفع عدد المناضلين إلى 26294 مناضلاً تؤطرهم حوالي 1803 خلية وأصبحت الروح المعنوية مرتفعة خاصة بعد الزيارة التي قام بها وفد من الحكومة المؤقتة للمغرب، ومن المؤشرات الإيجابية كذلك هو أنَّ مختلف الشرائح المغربية من سلطة وأحزاب وشعب أصبحت تدعم أكثر من أيّ وقت مضى سياسة جبهة التحرير الوطني وتقف إلى جانب الشعب الجزائري في قضيته العادلة، إذ سجَّلت الثورة أنَّ الرأي العام المغربي يحاول التأثير على المنضمات الدولية، خاصّة هيئة الأمم المتحدة، من أجل الإسراع في حلَّ المشكل الجزائري ومحاولة الضغط على الحكومة الفرنسية (عن طريق الإحتجاجات المختلفة)، وذلك لدفعها إلى قبول الدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني تقضي إلى استرجاع الجزائر لسيادتها.

وفيما يخصُّ الخدمات التي تقدمها للجزائريين، استطاعت الفيدرالية أن تُغطي إلى حدٍّ كبير مجمل احتياجاتهم المادية والإجتماعية، وبذلت جهداً لا بأس به في رفع النُّضج السياسي في أوساطهم، وقد كان لذلك أثره الواضح، فاللاجئون الجزائريون لا يثقون البتة في ديغول ومشاريعه السياسية لإعتقادهم بمناوراته المذكورة كما أنَّهم يعبرون عن أسفهم وسخطهم من المماطلات التي تنتهجها هيئة الأمم المتحدة فيما يخص القضية الجزائرية، هذا النُّضج الكبير

[1] ـ محمد خير الدين: مذكرات ،ج2،المؤسسة الضحى، ط2، الجزائر، 2002،ص55.

[2]–محمد العربي الزبيري:كتاب مرجعي...، المرجع السابق، ص 126.

عزز من ثقة الجالية الجزائرية، وتعبئتها لهم سياسيّاً ومعنويّاً، وتكوين إطارات كافئة مهمتها توطيد العلاقات بين جميع هيئات الثورة لتعزيز وحدة الصف ومواجهة فرنسا وحُلفائها.

ورغم ما تحقق من نتائج إيجابية لصالح الثورة، فإنَّ جملة من المشاكل والصعوبات ما تزال تواجه فيدرالية المغرب، تعيق أدائها الجيد خاصّة بعد حالة الفوضى التي شهدها الإتحاد العام للعمال الجزائريين وتتمحور هذه الصعوبات بصفة عامَّة في قلة التنسيق بين مختلف مصالح الثورة بالمغرب والصعوبة في تجنيد الشباب لصالح جيش التحرير الوطني، يضاف إلى ذلك نقص التأطير [1] والموارد المالية.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أنَّ فدرالية جبهة التحرير الوطني بالمغرب قد إتَّبعت في تنظيمها الإطار إلى قسمات ولك واحدة من هذه القطاعات مسؤول عام يساعده نائبان واحد للتنظيم وآخر للأمانة العامة، تساعدهم لجنة تقوم بدراسة التقارير المختلفة وترقية النشاطات والنظر في أحوال الجزائريين الذين قارب عددهم المائة ألف لاجئ.[2]

المطلب الثاني: عمل اللجنة الفيدرالية في المغرب:

بعد مُدَّة زمنية ترك عمر بوداود وظيفة العتاد ليصبح عضواً في اللجنة الفيدرالية مُكلَفاً بالمالية، كان المقر الأساسي لهذه اللجنة في الرباط، تسهيلاً للعلاقات مع السلطات المغربية وبالرغم من سوء التفاهم السائد اليوم بين الحكومتين، فمن الواجب أن نعترف بأنَّ القصر الملكي والمخزن، قد أمدُّنا بعون معتبر، كانت الأبواب مفتوحة لنا على مصرعيها، وبعد عودة محمد الخامس من المنفى، فقد سهَّلت مهمتنا بكيفية محسوسة، فبقدر ما كان حرصه على استقلال المغرب كبيرا ،كان حرصه على استقلال بقية بلدان المغرب كذلك، كان الشيخ خير الدين[3]، المكلَّف من طرف جبهة التحرير الوطني بالعلاقات المباشرة مع المخزن يُستقبَل بإحترام ومودَّة، كما قدَّم أيضاً جزائريون كانوا يشغلون مناصب عالية في القصر الملكي، مساهمة جادَة من أجل إنجاز مُهمته.

---

[1]– محمد العربي الزبيري: كتاب: المرجع السابق،ص128.

[2]– المرجع نفسه: ص 129.

[3]– عمر بوداود: المصدر السابق، ص 90.

تزايد نشاط اللجنة الفيدرالية بشكل محسوس مع مرور الوقت، اكتسبت خبرة كبيرة في النفوذ إلى الجالية الجزائرية وتعرَّف على طباعها، كانت معضمها مشكلة من الطبقة المتوسطة، وأساساً من تجَّار صغار، وموظفين في العدالة والتعليم، وفي الإدارة التشريعية السابقة، جاء الكثير منهم من غرب البلاد، وبصفة أخص من تلمسان، ومن ندرومة، أمّا الذين جاؤوا من بلاد القبائل ومن الشرق الجزائري فقد كانوا متَّجهين أكثر إلى القطاع الفلاحي والتجارة، ثمَّ إحصاء بعض الملاك الكبار، لكنَّهم كانوا قلَّة، كانت اللجنة الفيدرالية في بداية نشاطها تُقدم تقاريرها إلى بوضياف، وبعد تحويل الطائرة في أكتوبر 1958، صارت تقدمها إلى بوصوف، بعد ذلك تمَّ ربط الفيدرالية (المغرب) بلجنة التنسيق والتنفيذ وبعدها بالحكومة المؤقتَّة للجمهورية الجزائرية، موازاة مع ذلك، فقد ظلَّت مرتبطة بمركز قيادة الولاية الخامسة بوجدة، كما كان إرتباطها مباشرا بوزارة التسليح والعلاقات العامَّة في المسائل المتعلقة بالشؤون العسكرية والتسليح.[1]

المطلب الثالث: نشاط فيدرالية جبهة التحرير الوطني بالمغرب الأقصى:

أ- الجانب التنظيمي:

بلغ عدد اللاجئين الجزائريين في المغرب الأقصى إلى غاية ماي 1961، حوالي 130 ألف نسمة واستطاع تنظيم فيدرالية جبهة التحرير الوطني أن يؤطِّر منهم بنفس التاريخ ثلاثين ألف، وهو رقم غير ثابت بالنظر إلى إلتحاق العديد منهم بصفوف جبهة التحرير الوطني بالحدود، ففي جانفي 1960 كان عدد خلايا تنظيم الفيدرالية يبلغ 1800 خلية وفي نهاية ماي 1961 بلغ 2142 خليَّة.

ب- الجانب السياسي:

رغم سعي فيدرالية الجبهة بالمغرب لتأطير ومراقبة الجزائريين المتواجدين هناك، إلاَّ أنّها واجهت العديد من الأزمات التي عرقلت عملها وأثَّرت على معنويات اللاجئين، خصوصاً أزمة تمرُّد النقيب الزبير بدايةً من آخر ديسمبر 1959، والتي ظلَت آثارها متواصلة[2] إلى غاية

[1]- نفسه، ص 91.

[2]- محمد العربي الزبيري: كتاب...: المرجع السابق، ص 251.

أوت 1960، فقدت خلالها الفيدرالية هيبتها إثر أزمة الثقة والإنشقاق، غير أنَّ إقدام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على إيفاد لجنة تحقيق لدراسة الوضع رفقة بن طوبال وزير الداخلية والعقيد محمدي السعيد وزير دولة، بالإضافة إلى الندوة التي عقدها وزير الداخلية ذاته مع إطارات جيش وجبهة التحرير الوطني في 05 فيفري 1960، سرعان ما أعطت ثمارها وهو ما يمكن ملاحظته بعد عودة الثقة من جديد خلال عدد الجزائريين الذين تمَّ إدماجهم ضمن صفوف جيش التحرير وحيث بلغ عددهم ما بين جانفي 1960 إلى ماي 1961 من 2100 إلى 5000 مجنَّداً، وذلك بالنظر إلى الكميات الهائلة من الأسلحة التي تحصّلت عليها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في نفس الفترة، وتكمن أهميَّة هذا العمل من حيث نوعيّته. فأغلبهم طلبة ثانويين، جامعيون، أطباء وموظفون وضعوا تحت تصرُّف جيش التحرير، وكما قام تنظيم الفيدرالية بتقديم دعم مالي معتبر إلى جيش الحدود بالجبهة الغربية.

كما كان شأن الجزائريين المتواجدين في تونس وانساق الجزائريون المتواجدون في المغرب حول أوهام محادثات مولان ومفاوضات إيفيان الأولى معتقدين في حسن نوايا السلطات الإستعمارية، لذلك سعت فيدرالية الجبهة إلى حملات للتوعية وتوجيه الرأي العام الجزائري، كما قامت بعد فشل المفاوضات إلى تأكيد سلطتها عليهم من خلال دعوتهم إلى التظاهر في الأول من جويلية سنة 1961، للتأكيد على وحدة الشعب والتراب الجزائري، ويمكن رصد معالم[1] الانضباط والإنسجام عند الجزائريين المقيمين بالمغرب من خلال قيام أولياء أمر هؤلاء بإعادة أبنائهم الفارين من جيش التحرير الوطني إلى وحداتهم.

ج- الجانب الإجتماعي والثقافي

اهتمت فيدرالية جبهة التحرير بالمغرب بالجانب الإجتماعي للاجئين الجزائريين قبل البدء بالنشاط السياسي معهم وذلك بالنظر إلى الأوضاع التي كان عليها هؤلاء، خاصّة منهم أولائك المقيمون على طول الحدود الجزائرية المغربية، فحاجتهم إلى الغذاء، اللباس كانت ملحَّة،

[1]- محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي ....، المرجع السابق، ص 252.

لذلك سعت الحكومة المؤقتة الحصول على إعانات من الدول الشقيقة والصديقة لتلبية حاجياتهم.

كما بلغ عدد اللاجئين الذين تمكَّنت فيدرالية جبهة التحرير بالمغرب من رعايتهم بداية من 1960إلى أفريل 1961 حوالي 344235 لاجئاً، خُصص لهم 78627700 فرنكاً، حيث تمَّ بناء مراكز إيواء اللاجئين بوجدة خُصص لها أيضاً مبلغ 15607900 فرنكاً، لتجهيزها ليتحصَّل كل فرد هناك على إعالة أسبوعية في شكل منحة، هذا ولم تتوقَّف الإعانات عند اللاجئين فقط، بل تعدَّتها إلى المقيمين بالمغرب من المعوزين، حيث تمَّت إعانة 15000 شخصاً كل شهر، وتوزيع 17500 قطعة لباس و30000 علبة حليب و12 طن من الحليب غير المعقَّم.[1]

بالإضافة إلى ذلك اهتمَّت الفيدرالية بالجانب الصحِّي للاجئين عن طريق توفير المراكز الصحية، فضلاً عن مراكز أخرى وفَّرت لجيش التحرير بالحدود الذي استفاد من عيادة مركزيَّة بها 144 سريراً بوجدة، ومستوصفة خاصّة بقاعدة بن مهيدي وعيادة خاصَّة بجراحة الأسنان، بالإضافة إلى مراكز طبية بقندرارة، بوعرفة، فاس، القنيطرة والدار البيضاء. كما ساهمت في تخفيف حمل الجرحى من جنود جيش التحرير الوطني والعناية الصحيَّة للاجئين.

أمَّا في الميدان الثقافي، إهتمَّت الفيدرالية بذلك عن طريق انشاء 30 مدرسة خاصّة بالطور الأول، أدمج ضمنها ما بين 300 و400 تلميذاً بوجدة، و40 مدرسة بالقسم الشرقي من المغرب الأقصى، أدمج فيها 1800 تلميذاً، وفي الطور الثاني ثمَّ استغلال أحد النوادي بوجدة، أدمج فيه 40 تلميذاً تحصَّيل كلٌّ منهم على منحة تتراوح ما بين 1000 إلى 1500 فرنك فصليّاً. فضلاً عن النشاط الذي يقوم به الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بالتنسيق مع وزارة الشؤون الثقافية والإجتماعية.

[1]– محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي ...، المرجع السابق ، ص 253.

المبحث الرابع: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

كانت الظروف مواتية للإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة، فالوضع الصعب الذي عانته الثورة الجزائرية كان له تأثير كبير في إتخاذ إجراء كفيل بدراسة الموضوع بجديَّة بعد أن كانت هذه الفكرة محل دراسة منذ فترة. وتمَّ الإعلان عن تأسيسها في القاهرة وتونس والرباط في نفس الوقت، ثمَّ بدأت الإعترافات تتوالى من طرف العديد من الدول، هذه الحكومة التي عرفت ثلاث تشكيلات من (1958-1962) وقامت على جملة من الأسس والمبادئ التي حرصت على تطبيقها.

المطلب الأول: فكرة التأسيس

راودت فكرة التأسيس قادة الثورة الجزائرية منذ 1956[1]، حيث تبلورت هذه الفكرة خاصة بعد اختطاف الزعماء الخمسة يوم 22 أكتوبر 1956، وهذا بهدف الرد على العدوان الفرنسي الذي استهدف من ورائه القضاء على الثورة الجزائرية بإعتقال زعمائها[2]وفي عام 1957 طُرِحَت للنقاش بصورة جديَّة، من خلال جلسات المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، الذي عقد في القاهرة في 27 أوت 1957 حيث فوض هذا اللقاء القرار إلى لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيلها، ثمَّ جاء مؤتمر طنجة[3]، فأوصى بعد مشاورة حكومتي تونس والمغرب بإقامة حكومة بالمنفى.[4] كما كان للظروف التي عاشتها الثورة آنذاك تأثير كبير في اتخاذ الإجراءات اللازمة بدراسة الموضوع بأكثر جديَّة، حيث أنَّه ومع بداية 1958 أصبحت الأوضاع داخل لجنة التنسيق والتنفيذ جدُّ مقلقة خاصَّة عندما تمَّ الإعلان عن مقتل عبان رمضان من طرف الباءات الثلاثة وحدوث الأزمة على مستوى لجنة التنسيق والتنفيذ، هذه الأخيرة التي أدَّت إلى فقدان الثقة بين عناصرها، ومن ذلك وجب إيجاد جهاز جديد يعيد الثقة لها ولأعضائها.

---

[1] – محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون (1960-1961)، ط1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص 105.

[2] – محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي...، المرجع السابق، ص 105.

[3] – انعقد هذا المؤتمر بالمملكة المغربية في أفريل 1958، حيث طرح للنقاش فكرة تأسيس حكومة مؤقتة جزائرية على الصعيد المغاربي من ممثلي جبهة التحرير الوطني، وممثلي حزب الإستقلال المغربي، والدستور التونسي. أنظر: نفسه، ص 106.

[4] – محمد بجاوي: المصدر السابق، ص 105.

وفي ربيع 1958 أعلن السيد فرحات عباس عند اجتماعه في سويسرا يوم 08 فيفري 1958 أنّ موضوع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هو قيد الدراسة، وفي 04 أفريل 1958 أعلنت لجنة النسيق والتنفيذ عن انشاء نواتها وذلك بإنشائها لثمانية مصالح وزاريَّة كما أسست لجنة لدراسة فكرة إمكانية تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية من طرف عمر أوعمران وكريم بالقاسم، لخضر بن طوبال، فرحات عباس، هذا من خلال الفترة الممتدة من جويلية إلى سبتمبر 1958، وقد نتج عن هذه الإستشارات والتقارير ضرورة تأسيسها حالاً، لأنّ الظروف الداخلية والخارجية تسمح بذلك[1].

المطلب الثاني: تطور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

لقد تشكَّلت ومنذ الإعلان عن أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية حكومات متتالية:

أ- التشكيلة الأولى: 19 سبتمبر 1958- جويلية 1959

ضمّت هذه الحكومة الأولى كُلاًّ من: فرحات عباس رئيساً للجمهورية الجزائرية المؤقتة، كريم بالقاسم نائباً له، الدكتور الأمين دباغين وزيراً للخارجية، أمَّا عبد الحفيظ بوصوف فقد تكفَّل بوزارة الاتصالات والمخابرات ولخضر بن طوبال بوزارة الداخلية، كما كانت وزارة الشؤون الاجتماعية من نصيب بن يوسف بن خدة، ووزارة الإعلام[2] من نصيب محمد يزيد[3]، وتمَّ تنصيب أحمد توفيق المدني على رأس وزارة الشؤون الثقافية، أمّا وزارة المالية من نصيب أحمد فرنسيس.[4]

---

[1] – محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي ...، المرجع السابق، ص ص 106-107.

[2] – عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر ممن البداية ولغاية 1962، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1988، ص 475-476.

[3] – كان عضواً من حزب الشعب عندما ذهب إلى فرنسا عام 1955، ثمَّ كاتباً عاما لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين، فعضواً باللجنة المركزية لحزب الشعب، كما كان ممثلا لقيادة حركة الحريات في فرنسا، أصبح وزير الإعلام في الحكومة الجزائرية (1958-1962)، ثم عضو في اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني (1979-1984). أنظر: حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 297.

[4] – ولد سنة 1912 بمدينة غليزان، دكتور في الطب، إلتحق بالثورة رفقة فرحات عباس سنة 1955، عين في منصب وزير المالية لفترة. أنظر: نفسه، ص 307.

كما تمَّ تعيين مساجين فرنسا وهم: رابح بيطاط[1]، آيت أحمد وبوضياف في مناصب وزارة الدولة، كما عين ثلاث كتاب دولة وهم: لمين دباغين وعمر أوصديق[2] ومصطفى اسطنبولي، أمّا التسليح فكانت من نصيب محمود الشريف.[3]

وقد ضمت هذه التشكيلة كل التوجهات السياسية من العلماء والمركزيين وأعضاء انتصار الحريات الديمقراطية، إلاَّ أنَّ العقيد أوعمران قد أُبعد عنها بسبب الإنتقادات التي كان يوجهها[4]وقد عُرض إسمين لرئاسة الحكومة المؤقتة الجزائرية وهما كريم بالقاسم الذي يعدُّ من التاريخيين والدكتور الأمين دباغين، الذي كان رئيس البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني. إلاَّ أنَّهُ رُفِضَ، فالأول تمَّ رفضُه من طرف لخضر بن طوبال، وعبد الحفيظ بوصوف للحفاظ على التوازن معه، والثاني تمَّ رفضُه من قبل المُختطفين الخمسة، خاصَّة أحمد بن بلة. وبعد نقاشات طويلة تمَّ إختيارإسم فرحات عباس.[5]

ترجع الأسباب في إختياره إلى أسباب استراتيجية سياسيَّة، حيث يُعتبر سياسيّاً محنَّكاً في ميدان المفاوضات وهو لا مقارنة بغيره من قادة الثورة الجزائرية لما عرف بثقافته السياسية الواسعة التي تُمكنه من إعطاء وزن دبلوماسي للثورة ومواجهة سياسة الجنرال ديغول.[6] لقد تعرضت تشكيلتها الأولى لعدَّة مؤامرات، كما أُتُّهِم رئيسها بالتساهل في بعض القضايا وظهرت الصراعات على الزَّعامة بين كريم بالقاسم وبوصوف وبن طوبال، والرغبة في الإنقلاب على

---

[1] – ولد عام 1925 بقسنطينة، عضو في المنظمة السرية، قائد المنطقة الرابعة، شارك في الحكومة المؤقتة 1958، عضو في المكتب السياسي لجبهة التحرير في سنة 1956، أصبح وزيرا للدولة ثم وزير النقل ورئيس للجمعية الوطنية سنة 1976. أنظر: حميد عبد القادر: نفسه، ص 302.

[2] – ولد بمنطقة القبائل انظم إلى حزب الشعب الجزائري، عضو اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية، عين سفيراً فيما بعد. أنظر: عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 164.

[3] – ولد عام 1914 بتبسة، عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ، وزير للتسليح والتموين في الحكومة المؤقتة الأولى. أنظر: نفسه، ص 166.

[4] – حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 203–204.

[5] – عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 48.

[6] – عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 476.

فرحات عباس، حيث أكَّد على ضرورة وضع برنامج عمل ثوري يقوم على التوجيهات الإشتراكية.[1]

ب- التشكيلة الثانية: 18 جوان 1960- أوت 1961

تم تشكيل حكومة مؤقتة جديدة من أجل ضمان شرعية الثورة، فعينت لجنة مكونة من محمدي السعيد هواري بومدين، سعد دحلب لتشكيلها، وتعيين الوزارة والرئيس، مع أنَّ كريم بالقاسم أصرَّ على أنَّه المؤهل الكفء لرئاستها وذلك لكونه العضو التاريخي الوحيد من اللجنة الثورية للوحدة والعمل الذي لا يزال موجوداً[2]، كما طالب بإنشاء سلطة جديدة قوية مهمَّتها إدارة الحرب[3]، وقد ضمَّت هذه التشكيلة كلاًّ من: فرحات عباس رئيساً، كريم بالقاسم نائباً له ووزير الشؤون الخارجية، أحمد بن بلة نائب رئيس ونفس المنصب لمحمد بوضياف، أمَّا وزارة الداخلية فكانت من نصيب لخضر بن طوبال، وبوصوف إهتمَّ بوزارة الاتصالات والإستخبارات، أمَّا أحمد فرنسيس فكان وزير المالية، ووزارة الشؤون الاجتماعية كانت من نصيب[4] عبد الحميد مهري[5]،أمّا محمد يزيد فكان وزير الإعلام ومحمدي السعيد وزير الدولة، كذلك نفس المنصب شغله كل من: محمد خيضر، حسين آيت أحمد ورابح بيطاط، وعهدت وزارة الحرب إلى لجنة وزارية مكونة من: كريم بالقاسم، بوصوف وبن طوبال، كما تمَّ انشاء مجلس عام للأركان بقيادة هواري بومدين.[6]

ج- التشكيلة الثالثة: سبتمبر 1961- أوت 1962

---

[1] – حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص، ص 227، 228.

[2] – سعد دحلب: المصدر السابق، ص 113.

[3] – أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 436.

[4] – سعد دحلب: المصدر السابق، ص 113.

[5] – ولد سنة 1925 بقسنطينة، ناضل في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية، إلتحق بجبهة التحرير الوطني، عين كممثل في دمشق ووزير العلاقات الإفريقية في الحكومة المؤقتة. أنظر: حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 308.

[6] – سعد دحلب: المصدر السابق، ص 113.

أراد كل أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية تغيير الرئيس وبالتالي تغيير أسلوب الكفاح بعد فشل المفاوضات وتزايد تسلُّط المنظمة السرية المسلَّحة[1]،لقد لجأت إلى إستعمال العنف والإرهاب ضد الجزائريين، وغضب قيادة الأركان الحربية من عجزهم في إجتياز حاجز الحدود الذ ي يمنعهم من خوض المعارك ضد الجيش الفرنسي، وحاجز الإستلاء على السلطة في الخارج، كما دعى بن يوسف بن خدة إلى تشكيل حكومة ضيقة مشكلة من خمسة أعضاء وتنصيبها بالجزائر لإثارة حماس المقاومين وحفظ الثقة والبحث عن إتفاق بين جميع القادة[2]، كما قرر المؤتمرون ضرورة انتهاج سياسة جديدة تتميز بالشدة والإصرار على مطالبهم وعدم التنازل عنها، وضرورة ابعاد العناصر المعتدلة ذات التفكير الفرنسي وتعويضها بأخرى قادرة على مواجهة المواقف الفرنسية بصلابة.[3]

وقد عين المجلس الوطني للثورة الجزائرية لجنة مكونة من محمد بن يحي وبوداود عمر مسؤول جبهة التحرير الوطني في فرنسا، ومحمدي السعيد للتشاور واقتراح حكومة مؤقتة جديدة، حيث تشكَّلت هذه الأخيرة[4]، من بن يوسف بن خدة الذي جاء مكان فرحات عباس في رئاستها كما عوَّض سعد دحلب كريم بالقاسم في وزارة الشؤون الخارجية، حيث كلف هذا الأخير بمنصب نائب رئيس المجلس ووزير الداخلية وعين أحمد بن بلة نائباً للرئيس، ونفس المنصب شغِله بوضياف. أمَّا حسين آيت أحمد، رابح بيطاط ومحمد خيضر فقد أوكلت إليهم مهمة وزراء دولة، بينما عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والإستخبارات، أمّا محمد يزيد فكان وزير الإعلام ومحمدي السعيد وزير الدولة[5]، ونفس المنصب شغله لخضر بن طوبال كما ألحقت

---

[1] – منظمة إرهابية أسسها الجنرالات سالان، جوهر وزيلر بهدف الإنقلاب العسكري ضد حكم ديغول، وكان ذلك في 22 أفريل 1961، إرتكبت عدَّة جرائم في حق الجزائريين، كالتقتيل الفردي والجماعي وقتل المساجين وتنفيذ التفجيرات، كما ضاعفت عملها الإجرامي بعد توقيع إتفاقيات إيفيان في 18 مارس 1962. أنظر: عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 345.

[2] – سعد دحلب: المصدر السابق، ص، ص 134،135.

[3] – فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص 529.

[4] – سعد دحلب: المصدر السابق، ص 136.

[5] – عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 587.

وزارة المالية والشؤون الاقتصادية لبن يوسف بن خدَّة حتى تكون للرئيس وسيلة للمراقبة وبعض الصلاحيات على الباءات الثلاثة.[1]

المطلب الثالث: ردود الفعل داخليا وخارجيا من تأسيس الحكومة:

كانت الآراء المختلفة حول تأسيس الحكومة المؤقتة بين مؤيد ومعارض، كما تميَّزت بتوالي الإعترافات بها من قبل الدولة المساندة للقضية الجزائرية وكفاح الشعب من أجل الحرية والإستقلال سواء كانت هذه الدول عربية أو غربية أو إفريقية.

كما نجد بعد الدول الغربية وخاصّة أصدقاء فرنسا، ساندت هذه الأخيرة في سياستها تُجاه الجزائر، واختلفت مساندتها لها من الوقوف إلى جانبها وتأييدها في صُحُفها وإذاعتها وتقديم الدعم المادي لها، امّا رد فعل فرنسا وأجهزتها من تشكيل الحكومة المؤقتة فقد كان عنيفاً حيث إتَّبعديغول عدة أساليب من أجل التخلُّص منها فاستخدم تارة أسلوب الترغيب وتارة أخرى أسلوب القهر والترهيب.

أ- المواقف الداخلية:

إختلفت مواقف وآراء الداخل من تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بين مؤيد ومعارض لها، سواء من طرف الشعب أو من طرف الهيئات السياسية فبالنسبة للشعب قام بالإحتفال عند الإعلان عنها، وكان لهذا الخبر صداً عميق في نفوس الجزائريين، ممَّا أدى بعضهم إلى البكاء من شدة الفرح والحنين للسيادة الجزائرية، التي فُقدت منذ أن وضع الإستعمار الفرنسي أقدامه على أرض الجزائر. وعند الإعلان عن تأسيسها صرَّح مسؤولوها عن رأيهم من هذا التأسيس حيث إعتبر فرحات عبَّاس أنَّ الإعلان عنها بعث الحماس لدى الشعب الجزائري وأملاً أن يكون هناك دعماً للثورة على الصعيد الخارجي[2]،أمّا العقيد علي كافي، والذي يعد من المعارضين لقرار التأسيس فقد إعتبر أنّ التشكيلة رغم الإعتراض عليها إلاَّ أنها تعتبر حدثاً تاريخيا وبعثاً للدولة الجزائرية، وانتقاماً من عار سيدي فرج ورد الكرامة. أمّا كريم

[1] – سعد دحلب: المصدر السابق، ص 137.

[2] – أزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية،1956-1962،دار هومة،الجزائر 2009،ص194.

بالقاسم نائب ورئيس الوزراء ووزير القوات المسلحة، فقفد إعتبر أنَّ 19 سبتمبر 1958 هو يوم تاريخي وهو تاريخ حاسم في تحرير الوطن، واسترجاع السيادة، وأنَّ الحكومة المؤقتة قد إتَّصلت بوسائل الثقة التي وجهها جيش التحرير الوطني.

رغم التأييد الذي عرفته الحكومة المؤقتة من طرف الشعب وجيش التحرير الوطني، إلاَّ أنَّ ذلك لا يعني أنّها لم تجد معارضة وعراقيل من الداخل (قادة الولايات) الذين أخذوا على قيادة الخارج ممثلة في لجنة النسيق والتنفيذ جملة من المآخذ وهي:

- عدم استشارة قادة الولايات في الداخل حول الموضوع.
- إنَّ القرار لم يتخذ بطريقة قانونية حيث أنَّ أمراً كهذا يعتبر من صلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، الذي يعتبر برلمان الثورة وجهازها التشريعي.[1]

كما أنَّ هناك من عارض إنشاء هذه الهيئة بسبب أنّها تحت رئاسة رجل معتدل إلتحق بالثورة بعد إندلاعها ولأنَّ هذه الهيئة كذلك أداة لسيطرة الخارج على الداخل وبالتالي إعطاء أولوية الخارج على حساب الداخل، والذي يجابه عسكريّاً للعمليات العدوانية التي يقوم بها الجيش الفرنسي وهذا ما سوف يؤدي إلى حدوث إنشقاقات داخل صفوف الثورة بين العسكريين والسياسيين وبين الداخل والخارج.[2]

لقد واجهت الحكومة المؤقتة العديد من المؤامرات من طرف قادتها كرد فعل على تأسيسها، من هذه المؤامرات، مؤامرة العموري مسؤول الولاية الأولى رفقة مجموعة من الضباط، للإطاحة بها وذلك بتحريض من طرف النظام المصري عن طريق فتحي الديب[3].وهذه المؤامرة تعود جذورها إلى فيفري 1958 وذلك عندما قررت لجنة التنسيق والتنفيذ إنشاء لجنة التنظيم العسكري بتونس والمغرب، ولمَّا تأكد من عدم نجاعة الكوم الشرقي، تقرَّر حلُّه وذلك بطلب من كريم بلقاسم، إلاَّ أنَّ العقوبات التي تعرض لها القادة الآخرون هي التي أدَّت إلى هذه

---

[1] – محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي...، المرجع السابق، ص، ص 110-113.

[2] – علي كافي: المصدر السابق، ص 118.

[3] – مسؤول مخابرات مصري ومكلف بالإتصال مع جبهة التحرير الوطني. أنظر: عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 46.

المؤامرة[1]،كذلك واجهت الحكومة المؤقتة مشاكل أخرى من طرف العقيد عميروش الذي انتقد سياستها وإتَّهمها بإهمال الداخل، إلاَّ أنَّ محاولته فشلت في تنظيم قادة الداخل ضدَّها، وكان هذف عميروش ومُعظم قادة الداخل من هذا اللقاء الذي عقد في الفترة الممتدة من 06 إلى12 ديسمبر 1958 هو دراسة الأوضاع داخل الجزائر، وإيجاد الحلول الممكنة لفك العزلة المضروبة حولهم من طرف القوات الفرنسية التي عرقلت عمليات الإتصال بقادة الثورة بالخارج.[2]

أيضا كانت هناك قضية عميرة[3] التي ظهرت في جانفي 1959 حيث أضافت متاعب جديدة للرئيس فرحات عباس، وقد إنفجرت بعد الحملة التي شنَّها المناضل عميرة ضدّه، حيث إعتبر أنّ انتخابه وصمة عار، حيث بدأ عميرة من قبل إطلاق انتقاداته ضد فرحات عباس من بيروت، وعندما تمَّ استدعاء عميرة من قبل أجهزة عبد الحفيظ بوصوف للإستنطاق، وُجد مقتولاً بالقرب من مقر الحكومة المؤقتة بالقاهرة.

كان العقيد هواري بومدين من المعارضين لإتفاقيةإيفيان ويرجع ذلك إلى وجود ملحق سري لهذه الإتفاقية لم ينشر، والذي ينص على وجود قاعدة عسكرية سرية والتي إتَّخذها الجيش الفرنسي لإجراء التجارب على الاسلحة الكيماوية فيها إلى غاية السبعينات.

شكَّل هواري بومدين خطورة كبيرة على الحكومة المؤقتة نتيجة المواقف المضادَّة لها، بحيث كان أوَّل مُعارضي لإتفاقيات وقف إطلاق النار، كذلك قيامه بعدَّة إجرءات عند توليه قيادة الأركان وتجاوزه للباءات الثلاثة، الذين لم يرى فيهم إلاَّ صورة الإختلاف الدائم بينهم، كما انعدمت ثقته بالرئيس عباس فرحات، هذا ما دفع بالحكومة المؤقتة إلى الإقتناع بضرورة التخلص منه حيث طالبته بالدخول مع قيادة الأركان إلاَّ أنه لم يستجب لها كما أرغمته على إطلاق سراح الطيار الفرنسي من خلال الحصار الذي فرضته.

---

[1] – حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 206.

[2] – عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 483.

[3] – عميرة كان مناضلا في صفوف حزب الشعب وأحد أصدقاء الأمين دباغين. أنظر: حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، المرجع السابق، ص 220.

ب- المواقف الخارجية:

اعتمدت السلطة الفرنسية منذ الفاتح من نوفمبر 1954، مبدأ القوة والعنف في تعاملها مع الثورة، حيث وضعت عناصر الجيش وجبهة التحرير الوطني المتمردين والعصاة والخارجين عن القانون، وأنَّها يحقُّ لها إجراء ردعي أو قمعي، ضذ الجزائريين وثورتهم بإعتبار أَنَّ الأمر يتعلَّق بأمورها الداخلية، وبدوره سعى الجنرال ديغول إلى رسم معالم استراتيجيته ليتحقق حلم جنرالات الجيش الفرنسي وغُلاة المستوطنين في الجزائر.وهو القضاء على الثورة وتقويض دعائمها سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، فوضعت فرنسا الإستعمارية خطَّة شملت الميادين العسكرية، الاقتصادية، السياسية والدبلوماسية.[1]

أقامت السلطات الإستعمارية حاجز موريس، كما عملت على تدعيمه بخط شال[2]، وأصبح هذا الحاجز صعب الإجتياز ممَّا صعَّب عملية وصول الأسلحة والدعم المادي، وكان سبباً في استشهاد الكثير من المجاهدين[3]. وقد أقيم هذا الخط المكهرب نظراً لأهمية تونس والمغرب بالنسبة للثورة الجزائرية، حيث كان المنفذ الذي تمرُّ من خلاله الأسلحة والمكان الذي يلجأ إليه المجاهدون للعلاج، وقد كان الهدف من وضع هذه الخطوط خنق الثورة وإجبار من حمل السلاح على وضعه والإستسلام. كما إعتمد ديغول على مختلف أنواع العنف وذلك للوصول إلى ما لم يصل إليه وهو الإنتصار على الثورة الجزائرية عسكريّاً، ولذلك جَنَّـدَ كل طاقات فِرنسا، حيث أرسل إلى الجزائر العشرات من الخبرات لإخماد الثورة والقضاء عليها. وحسب علي بومنجل فإنَّه بمجئ ديغول إلى الحكم قاسى شعبنا أضعاف ما قاساه في السنوات الثلاثة التي سبقت حُكمه، وهذا يُوضح وحشيَّة حكمه على شعب الجزائر وثورته على إمتداد السنوات الأربعة.[4]

---

[1] – عمر بوضربة: المرجع السابق، ص، ص 65،66.

[2] – خط شال موازي لخط موريس والمسافة قد تزيد أو تضيق حسب طبيعة الأرض ومسالكها، وهو عبارة عن حقول من الألغام والخنادق والحفر الخداعية العميقة، في بعض الأحيان تصل إلى مسافة ما يزيد عن 5 كيلومتر. أنظر: محمد العيد مطمر: هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص 38.

[3] – محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي...، المرجع السابق، ص، ص 164- 188.

[4] – أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص، ص 127-128.

كما قامت القوات الفرنسية بعدة عمليات عسكرية ضد الجيش الجزائري تحمل عدَّة أسماء وألقاب منها عملية التربيع أو "الكادرياج"، حيث تهدف هذه العملية إلى شن الحرب على العدو وذلك بتقسيم الأرض إلى مربعات على عدَّة مراحل، وحشدت له قوات ضخمة في آن واحد حتَّى لا يترك للثوار متنفس أو ملجأ، وأخذوا يشكلون قواتهم على نمط المربعات وتزحف على الثوار وتكون المجموعات متقاربة ومجاورة لبعضها، وذلك تتمكن هذه المجموعات من مساعدة بعضها البعض وبذلك تمكَّن من القضاء على المهاجمين. لقد كان هذف فِرنسا من هذه العملية القضاء على جيش التحرير الوطني في أنحاء البلاد دفعة واحدة، كما رغب في تنظيم الجيش وتزويده بأحدث أنواع الأسلحة، وذلك لتكثيف العمليات العسكرية الهجومية والقضاء على الثورة، فإستدعي الجنرال سالان إلى باريس وإستبدله الجنرال شال في اليوم الثاني من شهر ديسمبر كقائد عام للقوات المسلَّحة. هذا الأخير الذي إعتمد على استراتيجية جديدة للقضاء على الثورة في أقرب وقت، وقد وضع ديغول تحت تصرُّفه كل الإمكانيات المادية والبشرية، كما ساعده في تعيين وترقية مجموعة من الجنرالات والعقداء الذين تخرَّجوا من المدارس العسكرية العليا.[1]

وتتمثَّل استراتيجية شال وبرنامجه الذي حمل اسمه، والذي طبق في 04 فيفري 1959، في حشد القوات الفرنسية بكثافة للقيام بالعملية في جهة ما، وقيامها بالهجوم على مواقع معيَّنة بعد حصارها ومراقبتها وتطهيرها منطقة بعد منطقة. وكلَّما انتهت من منطقة تنتقل إلى أخرى مجاورة لها، وهكذا يتواصل العمل إلى أن يتم تمشيط كل القطر الجزائري. وقد شرع في تطبيق أوَّل عملية له بالولاية الخامسة بالغرب الجزائري وحشد قوات ضخمة مجهَّزة بمختلف أنواع الأسلحة، وبدأ في تطبيق خطَته حيث زحف بجيشه على مختلف المناطق واحدة تلوى الأخرى، وإشتبك مع الثوار واشتعلت عدَّة معارك هنا وهناك، لكن الجبهة وجيش التحرير أعطيا الأوامر بعدم الدخول في هذه المعارك أو الرد عليها، بل الانسحاب من الأماكن التي تتعرض للتمشيط، واصل شال عملياته في الناحية الغربية وتمكَّن من تطهيرها كليّاً وقد سميت هذه العملية بعملية

[1] – محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي...، المرجع السابق، ص، ص 286،287.

التاج، ثمَّ انتقل إلى عدَّة عمليات أخرى منها: الحزام، الشرارة، وعملية المنظار، ثمَّ عملية الأحجار الكريمة. وكل هذه العمليات وقعت في الولاية االخامسة، ولم تعترض ديغول أيَّة مقاومة من طرف جيش التحرير الوطني[1]، لما توجَّه شال إلى الولاية الرابعة بعد انتهائه من الولاية الخامسة، وما كادت قواته تصل إلى هناك حتَّى هاجمها الثوار من الخلف بقوة بالولاية الخامسة، هذا الأمر لم يتوقعه شال وذلك لإعتقاده أنَّه تمكن من تطهير هذه الولاية ولم يتبق بها أثر للثوار.

وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلها إلاَّ أنَّ مشروعه قد فشل ولم يحقق الإنتصارات العسكرية التي طلبها منه رئيس الدولة الفرنسية، رُغم أّ، هذا الأخير قد وجَّه له رسال تهنئة بعد استشهاد قائد الولاية الثالثة والولاية السادسة، جدد فيه الثقة المطلقة ففي نجاح برنامجه الذي إعتبر أنَّه يستحق التهنئة الكاملة في الجزائر، وهذا ما زاد غرور الجنرال شال.[2]

كما اعتمد ديغول على أسلوب آخر لقمع الثورة وإجهاظها، لجأ إلى إخلاء مناطق العمليات من السكان وحشدهم في معسكرات محاطة بالأسلاك الشائكة وذلك لعزل جيش التحرير الوطني حرمانه من المساعدات الشعبية والتموين ومنع الفدائيين من التسلل إلى المراكز الفرنسية و بذلك للتخلص من الثوار ، لقد بلغ عدد المحتشدات حوالي 3426 محتشداً وهؤلاء المعتقلين أكثرهم من النساء والأطفال والشيوخ، معرضين لمختلف أنواع التعذيب والاضطهاد والجوع وتقلبات الطقس، والشعور بالإهانة والإصابة بالأمراض الخطيرة أمام مرأى ومسمع السلطات الفرنسية، التي لم تُحرك ساكناً، وكان هدفها هو إبادة الشعب الجزائري والإحتفاظ بالجزائر الفرنسية وبذلك بقي جيش التحرير الوطني يواجه لوحده العدو وبمعزل عن الشعب الذي مصدر قوته، كما دعم ديغول استراتيجيته بأمور جديدة في شكلها، قديمة من حيث هدفها المتمثلة في المشاريع والمبادرات الخادعة بهدف زعزعة الصفوف، وأن يظهر موقف جبهة التحرير بالموقف الضعيف وأن يحرجها أمام الرأي العام العالمي حيث أراد إظهار النزاعات والإنقسامات التي يعاني منها زعماء جبهة التحرير الوطني، إذ صرَّح أنَّ زعماء جبهة التحرير

[1] – أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص ص 164-188.

[2] – محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي...، المرجع السابق، ص 131.

الوطني مستعدين للدخول في المفاوضات ولكنهم يباشرونها وهذا راجع حسب تصريحها إلى عدم وجود ثقة وحدوث المنازعات والإنقسامات كما أقدم على عدَّة مبادرات أو مشاريع من أبرزها سِلم الشجعان.[1]

وقد صرَّح الجنرال ديغول في المؤتمر الذي انعقد في 23 أكتوبر 1958 بأنَّ على القادة الأبطال الذين يقودون المعارك المحلية، الإتصال بالقيادة العسكرية الفرنسية، وفي هذه الحالة فإنَّ هؤلاء المحاربين سوف يستقبلون استقبال الأبطال وهم حاملين العلم الأبيض. أنَّ بالنسبة للمنظمة التي توجه الثورة من الخارج فما على أعضائها إلاَّ الإتصال بالسفارة الفرنسية في تونس أو الرباط، هذه السفارة هي التي تضمن لهم الوصول إلى فِرنسا، وبالتالي تضمن لهم سلامتهم.[2]

وقد جاء ديغول بمشروع قسنطينة الذي أعلن عنه في 03 أكتوبر 1958 عندما زار الجزائر للمرة الثانية، حيث كان الهدف من هذا المشروع الاقتصادي هو فتح مجالات العمل أمام أكثر عدد من الجزائريين والتوسع في الخدمات العامة، فالأهداف الحقيقية لهذا المشروع هو القضاء على الثورة من خلال الإعتماد على المشاريع الإصلاحية، كذالك كان هدفه إيجاد طبقة أخرى من النخبة في المدن بإمكانها الوقوف في وجه الفلاحين، كما لجأ إلى سياسة تقرير المصير والإعتراف للشعب الجزائري بحقه في 16 سبتمبر 1959، وقد إحتوى هذا المشروع على عدَّة شروط:

- إيقاف القتال فوراً.

- توفير السلاح لمدة أربع سنوات، فالهدف من هذه المناورات فهو تغليط الرَّأي العام في الجزائر، أمَّا السياسة الديغولية، اعتمدت على أسلوب الدعاية المضادَّة لمواجهة سياسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.[3]

---

[1] – عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 70.

[2] – يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 111.

[3] – مصطفى طلاس، بسام العسلي: الثورة الجزائرية، دار طلاس، دمشق، ص 368.

المطلب الرابع: المواقف الدولية

عند إعلان المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 في جلسته بالقاهرة عن تشكيل أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس حتى بادرت العديد من الدول العربية إلى الإعتراف بها[1]، كما تتابعت الإعترافات من الدول الصديقة والمحبة للسلام والمساندة لحركات التحرر، وقد إختلفت هذه الإعترافات سواء بشرعيتها أو بتمثيلها للدولة الجزائرية[2]، وقد تمثلت هذه الإعترافات في:

1- موقف الدول العربية

منذإعلان عن تأسيسها توالت الإعترافات بها من قبل الدول العربية المساندة للقضية الجزائرية وكفاح الشعب الجزائري من أجل الحرية والإستقلال، ومن أوائل الدول العربية المُعترفة نجد: العراق، الذي يُعتبر أوَّل بلد عربي بادر بالإعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية، وكان ذلك في نفس اليوم الذي تمَّ فيه الإعلان عن تأسيسها حيث ما إن أنهى الرَّئيس فرحات عباس كلمته التي ألقاها أمام جمع غفير من الجمهور وعدد كبير من المصورين ومحرري الصحف بالقاهرة حتَّى نهض سفير العراق بالقاهرة ليعلن أنَّ الحكومة العراقية قد إعترفت على الفور بالحكومة المؤقتة الجزائرية.[3]

كذلك نجد الإعتراف المغربي والذي جاء على شكل بيان يحمل توقيع رئيس الوزراء ووزير الخارجية، حيث أرسل هذا البيان إلى الرئيس فرحات عباس يوم 22 سبتمبر 1958، وقد تضمَّن هذا البيان أنَّ مجلس الوزراء المجتمع برئاسة ملك مراكش قد قرَّر الإعتراف بالحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958، بالإضافة إلى تونس وليبيا اللتان إعترفتا بها.[4]

أمّا المملكة العربية السعودية فقد كان أوّل إعتراف لها بتاريخ 20 سبتمبر 1958، يأتي إعترافها الرسمي والعلني بالإستقلال الكامل في جويلية 1962[5].كذلك إعتراف المملكة الأردنية

---

[1] – عمر بوضربة: المرجع سابق، ص، 79،80.

[2] – مصطفى طلاس، بسام العسلي: المرجع السابق، ص 368.

[3] – محمد بجاوي: المصدر السابق، ص 158.

[4] – مصطفى طلاس، بسام العسلي: المرجع السابق، ص 372.

[5] – محمد بجاوي: المصدر السابق، ص 158.

الهاشمية التي قدَّمت عدَّة إعانات مالية للشعب الجزائري حيث إتصل القائد العام للقوات المسلحة الأردني، بمبعوث الحكومة المؤقتة بالأردن، وقدَّم له تحويلاً بمبلغ مالي قيمة ما تبرَّع به الضباط المنتسبون للجيش العربي. كما قام موظفو وعمال الدائرة كذلك بجمع التبرعات من أجل تقديمها للمواطنين الجزائريين[1].لقد حملت وثيقة الإعتراف الأردنية توقيع مجلس الوزراء، وممَّا جاء في هذه الوثيقة تمني هذا الأخير بإسمه وبالنيابة عن حكومته وشعبه أحرّ التمنيات بالخير والتوفيق للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

أمَّا السودان فقد إعترفت بها بتاريخ 22 سبتمبر 1958، عن طريق سفيرها بالقاهرة، كما تلقَّى رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إشعاراً من وزير الشؤون الخارجية اللبناني، يخبره فيه بتشرف لبنان بالإعتراف بها قانونيّاً[2]، كما إعترفت بها الجمهورية العربية المتحدة بعد الإعلان عن تأسيسها رغم إستيائها منها.[3]

يمكن إعتبار هذه الإعترافات التي حصلت عليها الحكومة المؤقتة الجزائرية تجسيداً للمساندة الكبيرة التي تقوم بها الدول العربية حكومات وشعوباً تُجاه الثورة الجزائرية، ونتيجة للنشاط الدبلوماسي الذي تقوم به عن طريق وقودها وممثليها في البلدان العربية.[4]

2- موقف الدول الشيوعية:

لقد أثبتت بعض دول الكتلة الشيوعية تضامنها الكبير مع الشعب الجزائري[5] منذ إندلاع الثورة التحريرية ليلة أول نوفمبر 1954، وقد وسعت أشكال هذا التضامن لتشمل المساعدات المادية والمعنوية، فلمَّا أعلن ميلاد الحكومة الجزائرية إعترفت بعض الدول هذه الكتلة بها، مثل الصين الشعبية يوم 22 سبتمبر 1958، ثمَّ كوريا الشمالية يوم 25 سبتمبر 1958، فالفيتنام الشمالي يوم 26 سبتمبر 1958، ولكن باقي الدول تأخرت في الإعلان عن الإعتراف

---

[1] – جريدة، المجاهد من الجيش الأردني إلى الجيش الجزائري، لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطنيين، عدد 40، ج1، 16 أفريل 1959، ص 15.

[2] –مصطفى طلاس، بسام العسلي: المرجع السابق، ص، ص 372، 373.

[3] – سعدا دحلب: المصدر السابق، ص 81.

[4] – عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 60.

[5] – محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي...، المرجع السابق، ص 118.

بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لحسابات سياسية وأغراض متعلقة أساساً بطبيعة العلاقات الدولية آنذاك، وسياسة الإتحاد السوفياتي في عهد الرئيس خروتشوف. الذي كان رأى بأنه ليس من اللائق مضايقة فرنسا الديغولية، وهذا في جهوده الرامية إلى تفكيك المعسكر الغربي من أجل إضعافه ومعلوم أنَّ دول المعسكر الإشتراكي كانت تعاني في هذه الحقبة من التبعية الإيديولوجية للاتحاد السوفياتي الذي أحكم قبضته على ما يعرف بدول الطوق الشيوعي بأوروبا.[1]

3- مواقف الدول الغربية:

إستقبلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية العديد من الرسائل والتي تهنئها فيها على هذا الإنجاز فبالإضافة إلى الدول العربية الشقيقة ودول الكتلة الشيوعية، نجد بقية العالم الثالث الأخرى التي منحت إعترافها بها، ومن هذه الدول نجد:

- أنغولا وذلك في يوم 28 سبتمبر ثمَّ غانا وغينيا يوم 10 جويلية 1959.[2]

حيث نجد أنَّ غينيا يوم 06 أوت 1959 قد إتخذت موقفاً في مؤتمر مونوروفيا أُستخلص منه أنّ هذه الدولة قد اعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في أواخر شهر سبتمبر 1958، وذلك من خلال تصريح رئيس الوفد الغيني الذي إعتبر أنَّ مسألة الإعتراف بالحكومة المؤقتة قد حلَّته هذه الحكومة التي كانت من بين الدول السباقة بالإعتراف بها، حيث أرسلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برقية الإعتراف يوم 30 سبتمبر 1958 وبالتالي فقد اعتبر هذا التاريخ، هو التاريخ الحقيقي لإعتراف غينيا بالحكومة المؤقتة الجزائرية[3]. ونفس الشيء حدث مع الطوغو حيث وجهت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 6 ماي 1960 برقية إلى رئيس الطوغو تهنئها وتعترف بحكومة الطوغو الجديدة، فما كان من رئيس هذه الدولة السابقة الذكر إلاّ الرد عليها ببرقية صدرت يوم 17 جوان 1960، حملت فيها الإعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة، كذلك دولة مالي التي أرسلت برقية يوم 18 فيفري 1961 إلى

---

[1] – نفسه، ص 119.

[2] – يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 71.

[3] – محمد بجاوي: المصدر السابق، ص 61.

الرئيس فرحات عباس تعترف بالحكومة المؤقتة كممثل وحيد للشعب الجزائري، كما عبّرت على أن تكون هناك علاقات دبلوماسية معها.[1]

في حين نجد أنَّ باقي الدول قد اختارت أن تراقب الأوضاع والتطورات مع أخذ الحيطة والحذر، أما أندونيسيا فقد اعترفت بها من خلال إصدارها لوثيقة من بين ما جاء فيها أنَّ الدوافع والأسباب التي جعلتها تعترف بها قد وردت في البيان الرسمي الذي أصدرته حكومة الجمهورية الأندونيسية في جلسة طارئة لمجلس الوزراء في 27 سبتمبر 1958، وأنَّ حكومة أندونيسيا ترحب بقيام الحكومة الجزائرية المؤقتة.[2]

4- موقف الدول الغربية والرأسمالية:

كما هو معروف فإنَّ جلّ الدول الغربية الرأسمالية كانت حليفة فرنسا، هذا السبب الذي جعل هذه الدول لا تعطي أية أهميَّة لما يحدث للشعب الجزائري ومعاناته اليومية من التصرفات اللاإنسانية المُمارسة من قبل السلطة الفرنسية، خاصة إنَّ الإستفتاء حول دستور الجمهورية لفرنسية الخامسة الذي كان مقررا يوم 26 سبتمبر 1958 في الجزائر غطَّى على الحدث وجعله خالياً من أية قيمة بالنسبة للدول الغربية.[3]

لقد اختلفت المساعدات التي قدمتها الدول الغربية الكبرى لفرنسا والتي كانت تزداد مع مرور السنوات، في حين إعتبرت فرنسا أنَّ حرب الجزائر هي حرب كل الدول الغربية بصفة عامَّة، وحرب الحلف الأطلسي[4] بصفة خاصة. ولذلك على جميع هذه الدول مساعدتها وتقديم الدعم والمساندة لها. لقد تمثلت المساعدة العسكرية التي تلقتها فرنسا في الحصول على الطائرات العمودية والأسلحة الخفيفة والذخيرة الحربية وأجهزة المخابرات من طرف أمريكا وألمانيا الغربية وغيرها، كما كان هناك مدربون يقيمون بالجزائر ويقدمون الخدمات العسكرية،

---

[1] – مصطفى طلاس، بسام العسلي: المرجع السابق، ص، ص 374، 376.

[2] – نفسه ، ص 378.

[3] – محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي...، المرجع السابق، ص 120.

[4] – أنشئ الحلف الأطلسي سنة 1949، وهو حلف رباعي حيث نصَّ على الدفاع المشترك ضد أي خطر شيوعي، وهو أحد أحلاف المعسكر الرأسمالي الغربي، تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتبر فرنسا من الأعضاء الفاعلين فيه، حيث ضمَّ هذا الحلف كلاً من: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بلجيكا، النرويج، البرتغال، إيسلندا، بريطانيا، كندا والدنمارك، كما إنضمَّت تركيا واليونان سنة 1952، ثمَّ ألمانيا الغربية سنة 1955. أنظر: عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 80.

وجل الطيارين الفرنسيين كانوا يتلقون تدريباتهم في ألمانيا، كما كانت هناك ناقلات الطائرات الإمريكية والتي وضعت تحت تصرف فرنسا في حربها ضد الجزائر، هناك نوع آخر من المساعدات التي تلقتها فرنسا وهو الدعم الدبلوماسي، حيث أنَ الحلف الأطلسي كان يساند موقف تواجد فرنسا في الجزائر في كل دورة في الأمم المتحدة.

أمَّا المساندة البريطانية لفرنسا فقد تمثلت في الجانب السياسي، واعتبرت أن إيجاد حل للقضية الجزائرية هو من شأن فرنسا وحدها، كما ساندت الحكومة الأمريكية جميع المشاريع التي جاء بها الجنرال ديغول، إلاَّ أنَّ هناك بعض الكتابات التي تعتبر أنَّ مواقف بعض هذه الدول تميزت بالحياد، حيث هناك من صرَّح كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا كانتا تلعبان دوراً مزدوجاً، فيما لم تعترفا بالحكومة المؤقتة كما أنَّهما لم تساندا أعمال فرنسا الإستعمارية في الجزائر [1].

[1] – أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص، ص 183، 184 .

الفصل الثالث

المبحث الأول: سقوط الجمهورية الرابعة ووصول إلى الحكم.

توالت سقوط الحكومات الفرنسية الواحدة والأخرى وهذا يعتبر من أكبر الأدلة على فشل فرنسا في قمع الثورة الجزائرية، حيث استطاعت الثورة التي إنطلقت من إمكانيات بسيطة ومحدودة، أن تحدث شرخاً كبيراً، داخل كيان الدولة الفرنسية في مختلف الميادين، إقتصاديا وسياسيا وعسكريّاً[1]. كانت الجمهورية الرابعة[2] ضعيفة بالمقارنة مع القوى الأخرى التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية[3]، وهذا راجع إلى الظروف التالية:

المطلب الأول: الظروف الاقتصادية

ونجد في المجال الاقتصادي ارتفاع النفقات الموجهة للجيش الفرنسي العامل بالجزائر، مما أدى بالسلب على النفقات الموجهة للجيش الفرنسي وتنمية ثروته ومداخيله واجهزته المتنوعة، وهذا ما هدَّد بدوره تقدم وازدهار الدولة الفرنسية[4]، مقارنة بالدولة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى فقدان المصانع والمؤسسات الفرنسية من اليد العاملة في الحرب بالجزائر، حيث قدرت قيمة المصروفات الفرنسية في تلك الفترة ما يقارب ملياري فرنك، الأمر الذي دفع بالحكومة الفرنسية إلى إضطراب من الخارج والرضوخ لشروط الإستدانة القاسية[5]. فكان من نتائج هذا الوضع الذي آلت إليه الحكومة الفرنسية، ضعفت إلتزاماتها تُجاه منظمة الحلف الأطلسي، ونظراً لوجود الغالبية من جيشها في الجزائر، مما أدى إلى شكوى شركائها بالحلف.

---

[1] – عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة،ج2 ، دار البعث، 1991، ص 129.

[2] – هي الحكومة الفرنسية بين 1946–195 تحت الدستور الجمهوري الرابع، تعتبر هذه الجمهورية استئناف للجمهورية الثالثة التي حكمت فرنسا قبل الحرب العالمية الثانية وعانت الكثير من المشاكل مثل الوزارات القصيرة المدى مما جعل التخطيط السياسي صعباً، لذلك قمت فرنسا بتعديل دستورها في 13 أكتوبر 1946.

[3] – صالح بالحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008.

[4] – محمد حربي: المصدر السابق، ص 175

[5] – نفسه، ص 176.

المطلب الثاني: الظروف السياسية

تقدمت حكومة "فيليكس غايار" بمشروع جديد لفرنسا والذي كان تحت إسم القانون الإطاري "Les lois cadrs" حيث نصَّ على أنَّ الجزائر جزء مكمل للجمهورية الفرنسية، نظراً لزحف الثورة الفرنسية وضغطها على الأحداث الداخلية والخارجية لفرنسا، فقد تزعزع مركز حكومة غايار، ولم ينفعه أي تهديد بإنسحاب فرنسا من الحلف، إذا لم تؤيدها بحربها في الجزائر وتهاوت في النهاية وسقطت في شهر أفريل 1958 دون أن تحقق أي شيء[1]، وما سرَّع عملية سقوط الجمهورية الرابعة، راجع إلى خيبة أمل كل من المعمرين والجيش الذي كان دافعاً أساسياً لبداية التصدع السياسي الفرنسي.[2]

أمَّا على الصعيد الخارجي وبالضبط مستعمرات فرنسا التي فقدت جُلَّ مستعمراتها من أجل الإحتفاظ بالجزائر، هذه الأخيرة التي كبَّدت العدو العديد من الخسائر على الصعيد السياسي، وبالرغم من كل المجهودات التي قام بها الجيش الفرنسي لقمع الثورة، إلاَّ أنَّه لم يحقق أي نصر، مما أدى إلى إحباط معنويات الفرنسيين في الجزائر، وأنَّهم كانوا يريدون تحقيق نصر بالجزائر يعوضهم عن الهزائم التي لحقت بهم من طرف النازيين، واستكملت هزيمتهم في "ديان بيان فو".وعن تفاقم الوضع الفرنسي أدى إلى سقوط وزارة فيليكس غايار في 15 أفريل 1958.[3]

المطلب الثالث: الظروف العسكرية

بالرغم من الحشود الهائلة من العساكر التي دفعت بها فرنسا من محاربة الثورة الجزائرية، حيث لم تفلح وعود الوزير المقيم "لا كوصت"[4]في التهدئة التيجعلته يصرح بأنَّه رغم

---

[1] – يحي بوعزيز: ثورات الجزائر...، المرجع السابق، ص 158.

[2] – محمد عباس: نصر بلا ثمن – الثورة الجزائرية، 1954–1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 271.

[3] – عبد الحميد السقاي: من بطولات جيش التحرير الوطني، مجلة أول نوفمبر، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين، عدد 63، 1983، ص 21.

[4] – الوالي العام الفرنسي بالجزائر، عين في منصبه عاقبة جاك سوستيل في مطلع 1956 شغل منصب وزير في عدَّة مرات في ظل الجمهورية الرابعة. أنظر: يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، 2004، ص 235.

جرائم المضليين خلال ما عرف بمعركة الجزائر والتي لم يدخر فيها كل من "ماسو"[1]و"سالان"[2] جهداً بالبطش والتنكيل ولا حتى خطوط الموت، كل هذا لم يوقف زحف الثورة الماردة على الغاصبين[3]. بل كان هذا دافعاً قويا في اشتداد لهيب الثورة وبشكل سريع ومرعب.[4]

حيث عاشت هذه الفترة تدهوراً في وضع الجيش الفرنسي، فهو يرى الثورة تتطور وفي المقابل برز جيش التحرير الوطني كقوة منظمة ومنسقة تنسيقاً حديثاً، وذلك للتطور السريع الذي عرفته الثورة كقوة ابتداءً من 20 أوت 1955 إلى مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، الذي خلق دولة داخل دولة، إلتفت حولها الجماهير في إجماع كامل، وهذا ما جعل الجيش الفرنسي والمعمرين يعيشون في شبه عزلة داخل الجزائر.[5]

المطلب الرابع: حركة التمرد 13 ماي 1958 ووصول ديغول إلى الحكم

كانت بوادر هذا التمرد والعصيان منذ مطلع سنة 1958، وعملت الحكومة الفرنسية جهدها للوقوف في وجه الداعين له من العسكريين والمدنيين، تارة بإرضائهم وأخرى بتمييع خططهم كسباً للوقت حيث كانت حكومة "فيليكس غايار" في هذه الآونة تتأرجح بين ضغوط مصاصي الدماء وجبروت الثورة، ورغم مساعيها في محاولت الثبات والصمود إلاَّ أنَّها باءت بالسقوط كسابقيها[6]، وحتى حكومة "فليمان" التي خلَّفتها لم تستطع أن تنقذ الموقف أيضاً، والتي قامت بأخذ محاولة لتشكيل حكومة جديدة، وذلك في 08 ماي 1958، ولكنه لم ينجح

---

[1] – عسكري فرنسي قائد للقوات العسكرية الفرنسية بالجزائر، شارك في تمرد 13 ماي 1958، كان وراء إعتماد التعذيب كطريقة وحيدة للحد من نشاط مناضلي جبهة التحرير الوني، من المعارضين السياسيين لتقرير المصير. أنظر: يحي بوعزيز: موضوعات ....،المرجع السابق، ص 236.

[2] – ولد في فرنسا 05 سبتمبر 1905، مندوب عام في الحكومة بالجزائر، بداية من 1958 في تولي السلطات المدنيين إضافة إلى السلطات العسكرية التي كان يمارسها بصفة قائد، أعلى للجيش الفرنسي بالجزائر.أنظر: جمال قندل: المرجع السابق، ص 84.

[3] – عمار قليل: المصدر السابق، ص 130.

[4] – يحي وعزيز: موضوعات...، المرجع السابق: ص 219.

[5] – محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، 189.

[6] – يحي وعزيز: ثورات الجزائر....، المرجع السابق: ص 288.

بسبب المتطرفين الفرنسيين من مدنيين وعسكريين في الجزائر ولا ويقبلون به. فأصبحت الجزائر تعيش في فراغ سياسي وبعد انسحاب لاكوسن من الجزائر 08 ماي 1958.[1]

وجاءت دعوة لاكوست إلى مظاهرة يوم 13 ماي التي كانت ذريعتها الرد على إعلان الجبهة في تونس من إعدام ثلاثة من السجناء العسكريين الفرنسيين، انقاماً من إعدام شجناء فدائيين في الجزائر، وقد تمَّ اختيار 13 ماي 1958 لأنَّه اليوم الذي كان محدداً لتصويت الجمعية الفرنسية على رئيس الحكومة الجديدة بيتر فيدلمان[2] الذي عينه رئيس الجمهورية "روني كوتيه" يوم 09 ماي 1958 بعد فشل سابقيه ورفض لأنَّه كان قد تحدَّث "بلهجة معتدلة" من المفاوضات مع الجبهة كانت الخطّة مدبرة متمثلة في تنظيم مظاهرة ضخمة يؤطرها الجيش بوحدات المصاليين، وتنطلق هذه المظاهرة بتجاوز الجمهور لقوات الأمن لمحاصرة مبنى الحكومة العامة ويستولي عليها مطالباً بحكومة "خلاص وطني" وفي حالة عدم الإستجابة لمطالبة لتشكيل "لجنة إنقاض عامة"، وتثور الجزائر الأوروبية ضد الجزائر.[3]

حيث قام المستوطنون الغاضبون بمظاهرات صاخبة بمدينة الجزائر 13 ماي 1958، واتجهوا إلى قصر الحكومة حيث تعاقب على منصه الخطابة عمداً من زعمائه الذين تحدثوا عن تردي الأوضاع في البلاد محملين حكوماتهم المسؤولية، ومتهمينهم بالغش والتردد والضعف في مواجهة الثورة الجزائرية.[4]

ونادوا بالشعارات في الجزائر الفرنسية والتأخير بين الفرنسين والجزائريين، ثمَّ احتزلوا دار الحكومة – مقر الحاكم العام– وأعلنوا عن تأليف لجان إنقاض عام في كل مدينة، وسرعان ما إنضم إليهم الجيش العام في الجزائر في المقدمة الجنرال "سالان" والجنرال "ماسو"، ثم إمتدت هذه الحركة إلى جزيرة "كورسيكا" حيث حصلت فيها، وحدات المظليين وأقامت فيها لجنة إنقاذ

---

[1] – محمد عباس: نصر بلا ثمن، المرجع سابق، ص 271.

[2] – كان من الحركة الجمهورية الشعبية الفرنسية كان مؤيد من التفاوض مع الجبهة، فثار ضده الأوروبيين، وأخذوا يعدون للثورة ضد النظام الفرنسي. أنظر: حركة 13 ماي أسبابها ونتائجها، مجلة أول نوفمبر، المرجع السابق، ص 30.

[3] – صالح بالحاج: تاريخ الثورة الجزائر، المرجع السابق، ص 84–85.

[4] – أحمد مسعود سيد علي: تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيمياً 1960–1961، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2001–2002، ص 31.

عام[1]. وإضطرب الأمر في فرسا، وكانت الحركة تطالب بحكومة قوية نستطيع ضبط الأمور بالجزائر، وتهدئتها بإرجاع الأمن إلى ربوعها وقد نصب قادة الجيش الفرنسي حكام المباشرين بالجزائر، لهم حق التمرد دون الرجوع إلى الإدارة الفرنسية، سواء في الجزائر أو بفرنسا وقد أطلق المستوطنين الذي يتمثل في رفع التآخي بين الأوروبيين والجزائريين[2].

ومن هنا جاءت فكرة إشراك المسلمين في الحركة ليثبتوا أنَّها ليست مع منع أقلية معزولة، فأخذوا يعدون العدَّة لذلك فأرغموا فيها سكان القصبة على الخروج والمسير بإتجاه الحكومة العامة وسط حراسة مشدَدة، أعطيت لهم لافتات أعدَّها الجيش الفرنسي وكتب عليها شعارات من نوع "إنَّها الثورة، كلنا سواسية، كلنا فرنسيون، الأفلان إنتهى"، وكان ذلك ما سميت بمظاهرات التآخي[3]، الذي لم يكن موجوداً منذ أن وطئت قوات الإحتلال الجزائر، لكن الشعور بالخطر من قبل المستوطنين جعلهم يبحثون عن أُخُوَّة مزعومة، يستعملونها كغطاء لنوايا شريرة تهدف إلى فصل الجزائر ن فرنسا، على خط شبيه بخط خنوب إفريقيا العنصري البغيض.[4]

وهذه الحركة كان يقف وراءها جماعتان:

في باريس كانت الجماعة الديغولية حول أوليفييه فيشار و بشان والماس، ليون دالباك وميشال دوبرييه، وجاك سوستيل، أما في المدينة وكانت مجموعة السبعة التي يحركها بيار ليقاردرئيس إتحاد طلبة الجزائر، ويحيد به مجموعة منهم مارطال كرسان والدكتور لوفير لورتان وهذه المجموعة كانت تسعى للحفاظ على الوجود الإستعماري في الجزائر.[5]

ومن الأسباب التي أدَت إلى قيام إنقلاب 13 ماي 1958 ما يلي:

1- فقدان الجيش الفرنسي بثقته في النظام القائم ورغبته الشديدة فب أحداث تغيير جذري مما أخذته الثورة الجزائرية.

---

[1] – صالح بالحاج: المرجع السابق، ص 88.

[2] – عمار قليل: المصدر السابق، ص 135.

[3] – صالح بالحاج: المرجع السابق، ص 90.

[4] – عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 288.

[5] – رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 187.

2- فقدان حكومات الجمهورية الفرنسية الرابعة لإستقلال والحرية في عملها وعجزها عن حل مشكل الجزائر والتي صارت الواحدة منها تسقط تلو الأخرى.[1]

3- الخلافة الحادة بين مختلف فرق الجيش الفرنسي في الجزائر، لا سيما المظليين والمشات مما أدَّى إلى تفاقم السخط ضد القيادة العامة للجيش الفرنسي داخل الجزائر وعجزها إخماد الثورة الجزائرية.[2]

4- رغبة المعمرين الأوروبيين في الإحتفاظ بالجزائر وإبقائها فرنسية حتى وان إضطروا إلى إنشاء دولة شبه مستقلة تكون منفصلة عن فرنسا، لتضح الحكومة الفرنسية أمام الأمر الواقع، وبذلك تمنع الإعتراف بالثورة الجزائرية.

5- انقسام الرأي العام الفرنسي بشأن الجزائر لدى المفكرين وأصحاب الرأي من اليسار إلى اليمين.

6- الصدى الذي أحدثته الثورة الجزائرية بين دواليب الحكم في الجمهورية الرابعة، بعد اربع سنوات من إنطلاقها وفي جميع هياكلها السياسية والإقتصادية والعسكرية.[3]

7- تراجع هيبة فرنسا الدبلوماسية في الخارج بفعل ممارسات القمع ضد المدنيين ومختلف شرائح الشعب، وما يقابله من تزايد دعم الرأي العام العالمي لجبهة التحرير الوطني والثورة الجزائرية.[4]

نتائج التمرد:

- من نتائج التمرد خروج الكولون في مظاهرات طالبوا بتطبيق مبادئ النخب الجزائرية في الثلاثينيات.

- عودة الجنرال ديغول إلى الحكم غداة إنقلاب 13 ماي 1958 بعد خمس سنوات من التقاعد السياسي إثر الانسحاب الإحترازي ابتداءً من 1953.[1]

---

[1] - عبد الكامل جويبة: الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1958، دار الواحة للكتاب، الجزائر، 2012، ص 230.

[2] - علي كافي: المصدر السابق، ص 230.

[3] - عبد الكامل جويبة: المرجع السابق، ص 232.

[4] - نفسه، ص 233.

– كان هذا التمرد هو محاولة من ديغول لإنقاذ فرنسا مرة أخرى بعد أن قاد مقاومة ضد الألمان، حيث كانت فرنسا في ذلك الوقت بحاجة ماسة إلى رئيس يتميز بالمكر والخداع، وكانت هذه الحركة تهدف إلى الإدماج التام بين فرنسا والوقوف دون قيام الحكومة الفرنسية بالمفاوضات مع رجال الثورة الجزائرية.[2]

– تسلم ديغول الحكم في 01 جوان 1958 حيث صوتت الجمعية الوطنية على سلطته الذي طلب منها صلاحيات إستثنائية ليحكم بها البلاد مدة 06 أشهر، ثم قدم بعد ذلك برنامج إصلاحي وصادقت عليه الجمعية الوطنية، وكان ذلك دافعاً قويّاً لرئاسة الدولة واستقالة "روني كوتييه" بتاريخ 03 جوان 1958.

وصول ديغول إلى الحكم وقيام الجمهورية الخامسة

كان ديغول عازماً منذ طويل أنَّه سيعود إلى السلطة، لكنَّه لم يشارك في صنع الأحداث التي أعادته غليها، فقد أكَّد في مذكراته أنَّه لم تكن له يد فيها بقوله: "لم تفاجئني الأزمة التي انفجرت في 13 ماي أبداً، لكني لم أكن قد تخلت فيها بأيَّة صورة من الصور، ولم تكن لي أيَّة إتصالات مع أي عنصر في مكان حدوثها، ولا مع وزير في باريس"[3]. ومن هنا نستنتج أنَّ شخصية ديغول ليست شخصية حديثة العهد بالساحة السياسية الفرنسية، فقد إنعكست رؤيته الفلسفية على السياسة التي طبقها في الجزائر، فقد كان لنضال ديغول من أجل حرية فرنسا فلسفة خاصَّة جدَّاً[4]، نستخلص من عباراته الشهيرة والتي تقول: "... طِوال حياتي كوَّنتُ لنفسي فكرة خاصَّة عن فرنسا، إستوحيتها من العاطفة والعقل في آنٍ واحد، فالجانب العاطفي الداخلي صوَّر لفرنسا مثل: أميرة الروايات أو السيدة العذراء في اللوحات الجدرانية، وكأنَّها معدَّة لمَصير سامي إستثنائي يُخيَّل إليَّ غريزيّاً أنَّ العناية الإلاهيَّة خلقتها من أجل إنتصارات كاملة لمصائب ونكبات نموذجيَّة... ففِرنسا لا يمكن أن تكون فِرنسا دون العظمة...".

---

[1] – محمد عباس: المصدر السابق، ص 621.

[2] – محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص 165.

[3] – عمار قليل: المصدر السابق، ص 135.

[4] – صالح بالحاج: المرجع السابق، ص ، ص 92،93.

وفي ضلّ التوترات والأحداث المتوترة جدّاً، جرت مقابلة بين فليملان وديغول يطلب من الأخير الذي قال لرئيس الحكومة المرفوض أنَّه مستعد للقيام بما هو ضروري، بقي فليملان مُتردداً وطلب من ديغول أنَّه سيوجه نداءً إلى الجيش ليوقف التمرد، فقال له أنَّه لا فائدة من ذلك إن لم أُعلن في نفس الوقت نفسه أنني سأتولى السلطة، ففي ليلة 27-28 ماي، أصدر ديغول بياناً قال فيه: لقد شرعت في العملية القانونية الضرورية لإقامة حكومة جمهورية... وكلّ عمل يخل بالأمن العام لن أوافق عليه[1]. ونظراًللأزمة السياسية الحادَّة المتعفنة، فقد قبل البرلمان بسهولة تولي الجنرال ديغول رئاسة الحكومة مع منح سلطات إستثنائية خاصَّة بناءً على طلبه حيث أدلى بتصريح جاء فيه: "لقد شرعتُ في المسار النظامي بإقامة حكومة قادرة على ضمان وحدة البلاد واستقلالها، وفي هذه الظروف لا يمكن أن أزكي من أي مكان، ي عمل يمسُّ بالأمن العام في إشارة واضحة إلى عسكر الجزائر"[2]. وعندما تأكَّد المستوطنون الوروبيون وقادة تمرد 13 ماي من الجيش بأنَّ ديغول لا يسير في ركابهم، ولن يصبح أداة طيعة في أيديهم كما كانوا يظنون، حاولوا تنظيم إنقلاب جديد ضده. وللإطاحة به قبل أن يُحكِمَ نفوذه وسيطرته على الأوضاع، لكنَّه فوَّت عليه الفرصة، وأفشل خططهم، ذلك بإشتراطه موافقة الجمعية الوطنية الفرنسية على توليه السلطات الإستثنائية، حتى يُدعِّم مركزه ولا يبقى تحت رحمة أولائكالعلاة اللذين كانوا السبب في مجيئه إلى الحكم، وبمجيئ ديغول إلى الحكم وإعتلائه السلطة، أشار إلى قضية الجزائر قائلاً: "الإستقلال غير مقبول، وغير قابل للتفكير فيه"، وقد أدرك الكثير من المفكرين الفرنسيين ورجال السياسية نزعته نحو الدكتاتورية والحكم المطلق من جهة، ومن جهة أخرى خِشيتهم على فرنسا نفسها، أو بعبارة أصح، على الديمقراطية الفرنسية لأنَّ هذا الأخير ما إن وصل إلى السلطة حتى عمد إلى صياغة دستور على مقاسه، بمنح

[1] – صالح بالحاج: المرجع السابق، ص 94.

[2] – محمد عباس: في كواليس التاريخ ديغول والجزائر (أحداث، قضايا، شهادات)، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 221.

رئيس الجمهورية سلطات واسعة، وتهميش دور البرلمان. ويرى في الأحزاب السياسية عناصر تفرقة وتشتت.[1]

وبعد المصادقة على الدستور الجديد ونجاحه، يكون ديغول قد أنشأ الجمهورية الفرنسية الخامسة[2]، والذي إعتنى فيها سيادة رئاسة الجمهورية وخاطب الشعب الفرنسي في 28 ديسمبر 1958، وتعهد بإعادة الهدوء وكذا الرخاء الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية في فرنسا والجزائر، وطان مستوطنو الجدزائر أكثر فرحاً بعودة الجنرال ديغول لأنهم كانوا يشعرون بأنه بإمكانه تخليصهم من كابوس الثورة الجزائرية، خصوصاً أنَّ ديغول وصل إلى الحكم على هذا الأساس.

ومنذ أوَّل لحظة تولَّى فيها ديغول الحكم وهو دائم التفكير في القضاء على الثورة، وذلك من خلال تجربته عدَّة مخططات إصلاحية حربية منها إرضاء الجزائريين بمشاريع إقتصادية واجتماعية وهمية للتخلي عن مساندة الثورة، وفي نفس الوقت الضغط على الثوار بكل ما لديه من قوة والقضاء عيها في أسرع وقت ممكن.[3]

[1] – محمد تقية: الثورة الجزائرية ،المصدر،الرمز والمال،دار القصبة للنشر،الجزائر2010 ،ص 159.

[2] – الدستور الجمهوري الفرنسي الحالي الذي وضع فيه التنفيذ في 15 أكتوبر 1958، نشأت الجمهورية الفرنسية الخامسة على أنقاض الجمهورية الفرنسية الرابعة، مستبدلة الحكومة البرلمانية بنظام نصف رئاسي.

[3] – محمد عباس: المصدر السابق، ص 224.

المبحث الثاني: سياسة ديغول إتجاه نشاط الثورة

المطلب الأول: سِلم الشجعان 23 أكتوبر 1958

في 23 أكتوبر 1958 أعلن ديغول في ندوته الصحفية عن أول مبادرة سياسية منذ توليه للسلطة من أجل حل المشكل الجزائري، عن طريق حما يسمَّى بـ"سِلم الشجعان" الذي تمثل مضمونه في دعوة جيش التحرير الوطني إلى إلقاء السلاح والسلاح وتسليم أنفسهم إلى أقرب مركز للجيش أو الدرك أو الشرطة ودعوة القيادة السياسية بالخارج ما أسماه "المنظمة الخارجية" للتوجه إلى باريس لتصفية إنهاء الحوادث، وبالتالي مطالبة الثوار بالإستسلام أحدهما عسكري على الأرض الجزائرية لجعله استسلاما رسميّاً رسميّاً لتسوية القضية الجزائرية بواسطة الانتخابات التي يعتزم إجراوها في 28 نوفمبر 1958 عن طريق التافاوض، أمَّا الآخر سياسي في باريس، ومن خلال ما سبق يتضح أنَّ الهدف الذي سطر من أجله يتمثل في القضاء على الثورة وزرع الخلافات والإنقسامات بين قياداته.[1]

كما رفض التفاوض مع المسجونين الخمسة بباريس، بدعوى أن عروض فرنسا التفاوضية موجهة إلى اللذين كافحوا في الجبال وليس إلى اللذين هم خارج المعركة.[2]

أهداف سلم الشجعان

من خلال ما سبق

تتضح الأهداف الماكرة لسلم الشجعان فيما يلي:

– العمل على إضعاف جبهة التحرير الوطني وتمهيداً للقضاء على الثورة الجزائرية وذلك بزرع الخلافات والإنقسامات بين قياداتها من إمتداح "بطولة العسكريين" ودعوة المنظمة الخارجية السياسيين الإستسلام الرسمي، وهو بذلك يعني الحكومة المؤقتة لكن دون أن يذكرها بالإسم لأنَّه لا يعترف بها

– إفراغ الثورة من محتواها وإظهارها إلى العالم على أنَّها ثورة جياع وتمزيق صفِّها.[3]

---

[1] – عمر بوضربة: المرجع السابق، ص ، ص 88، 89.

[2] – يحي بوعزيز: ثورات...،المرجع السابق، ص 289.

[3] – عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 574.

– الحرص على الخيار السلمي الذي نعود إليه الجمهورية الفرنسية الخامسة عن شرط في أحد بنوده، يكون هذا السلم لمدة أربع سنوات وألاَّ تتجاوز عدد الضحايا في الإشتباكات 200 قتيل، كما طلب من المجاهدين أن يسلموا أسلحتهم وأن يعودوا إلى منازلهم وأعمالهم آمنين لم الحرية الرجوع وسلامتهم.

– إطراء فرنسا للجزائريين وتغليط المغفلين منهم ليعودوا إليها طامعين وراكعين، وعندئذ تسلط عليهم الذل والأشغال الشاقة ولا تبالي مثلما مانت تفعل سابقاً.[1]

– زرع بذور الإحباط والروح الإنهزامية في صفوف جيش التحرير الوطني، وزرع الخلافات في صفوف الثورة داخليا وخارجيا، وإضعاف موقفهم أمام الرأي العام العالمي، وما سيكون له في المستقبل من آثار سيئة على معنويات المجاهدين.[2]

ولهذا يتضح جليّاً أنَّ هذا المشروع لا يُخرج في صميمه عن مطالب المستوطنين ولا يتعدَّى أن يكون تكراراً لثلاثية "غي موليه"[3]، (وقف القتال، الإنتخابات ثم المفاوضات)، وإنَّ أهم هدف لهذا المشروع هو القضاء على للثورة.[4]

المطلب الثاني: مبدأ تقرير المصير

إنَّ النضال البطولي للشعب الجزائري والضغط المتزايد على العدو، ألزم الجنرال ديغول بإقتراح إجراء ملموس لحل القضية الجزائرية. التي أصبحت تُكلف فرنسا أكثر فأكثر وتهدد كيانها ووحدتها لترابية، هذا الأخير الذي إقترح بعدم إمكانية التغلب على الثورة والقضاء عليها عسكريّاً، لذلك أعلن مشروعاً جديداً لحل المسألة الجزائرية، حيث ألقي في ليلة 16 سبتمبر 1959 على الساعة الثامنة خطاباً خلال نشرة الأخبار المتلفزة[5]، أعلن عن هذا المشروع بإعطاء الشعب الجزائري تقرير مصيره، قائلا: "إنّي أعتقد أنَّه من الضروري أن نعلن منذ اليوم

---

[1] – عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 194.

[2] – صالح بالحاج: المرجع السابق، ص 116.

[3] – سياسي فرنسي (1905–1975) رئيس الحكومة الفرنسية ما بين 1956–مارس 1957، والأمين العام (SIFO) ما بين 1946–1956. أنظر:الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية1954–1958،غرناطة للنشر، الجزائر 2009 ،ص 252.

[4] – عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 88.

[5] – محمد عباس: المصدر السابق، ص 125.

إلى تقرير المصير، أنّي بإسم فرنسا والجمهورية أيضاً ونظراً للسلطات التي يخولها لي الدستور في استشارة المواطنين أن يعبروا عن ما يريدونه في نهاية الأمر..."[1]

وقد أعلن أيضا في هذا التاريخ عن تفاصيل مشروعه الخاص:

– إيقاف القتال.

– توفير السلام لمدة أربع سنوات، وفي هذه السنوات يتم إجراء الإستفتاء.[2]

أهداف ودوافع حق تقرير المصير

إنّ المتأمل لبيان ديغول لحق الجزائريين في تقرير مصيرهم للوهلة الأولى، يراه حلاً مقبولاً وموقف مشرف لفرنسا، لكن حينما يطّلع على تفاصيله يجده عبارة عن قنبلة موقوتة في طريق الشعب الجزائري لم تفتأ أن تنفجر وتهلك الحرث والنسل، ونرى بأنّه مليء بالمراوغات التي إتبعها ديغول إعتقاداً أنّه سيقنع أولئك الأغبياء امغفلون حسب زعمه. وكذالك هدف هذا التصريح هو خلق مشكلة عنصرية طائفية في الجزائر، زيادة عن مشكلة المستوطنين الأوروبيين، وذلك بتقسيم سكانها إلى جاليات متعددة.[3]

عندما أعلن الجنرال ديغول عن نيته في تمكين الجزائريين من حقهم في تقرير المصير كان في ذهنه أنَّ هذا العمل يتطلَّب على الأقل 04 سنوات من التحضير، يواصل خلالها مساعيه تُجاه الرأي العام الفرنسي وجيش الإحتلال، لحملهما على تقبل المصير، وفي إتجاه النخبة الجزائرية يأمل إبراز "قوَّة ثالثة" توازن جبهة التحرير، ولربح الوقت، كان لابدَّ من المناورة.[4]

فعملية تقرير المصير كانت موضوعة وراء أفخاخ متعددة، فالجنرال ديغول كان يهدف من وراء مشروعه هدفين:

الهدف الأول:

[1] – صلاح فركوس: المرجع السابق، ص ،269،270.

[2] – بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر –إتفاقيات إيفيان–، ترجمة: لحسن زغداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 17.

[3] – يحي بوعزيز: ثورات...، المرجع السابق، ص 286.

[4] – محمد عباس: المصدر السابق، ص 234.

– في حالة عدم إمكانية التفاوض، إقامة حكومة مؤقتة بالجزائر من نواب وعملاء مخلصين لفرنسا، وقد تذهب معها باريس إلى حد الإعتراف بوقف القتال دون قيد أو شرط والإستقلال الكامل للجزائر.

– في حالة التفاوض: التفاوض حول مائدة مستديرة تساهم فيها الحكومة الجزائرية إزاء ممثلين حزبيين، ويعتبر ديغول النواب أهم طرف من أطراف المائدة المستديرة.[1]

الهدف الثاني:

على الصعيد الدولي، بان تحل المشكلة الجزائرية حلا سلميّاً، فهو أراد أن يثبت بأنَّ هذا القرار قد نفذ بتطبيقه لمبدأ تقرير المصير.[2]

[1] – محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص 252.

[2] – نفسه، ص 220.

المبحث الثالث: ردود فعل حول السياسة الفرنسية

المطلب الأول: مؤتمر طنجة:

دعا زعيم الحركة الوطنية المغربية علال الفاسي رئيس حزب الإستقلال المغربي إلى عقد مؤتمر يضم الأحزاب الوطنية التحريرية في الشمال الإفريقي، فإلى جانب حزبه كان كل من الحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية. قصد العمل على توحيد المغرب العربي وتسطير الخطوط العريضة بغرض إنشاء تجمع جهوي.[1]

وبحلول شهر أفريل 1958 كانت الاتصالات والمشاورات بين الحركات الثلاثة قد أسفرت على إتفاق عقد مؤتمر، وهو الذي عرف بندوة طنجة، وبعد أن تم الاتفاق على تحديد التاريخ والمكان، أصدر ممثلو حزب الإستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي بلاغاً مشتركاُ جاء فيه ما يلي: أنَّ ممثلي الحزبين نظروا في إبراز وحدة المغرب العربي من طور الفكرة النظرية إلى الطور الواقعي التطبيقي، وسجَّلوا وحدة نظرهم في المشاكل بالشمال الإفريقي وعلى رأسها ضرورة إستقلال الجزائر.[2]

وقد بدأت اللجنة التحضيرية للمؤتمر أعمالها بمدينة الرباط يوم 25 أفريل بعد أن وصل السيد فرحات عباس والباهي لدغم إلى المغرب، لتنطلق أشغال المؤتمر رسميّاً من اليوم 27 حتى 30 أفريل 1958 بقصر الماريشال الملكي بمدينة طنجة المغربية برئاسة علال الفاسي.[3]

المطلب الثاني: معاهدة مولان بفرنسا 25-29 جوان 1960

في 14 جوان 1960 ألقى الجنرال ديغول خطاباً أعلن فيه عن إستعداد فرنساٌ تقبل أي وفد جزائري ترسله الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بقصد التفاوض مع الحكومة الفرنسية لمناقشة وقف المعارك ومصير السلاح والمقاتلين[4]، ونتيجة لذلك قررت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إرسال وفد برئاسة فرحات عباس للقاء الجنرال ديغول، ولهذا الغرض أرسلت مبعوثين هما: أحمد بن يحي وأحمد بومنجل (مسؤول الإعلام بالحكومة المؤقتة) إلى

---

[1] – مريم الصغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1957-1962، دار الحكمة للنشر والتوزيع، 2009، ص 160.

[2] – محمد بجاوي: المصدر السابق، ص 171.

[3] – نفسه ص 175.

[4] – عمار بوحوش، المرجع السابق: ص 522.

باريس لتنظيم الرحلة[1]. لكن المبعوثين تفاجآ بتوجيههما إلى مدينة مولان، حيث وضع في حالة تشبه الإعتقال، فلم يكن في وسعهم الإتصال بالصحافة ولا إستقبال الزوار[2]. وتفاجأ أيضاً المبعوثين بالموقف الفرنسي خلال المحادثات التي دامت 25- 29 جوان 1960 الذي تمثل في آن فرنسا وهي وحدها التي تقرر الحل وما على الجزائريين إلاَّ أن يقبلوا، كما حدد الطرف الفرنسي شروط اللقاء والتفاوض بكيفية إنفرادية وهذا ما رفضه ممثلا الحكومة الجزائرية، وكانت فرنسا تريد من محادثات مولان معرفة موقف الثورة ومدى صلابتها وتمسكها بمبادئها.[3]

المطلب الثالث: مفاوضات إيفيان الأولى 20 ماي – 13 جوان 1961

أخبرت فرنسا أنّها مستعدة لفتح المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري تبقى فيها المناقشات حول الصحراء مفتوحة، مما جعل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تشرع في مفاوضات رسمية وبتاريخ 30 مارس 1961 أعلنتا في آن واحد كل من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في تونس والحكومة الفرنسية في باريس بداية المفاوضات في 07 أفريل 1961، لكن وزير الدولة المكلف بالجزائر صرَّح في اليوم التالي في ندوة صحفية في وهران أنّ المفاوضات ستجري أيضاً مع الحركة الوطنية الجزائرية، لكن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائري أصدرت بياناً ترفض فيه الموقف الفرنسي، وعدم حضورها إلى إيفيان 07 أفريل 1961.[4]

لكن بعد محاولت الجنرالات الأربعة[5] الإطاحة بحكم ديغول بإنقلاب عسكري أحس ديغول بخطر الحرب الأهلية نفسها، فأخبر الحكومة المؤقتة الجزائرية أنَّه على إستعداد لفتح المفاوضات في 20 ماي 1961 في إيفيان[6]، وتألف الوفد الجزائري من كريم بالقاسم، سعد دحلب، أحمد بومنجل، الرائدين أحمد قايد وعلي منجلي، الطيب بو الحروف، محمد بن يحي

---

[1] – رضا مالك: الجزائر في إيفيان (المفاوضات السرية 1956- 1962)، ترجمة: فارس غصوب، دار الفارابي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص 87.

[2] – عمار ملاح: المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية 19 مارس – سبتمبر 1962، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص 73.

[3] – أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص 264.

[4] – بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 20.

[5] – هم: الجنرال شال، الجنرال سالان، الجنرال جوهر والجنرال زيلير.

[6] – عمار ملاح: المصدر السابق، ص 76.

ورضا مالك المتحدث الرسمي باسم الوفد، وتشكل الوفد الفرنسي من لويس جوكس (وزير الدولة المكلف بالجزائر).[1]

وبعد إفتتاح جلسة المفاوضات أعلن لويس جوكس مجموعة من القرارات الإنفرادية منها: وقف العمليات الهجومية لمدَّة شهر لكن الوفد الجزائري رد على هذا القرار برفضه للهدنة وبتفضيله محادثات في صلب المسألة المطروحة، كما طالب الوفد الجزائري بإعتبار الصحراء جزء لا يتجزأ من التراب الوطني، وإطلاق سراح المسؤولين المعتقلين بفرنسا. ودامت المفاوضات من 20 ماي إلى 13 جوان 1961، لكن قرر الوفدان أن يفترقا للتفكير لأنَّ المواقف متعارضة، وترك الوفدان في سويسرا خلية الإتصال بينهما، سعد دحلب من الجانب الجزائري وبورنو دولوس من الجانب الفرنسي.[2]

مفاوضات إيفيان الثانية:

في يوم 05 مارس 1962 صدر بيان في باريس وتونس في آن واحد يؤكد للعالم أنَّ وفد الحكومة الفرنسية ووفد عن الحكومة المؤقتة الجزائرية سيلتقيان بمدينة إيفيان يوم 07 مارس 1962، بإجراء مفاوضات رسمية وعلنية بينهما، وفي يوم 18 مارس 1962 توصل الجانبان إلى إتفاق نهائي[3]. وتمَّ الاتفاق على وقف إطلاق النار، على إثر ذلك تتوقف عل العمليات العسكرية والعمليات الخاصة بالدفاع، والمقاومة المسلحة على كل التراب الوطني، بداية من 19 مارس، وأنَّ تلك الضمانات الخاصَّة بإجراء تقرير المصير وتنظيم فترة إنتقالية في الجزائر من طرف السلطات العامة تمَّ تحديدها بإتفاق مشترك، فنصَّت الإتفاقية على ما يلي:

- إطلاق سراح المساجين السياسيين خلال 20 يوماً من إتفاقية وقف إطلاق النار.
- إنسحاب الجيش الفرنسي من الجزائر بعد إجراء الإستفاء الخاص بتقرير المصير.
- تشرف على إعداد الإنتخابات الخاصة بتقرير المصير الهيئة التنفيذية التي تتشكل من 09 مسلمين و3 أوروبيين وتبقى في السلطة لغاية يوم إجراء الإنتخابات الخاصة بتقرير المصير.
- يجرى الإستفتاء في جميع ولايات القطر الجزائري التي يبلغ عددها 16 ولاية.

---

[1] – بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 24.

[2] – بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954، دار النعمان للنشر، الجزائر، 2012، ص، ص 556، 557.

[3] – عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 538.

– تشكيل محكمة من قضاة مسلمين وقضاة أوروبيين لحل النزاعات التي تظهر في الفترة الإنتقالية.

تحل المنازعات بالطرق السلمية وفي حالة عدم الاتفاق، تستطيع كل دولة الإلتجاء إلى محكمة العدل الدولية.

– يختار الجزائريون بين الإستقلال التام للجزائر أو الإستقلال والتعاون بين الجزائر وفرنسا.

– يحتفظ الأوروبيون بجنسيتهم ويتعين عليهم الإختيار بين الجنسية الجزائرية والفرنسية خلال ثلاث سنوات القادمة.

– يحتفظ الأوروربيون بأملاكهم في الجزائر، وإذا وقع تأميم هذه الأملاك يحصل أصحابها على تعويض من الجزائر.

– تسمح الجزائر لفرنسا بإستخدام قاعدة المرسى الكبير لمدة 15 سنة قابلة للتجديد بإتفاق بين البلدين.[1]

لقاء بال السويسري الأول 28–29 أكتوبر 1961

كان الوفد الجزائري المكلف بالإتصال يتكون من محمد بن يحي ورضا مالك، وممثل ديغول في هذا اللقاء بورنو دولوس وكلود شايي، وكانت الوحدة الترابية بالنسبة للوفد الفرنسي رفض أن يوضح موقفه حول استفتاء شامل يطبق على مجموع التراب الوطني بما في ذلك الصحراء، ودعت الحكومة المؤقتة الجزائرية الشعب إلى تنظيم يوم وطني بمناسبة أول نوفمبر 1961، ليعبر عن تمسُّكه بالإستقلال والوحدة الترابية، واستجاب الجزائريون كتلة واحدة لهذا التنظيم.[2]

لقاء بال السويسري الثاني:

إلتقى الوفدان من جديد يوم 09 نوفمبر وكلف محمد بن يحي

ورضا مالك بتقديم الأجوبة للوفد الفرنسي نيابة عن الحكومة المؤقتة منها:

– مراقبة نقل الأموال إلى فرنسا.

– استئجار المرسى الكبير لمدة قابلة للتجديد.

– إنهاء التجارب النووية والفضائية.

---

[1] – عمار بوحوش المرجع السابق، ص ، ص 539، 540.

[2] – بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص 558.

– عدم إستعمال القواعد العسكرية ضد الأفارقة.[1]

أمَّا الهيئة التنفيذية لا يرأسها فرنسي بل يرأسها جزائري يسير شؤون الجزائر ويحافظ على الأمن، وبالنسبة للبترول فيكون وضع قانونه من صلاحيات الدولة الجزائرية، كما تخضع لها منح رخص التنقيب والإستغلال، بينما كان الوفدان يتفاوضان والرأي العام الجزائري والدولي يوجه إهتمامه لهذه الحادثة أعلن المعتقلون إضرابهم عن الطعام مما أدى إلى إيقاف المحادثات.[2]

[1] – بن يوسف ين خدة: المصدر السابق، ص 31.

[2] – نفسه: ص 33.

الخاتمة

بعد هذه الدراسة الوافية عن التنظيمات السياسية لجبهة التحرير الوطني بالولاية الخامسة توصلنا إلى عدة إستنتاجات أهمها :

-شهدت الساحة السياسية في المنطقة الخامسة مابين 1954-1962 عدة تطورات ,ساهمت في وضع اللمسات الأخيرة للتحضير لإندلاع الثوري.

-ولادة أهم التنظيمات السياسية, تحت مسمى جبهة التحرير الوطني الجزائري كممثل شرعي ووحيد للشعب والوطن.

-رسم خطة إستراتيجية لتقسيم البلاد إلى خمس مناطق تاريخية لتسهيل العمل الثوري, وتعميمه على كافة التراب الوطني.

-تعتبر المنطقة الخامسة من أكبر ولايات الوطن,الأمر الذي عرقل بعض الشيء تمركز وتحركات جيش التحرير الوطني , مما جعل مسؤولي هذه المنطقة إلى تقسيمها ,لتجنب أي تأخير ومزامنة إندلاع الثورة مع المناطق الأخرى.

-لقد عرفت المنطقة, على غرار باقي المناطق الأخرى حراكا سياسيا, وذلك راجع إلى إنتشار الوعي السياسي والوطني من خلال المدارس القرآنية, ودور ثقافية أخرى.

-تشبع شباب المنطقة بأفكار تحررية , بفضل عدة عوامل أهمها, ماأسفرت عنه الهجرة نحو فرنسا.

لجوء ثوار المغرب الأقصى المطالبين بالإستقلال لبلادهم والذين إندمجوا مع الأهالي في المنطقة.

- إن الحاجة إلى التصدي لدعاية العدو, وتلبية إحتياجات الثورة عامة وجبهة التحرير خاصة, كل هذا جعل هذه الأخيرة تعتمد على إبتكار تنظيمات سياسية ,من أبرزها الخلايا الشعبية, والذي عمد مسؤوليها على الحث على الجهاد من أجل الوطن.

- لقد تم تشكيل التنظييم السياسي لجبهة التحرير الوطني تدريجيا بداية من خلايا ثم أفواج ,وأخيرًا بفروع في كافة أرجاء المنطقة الخامسة .

– عمدت جبهة التحرير الوطني إلى وضع تنظيمات مختلفة تهدف إلى توفير الإحتياجات التي تتطلبها معركة التحرير وعلى جميع الأصعدة.

–إن الحاجة إلى التصدي لدعايات العدو وتلبية إحتياجات جبهة التحرير الوطني تعمل على إبتكار تنظيمات سياسية, من أبرزها الخلايا الشعبية, حيث عمد مسؤوليها إلى الحث على التضحية والجهاد من أجل الوطن.

–لقد شكل التنظيم السياسي لجبهة التحرير الوطني, تدريجيًا, بداية من خلايا, ثم أفواج وأخيرًا فروع في كافة المنطقة.

–عمدت جبهة التحرير الوطني إلى وضع تنظيمات مختلفة تهدف إلى توفير الإحتياجات التي تتطلبها معركة التحرير وعلى جميع الأصعدة.

–ساهم عقداء الولاية الخامسة في تزويد الثورة بكل النقائص سواء من الناحية المادية أو البشرية.

–شكل المجلس الوطني للثورة الجزائرية, التنظيم السياسي الذي قاد حرب التحرير الوطنية ,حيث أنه تعبير عن عامل يدل على السيادة للشعب الجزائري ,وعليه فهو الهيئة الدستورية العليا والممثلة لجبهة التحرير الوطني ,وله كافة الصلاحيات لإصدار ومراقبة جميع منظمات الجبهة

–إن المساهمة والدور الفعال الذي جسدته فيدراليات جبهة التحرير الوطني في دول المغرب العربي وفرنسا,والتي خدمت الثورة والقضية الوطنية في مختلف الميادين والمجالات.

–تتمتع فيدرالية الجبهة للمختلف الصلاحيات التي تحول لها الإستقلالية في إدارة شؤونها, وبالتأكيد هذا يكون في ظل المراقبة والإشراف من جبهة التحرير الوطني.

–شهدت فيدرالية الجبهة بفرنسا, مختلف السياسات القمعية الرادعة لنشاطها المتمحور حول تنظيم صفوف المغتربين الجزائريين ,ونقل الكفاح المسلح إلى أراضي الخصم.

–عمدت قيادة الثورة في تنظيم وهيكلة الفيدرالية في فرنسا وتقسيمها إلى مناطق ,لتشكل بذلك الولاية السابعة التابعة للولايات الست داخل التراب الوطني.

-إن الصراع بين التياريين المصالي والمركزي خلال السنوات الأولى من عمر الثورة كان له الدور الرئيسي الذي ساعد البوليس الفرنسي على تطويق وحصر نشاط الفيدرالية في الأراضي الفرنسية.

-إن الحالة المؤسفة التي كانت تعاني منها مخيمات اللأجئين الجزائريين,أدت إلى تأسيس فيدرالية الجبهة في الأراضي التونسية الشقيقة, وذلك من أجل الإهتمام بأحوال هؤولاء وإحتوائهم ,وكذا تجنبهم خدمة للثورة والقضية.

-عملت فيدرالية الجبهة في تونس على دعم وحماية حقوق اللآجئين الجزائريين في جميع المجالات, وكذا المشاكل الإجتماعية والإدارية ,وكل هذا من أجل دعم الثورة عمومًا والجبهة وجيش التحرير الوطني خصوصًا.

-سعت الفيدرالية في تونس إلى الإعتماد أسس متينة, من أجل تكوين شخصية المناضل, وكذا دعمًا للتعبئة الجماهيرية لإضفاء روح التعاون في ظل المسار الكفاحي المسلح.

-رغم الظروف الصعبة التي أثرت سلبًا على الإنطلاقة الجيدة للفيدرالية في المغرب إلا أن التدخل الإضطراري للثورة لخصوص منح بعض الصلاحيات على الهيكلة العامة للفيدرالية, الأمر الذي دفع بالحماسة على الحكومة المغربية وعلاقتها بتونس عامة والأثر الإيجابي في دعم الثورة وتأييدها خاصة.

-إن المبادرات الساسية -كما صنفها- ديغول- والمتمثلة في مختلف السياسات,إن كانت سلم الشجعان أو مبدأ حق تقرير المصير, لم تكن سوى مراوغات تهدف إلى إفراغ الثورة من محتواها وإضعاف جبهة التحرير الوطني, بزرع خلافات والإنقسامات بين قادتها .

-لقد عبرت كلا المجاورتين المغرب وتونس عن تضامنهما من أجمل حل القضية الجزائرية, وتوحيد صفوف المغرب العربي ,خدمة لذلك .

-يعتبر مؤتمر طنجة أول مبادرة تهدف إلى السعي وراء إستقلال الجزائر لإجماع الأحزاب الوطنية التحريرية في الشمال الإفريقي مبرزين أن أول الخطوات نحو الإستقلال هي توحيد المغرب العربي وأقطاره .

-تعتبر معاهدة مولان الستار الذي أخفى به السياسات القمعية الفرنسية ولم تكن المفاوضات سوى جس نبض لمعرفة موقف الثورة ومدى صلابتها وتمسكها بمبادئها.

-توصلت مفاوضات إيفيان الثانية بين كلا الطرفين إلى قرار وقف إطلاق النار والظفر بحق تقرير المصير وعليه ولدت الحكومة المؤقتة.

قائمة المصادر

أولا: المصادر :

أ- باللغة العربية

أوساريس بول: شهادتي حول التعذيب المصالح الخاصَّة الجزائر 1957-1959، ترجمة مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008.

بن يوسف بن خدّة: جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية، الجزائر، 2013.

رضا مالك: الجزائر في إيفيان (المفاوضات السرية 1956- 1962)، ترجمة: فارس غصوب، دار الفارابي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003.

سعد دحلب: المهمة المنجزة، منشورات دحلب,الجزائر 2007.

علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى قائد عسكري (1946-1962)، ط2، دار القصبة، الجزائر، 2011.

علي هارون: الولاية السابعة، حزب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، الدار العثمانية، الجزائر،2013.

عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار البعث ،الجزائر، 1991.

عمر بوداود: من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني-مذكرة مناضل، دار القصبة للنشر، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1،دار المستقبل العربي، القاهرة 1984.

محفوظ قداش: وتحررت الجزائر، ترجمة: العربي بنيون، دار الأمة، الجزائر، 2007.خالفة معمري: عبان رمضان، ترجمة: زينب زخروف، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2008.

محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون (1960-1961)، ط1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005.

محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، دار الرائد للكتاب ،ط2، الجزائر، 2005

محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، موفم للنشر، 2010

محمد حربي: جبهة التحرير الوطني بين الأسطورة والواقع (1954-1962)، ترجمة: كميل قيصر داغر،ط1،دار الكلمة للنشر،بيروت1983.

محمد خير الدين: مذكرات ،ج2،المؤسسة الضحى، ط2، الجزائر2002.

محمد عباس: رواد الوطنية شهادات 28 شخصيّة وطنية، دار هومة، الجزائر، 2004.سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، ترجمة:محمد حافظ الجمالي،الدار القصبة للنشر،الجزائر2003.

محمد عباس: في كواليس التاريخ ديغول والجزائر (أحداث، قضايا، شهادات)، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 221.بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر –إتفاقيات إيفيان–، ترجمة: لحسن زغداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

محمد عباس: نصر بلا ثمن – الثورة الجزائرية، 1954-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

مصطفى هشماوي: جذور نوفمبر 1954م في الجزائر، دار هومة، الجزائر.

ب- باللغة الفرنسية:

1. Bellahcéne Bali : le colonel Lotfi, écrits témoignages et documents, avec la collaboration de KaziAoual Kamel Eddine.

ثانيا: المراجع

أ- باللغة العربية

1- أحسن بومالي: أدوات التجنيد والتعبئة الجماهرية أثناء الثورة التحريرية، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

2- أزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية،1956-1962،دار هومة،الجزائر 2009.

3- بسام العسيلي: نهج الثورة الجزائرية، دار النفائس، ط1، الجزائر،1986.

4- بشير ملاح وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، دار المعرفة، الجزائر 2010.

5- بن حمودة بوعلام: الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954، دار النعمان، الجزائر، 2012.

6- بوبكر حفظ الله: التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية (1954-1962)، طاكسيج كوم، الجزائر، 2011

7- بوعزيز يحي: الثورة في الولاية الثالثة (1954-1962)، شركة دار الأمة، الجزائر، 2004.

8- بوعزيز يحي: ثورات الجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 2010.

9- جمال قندل: خط موريس وشال على الحدود التونسية والمغربية وتأثيرهما على الثورة الجزائرية (1957-1962)، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

10- حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

11- رابح لونيسي وآخرون: رجال لهم تاريخ، دار المعرفة،الجزائر، 2007.

12- رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962) سنوات الحسم والخلاص، الجزائر، 2009

13- سعدي بزيان: دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 1954-التاريخ السياسي والنضالي للعمال الجزائريين في المهجر في نجم شمال إفريقيا إلى الإستقلال، ط2، الجزائر، 2009.

14- صالح بالحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008.

15- الطاهر جبلي: الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2014.

16- عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج4، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982

17- عبد الكامل جويبة: الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1958، دار الواحة للكتاب، الجزائر، 2012.

18- عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية (1954-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

19- علوي محمد: قادة ولايات الثورة الجزائرية (1954-1962)، ط1، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.

20- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر ممن البداية ولغاية 1962، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1988.

21- عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

22- عمار ملاح: المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية 19 مارس – سبتمبر 1962، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

23- عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

24- المتحف الوطني للمجاهد: الشهيد محمد العربي بن مهيدي، سلسلة رموز الثورة الجزائرية (1954-1962)، 2002.

25- محمد الشريف ولد الحسين: من المقاولة إلى الحرب من اجل الإستقلال (1830-1962)، دار القصبة للنشر، 2010.

26- محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954-1962)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954.

27- محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954-1962)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954.

28- محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

29- محمد العيد مطمر: هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، دار الهدى، الجزائر، 2003.

30- مريم الصغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1957-1962، دار الحكمة للنشر والتوزيع، 2009.

31- مصطفى طلاس، بسام العسلي: الثورة الجزائرية، دار طلاس، دمشق1984.

32- يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، دار الهدى ،الجزائر، 2004

❖ الدوريات:

أ- المجلات باللغة العربية

1-مصطفى الأشرف: المقاومة الجزائرية، العدد،3، يوم 3 ديسمبر 2012، ط3، ج1، 1 نوفمبر 1956.

2-مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مجلة دورية دولية محكمة، العدد 1.

3-سارة حداد: فيدرالية جبهة التحرير الوطني في فِرنسا 1954-1962، مجلة قضايا تاريخية، العدد 01، 2016.

4-عبد الحميد السقاي: من بطولات جيش التحرير الوطني، مجلة أول نوفمبر، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين، عدد 63، 1983.

ب- الجرائد:

1- جريدة المجاهد: لقاء مع الأخ قائد الولاية الخامسة ،ج2، العدد 41، يوم 1959/05/01.

2- جريدة المجاهد: من الجيش الأردني إلى الجيش الجزائري ،ج1، العدد 40، 16 أفريل 1959.

3- جريدة المجاهد:(مهام لجنة التنسيق والتنفيذ)ج2،العدد1،11نوفمبر1954.

❖ الملتقيات

1- بن صويلح آمال: جبهة التحرير الوطني بين المساعي الدبلوماسية والنتائج الإيجابية، الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1954-1962، دراسة قانونية وسياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، فعاليات الملتقى اليومي 02-03 ماي 2012، مجمع هليوبوليس.

❖ **مواقع الأنترنات**

1- https//ar.wikipedia//org.wiki

❖مذكرات جامعية:

1- . نصر الدين بوعلام، خريف مساعدية: عبد الحفيظ بوصوف ومسألة التسليح والإستعلامات في الثورة التحريرية (1926-1962)، مذكرة ماستر، تخصّص تاريخ معاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية،قسم التاريخ والآثار، جامعة العربي التبسي، 2015،2016.

2- آمال شلي: التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1956)، مذكرة ماجستير، تخصص تاريخ، التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة باتنة (2005-2006) .

3- منصوري رضوان: الثورة التحريرية في المنطقة الثانية للولاية الخامسة (1956-1962)،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية(1830-1962)، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، (2016-2017).

4- سيفو فتيحة: دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الثورة التحريرية (1954-1958)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران،2011.

5- سالمي أسماء، هامل نجلاء: العقيد لطفي ودوره في الثورة التحريرية الجزائرية في الولاية الخامسة 1934-1960: مذكرة ماستر تاريخ عام، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعيّة، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، (2017-2018).

6- بن عزة مصمودي: استراتيجية الولاية الخامسة في مواجهة السياسة الديغولية ابان الثورة التحريرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ الحركة الوطنية و الثورة التحريرية(1830_1962)، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة تلمسان، 2016_2017.

7- صباح مزغاش: جيش التحرير الوطني هياكله الإداريّة والعسكرية بالولاية الخامسة التاريخية (1954-1962)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة باتنة،(2015،2016).

8- عبد النور خيثر: تطور الهيئات القيادية للثورة الحريرية (1954-1962)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانيّة والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، (2005-2006).

9- أحمد مسعود سيد علي: تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيمياً 1960-1961، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2001-2002.

الملاحق

الملحق رقم (01): خريطة الولاية الخامسة

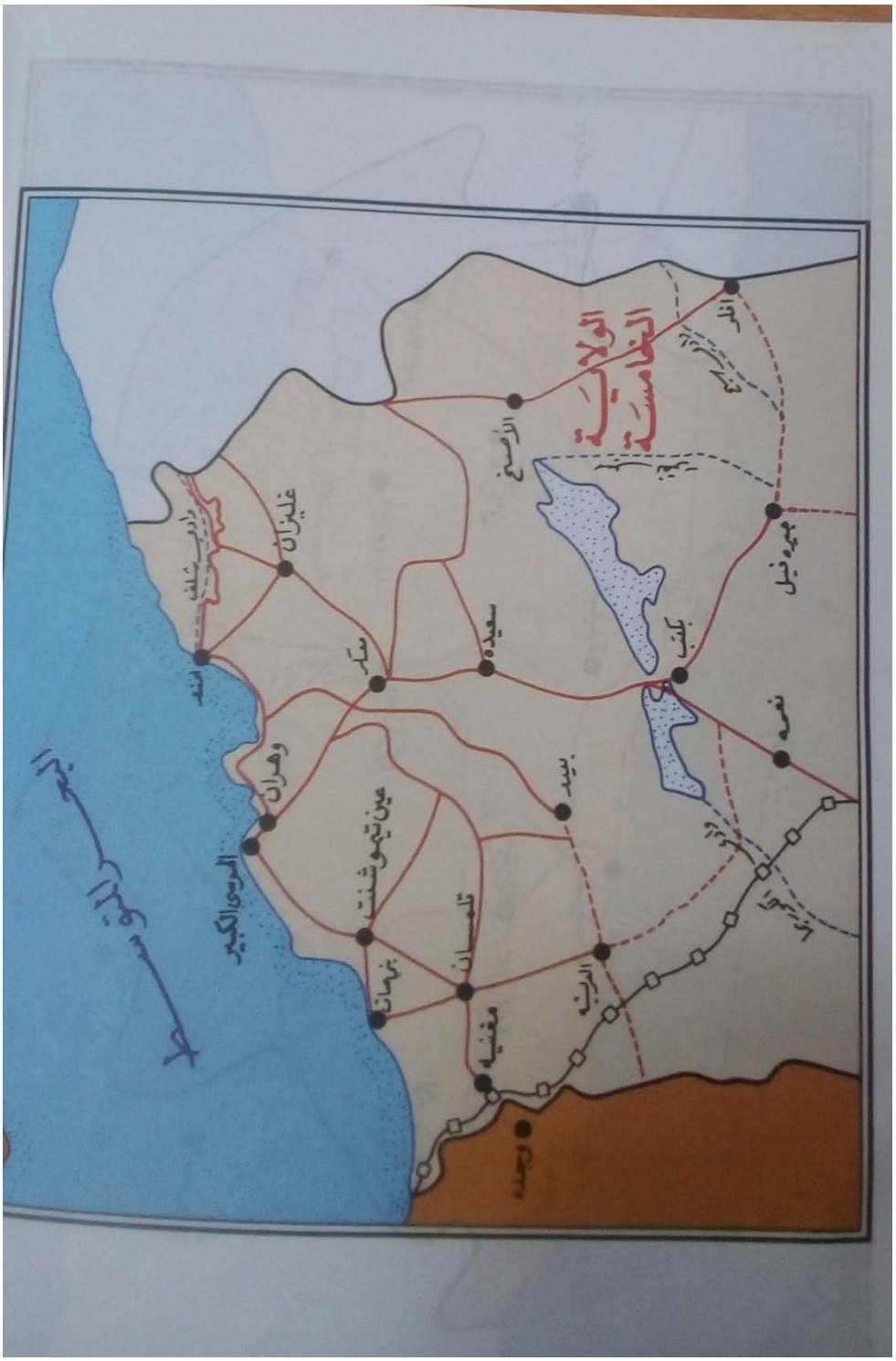

المصدر: ربيحة زيدان، المرجع السابق، ص 58.

الملحق رقم (02): حدود الولاية الخامسة وأهم مناطقها.

بن عزة مصمودي: مرجع سابق، ص 167.

الملحق رقم (03): قادة الولاية الخامسة.

المصدر: ولد الحسين محمد الشريف، المرجع السابق، ص 97.

الملحق رقم (04): أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى.

الملحق رقم 01

أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ الأولى

بعد مؤتمر الصومام في شهر أوت 1956 ، تشكلت لجنة التنسيق و التنفيذ الأولى لجبهة التحرير الوطني الجزائري ، و هي تتكون من القادة الاتية أسماؤهم:

1-عبان رمضان.....مكلف بالتنسيق بين الولايات و بين الداخل و الخارج

2-بن يوسف بن خدة.....مكلف بالاعلام و الاتصال بالمنظمات

3-العربي بن مهيدي.....مكلف بالعمل الفدائي داخل المدن

4-سعد دحلب.....مسؤول عن صحيفة"المجاهد" و الدعاية

5-بالقاسم كريم.....مكلف بالعمل العسكري

المصدر: صالح فركوس: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال (المراحل الكبرى)، دار العيون، الجزائر، 2005، ص 511.

الملحق رقم (04): أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية.

أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية

بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة في شهر أوت من عام 1957 ،

تشكلت لجنة تنسيق و تنفيذ ثانية لجبهة التحرير الوطني الجزائري تتكون من 9

أعضاء هم :

1-عبان رمضان

2-عباس فرحات

3-لخضر بن طوبال

4-عبد الحفيظ بوصوف

5-محمود شريف

6-محمد الأمين دباغين

7-كريم بلقاسم

8-عبد الحميد مهري

9-عمر أوعمران .

المصدر: نفسه، ص 511.

الملحق رقم (05): أعضاء الحكومة المؤقتة الأولى للجمهورية الجزائرية.

أعضاء الحكومة المؤقتة الأولى للجمهورية الجزائرية

في يوم 19 سبتمبر1958 قررت لجنة التنسيق و التنفيذ لجبهة التحرير الوطني الجزائري تشكيل أول حكومة جزائرية مؤقتة في القاهرة ،

و تتكون هذه الحكومة من:

1-رئيس مجلس الحكومة.....فرحات عباس

2-نائب رئيس الحكومة و وزير القوات المسلحة.....كريم بلقاسم

3-نائب رئيس الحكومة (في السجن).....أحمد بن بلة

4-وزراء الدولة (المسجونين في فرنسا).....حسين ايت أحمد

بيطاط رابح

محمد بوضياف

محمد خيضر

5-وزير الشؤون الخارجية.....محمد الأمين دباغين

-وزير التسليح و التموين.....محمود الشريف

7-وزير الداخلية.....لخضر بن طوبال

8-وزير الاتصالات و الاستخبارات.....عبد الحفيظ بوصوف

9-وزير شؤون شمال افريقيا.....عبد الحميد مهري

10-وزير الشؤون الاقتصادية و المالية.....أحمد فرنسيس

11-وزير الاعلام.....محمد يزيد

12-وزير الشؤون الاجتماعية.....بن يوسف بن خدة

13-وزيرالشؤون الثقافية.....أحمد توفيق المدني

14-كتّاب الدولة (المحاربون في الجبال).....الأمين خان

عمر أوصديق

مصطفى سطمبولي

المصدر: عمار بوحوش: المرجع السابق، ص، ص 584، 585.

الملحق رقم (06): أعضاء الحكومة المؤقتة الثانية للجمهورية الجزائرية.

الملحق رقم05

أعضاء الحكومة المؤقتة الثانية للجمهورية الجزائرية

في يوم 18 جانفي 1960 تشكلت حكومة مؤقتة ثانية و ذلك بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس من 16 ديسمبر 1959 الى 18 جانفي 1960 ، و تشكلت هذه الحكومة من القادة الاتية أسماؤهم :

1 رئيس مجلس الحكومة.....عباس فرحات

2-نائبه و وزير الشؤون الخارجية.....كريم بلقاسم

3-نائب رئيس مجلس الحكومة (مسجون بفرنسا).....أحمد بن بلة

4-وزير دولة.....محمدي السعيد

5-وزراء الدولة (مسجونين بفرنسا).....حسين ايت أحمد

رابح بيطاط

محمد بوضياف

محمد خيضر

6-وزير الشؤون الاجتماعية و الثقافية.....عبد الحميد مهري

7 وزير الاتصالات و الاستخبارات.....عبد الحفيظ بوصوف

8 وزير الشؤون المالية و الاقتصادية.....أحمد فرنسيس

9 وزير الاعلام.....محمد يزيد

10-وزير الداخلية.....لخضر بن طوبال

و كما يلاحظ فانّ المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد قرّر الغاء وزارة القوات المسلحة و تعويضها ب"اللجنة الوزارية للحرب" التي تتكون من كريم بلقاسم ، عبد الحفيظ بوصوف ، و لخضر بن طوبال.

ثم انّ الحكومة المؤقتة عينت "قيادة الأركان العامة" التي وضعت تحت تصرف "اللجنة الوزارية للحرب" و تشكلت قيادة الأركان من العقيد هواري بومدين ، قايد أحمد ، علي منجلي.

المصدر: نفسه ، ص ص 585-586 .

المصدر: نفسه ص، ص 585، 586.

الملحق رقم (07): أعضاء الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية.

الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية

في الفترة الممتدة من 9 الى27 أوت 1961 اجتمع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس، و قرروا تشكيل حكومة مؤقتة ثالثة تتكون من القادة الاتية أسماؤهم:

1-رئيس مجلس الحكومة و وزير المالية و الشؤون الاقتصادية.....بن يوسف بن خدة

2-نائب رئيس الحكومة و وزير الداخلية.....كريم بلقاسم

3-نائب رئيس الحكومة (في السجن).....أحمد بن بلة

4-نائب رئيس الحكومة (في السجن).....محمد بوضياف

5-وزير الداخلية.....لخضر بن طوبال

6-وزير دولة.....محمدي سعيد

7-وزير دولة (في السجن).....حسين ايت أحمد

8-وزير دولة (في السجن).....رابح بيطاط

9-وزير دولة (في السجن).....محمد خيضر

المصدر: نفسه، ص 587.

ملخص المذكرة:

نظرا للخصوصية الجغرافية والاقتصادية للولاية الخامسة شهدت هذه الأخيرة عدة أحداث هامة انعكست على الواقع الثوري، فقد أشرفت على تموين جيش التحرير الوطني بكافة النقائص من أسلحة ومعدات، كما سعت في إضفاء ملامح التلاحم والتضامن بينها وبين ولايات الكفاح .

الكلمات المفتاحية:

جبهة التحرير الوطني، جيش التحرير الوطني، الولاية الخامسة، النضال السياسي، الكفاح المسلح، المجلس الوطني للثورة، لجنة التنسيق والتنفيذ، الفيدرالية، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

Résumé de Mémoire

Compte tenu de la confidentialité des positions géographiques et économiques de cinquième Willaya , plusieurs événements ont reflété le fait qu'ils sont sur le point de reconstituer le stock de l'ALN, toutes les lacunes en matière d'armes et d'équipements, ainsi que les qualités apportées pour apporter cohésion et solidarité entre eux et Willaya révolutionnais.

Mots-clés:
Le FLN, l'ALN, la cinquième Willaya, politique du titulaire du Willaya, la lutte armée, le Conseil national de la révolution Algérienne, CCE, GPRA.